الملف النفطي في العراق

صاحب الامتياز
حافظ قاضي

رئيس التحرير
مؤيد طيب

حقوق الطبع محفوظة

- **تسلسل الاصدار:** (١١٩)
- **عنوان الكتاب:** الملف النفطي في العراق
- **تأليف:** د. بيوار خنسي
- **تصميم:** نازدار جزيري
- **الغلاف:** بيار جميل
- **الاشراف الطباعي:** زاكروس محمود
- **الطبعة:** الاولى
- **عدد النسخ:** (١٠٠٠) نسخة
- **رقم الايداع:** ( ) لسنة ٢٠٠٥
- **مطبعة وزارة التربية - اربيل**

العنوان
كوردستان العراق – دهوك
مبنى اتحاد نقابات عمال كوردستان
الطابق الثالث
هاتف: ٧٢٢٥٣٧٦ ـ ٧٢٢٢١٢٥

www.spirez.org
www.spirezpage.net

SPIREZ PRESS & PUBLISHER

دار سپيريز للطباعة والنشر

الملف النفطي في العراق

الماضي وآفاق الحاضر والمستقبل

(بحوث ودراسات)

الدكتور

بيوار خنسي

٢٠٠٥

إهـــداء

الى زوجـتي ...

والى أطفـالي آرى، آزا، ياد ...

محتويات الكتاب

- المقدمة ٩
- الحزام النفطي في كردستان ١٥
- دور وأهمية النفط في مستقبل العراق ٦٩
- مكانة العراق الجديد في مواجهة الأزمة العالمية المقبلة على النفط والغاز الطبيعي ٨٧
- نفط العراق ينقذ الدول الصناعية من قلقهم الناجم من أرتفاع أسعار النفط ٩٥
- منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وآفاق مستقبلها في ظل العراق الجديد ١٠٥
- ضريبة الكاربون مكلفة جدا على العراق وعلى باقي دول أوبك ... ١٢٣
- حصة كلبنكيان ملك للشعب العراقي ١٢٩
- كوبونات النفط تمول الاعمال الارهابية في عراقنا الجديد ١٣٣
- مهام وزارة النفط في العراق الجديد ١٤١
- مستقبل انتاج النفط والغاز الطبيعي في كردستان العراق ١٦٣
- أنشاء وزارة الموارد الطبيعية (وزارة النفط)..... ١٦٧
- تفعيل دور حكومة كردستان العراق في مجال النفط والغاز ١٧٥
- خاتمة ١٩١
- الملحق ١٩٣

المقدمة

يتفق معظم الخبراء الذين شاركوا، أو الذين يشاركون في رسم وتخمين مستقبل النظام العالمي، والتنبؤات المتوقعة، على ضوء المعطيات الميدانية والعلمية، بأن (النفط والمياه)، سيشكلان المحور الاساسي للصراع في هذا القرن، وستبرز مكانة المناطق والأقاليم والدول الغنية بهذين المصدرين، لاسيما في ظل النظام العالمي الجديد، الذي ترافق معه رياح التغيرات التي تخدم مصالح الشعوب بالدرجة الأولى، ومن هنا تكمن أهمية كردستان العراق، بأعتبارها واحدة من أهم المناطق الغنية بالنفط والمياه في المنطقة، ونظرا لكون الكتاب محددا حول النفط، سنختصر الموضوع عن آفاق تطور الملف النفطي في العراق.

تكمن أهمية العراق النفطية ودورها المستقبلي على المستوى الداخلي والاقليمي والعالمي من خلال الاطلاع على المخزون العالمي للنفط، ومن تحديد موقع العراق فيها. تقدر مخزون الاحتياط العالمي للنفط في نهاية عام ١٩٩٩ بحوالي (١٠٣٣,٨) مليار برميل، منها حوالي(٦٧٥) مليار برميل في منطقة الشرق الاوسط. تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى، حيث تقدر مخزونها النفطي، بحوالي (٢٦٥,٥) مليار برميل، تحتل العراق المرتبة الثانية، و تقدر مخزون الاحتياط النفطي فيه، بحوالي (١١٢,٥) مليار برميل التي تشكل نسبة (١٠,٩٪) من الاحتياط العالمي.

يوجد في العراق ٧٤ حقلا نفطياً منتشرة في بعض أنحاء البلاد. هناك ستة حقول عملاقة يحتوي كل منها على أكثر من خمسة مليار برميل، و٢٣ حقلاً كبيراً، يقدر مخزون كل حقل (من نصف مليار إلى اقل من خمسة مليار برميل)، و٤٥ حقلاً صغيراً بـ (أقل من نصف مليار برميل لكل منها).

تتوزع حقول النفط والغاز في العراق بشكل عام في منطقتين رئيسيتين، هما منطقة الطيات الجبلية الغنية بحقول النفط والغاز، والتي تعرف بمنطقة الحزام النفطي في كردستان العراق، التي تمتد من (مندلي ـ خانقين ـ طوزخورماتو ـ كركوك ـ مخمور ـ ديبكة ـ بطمة ـ عين زالة، والى الحقول القريبة من الحدود السورية ـ العراقية في قضاء الزمار)، والمنطقة السهلية التي تشكل الجزء الجنوبي من حوض سهل ميزوباتام التي تمتد تلك المنطقة النفطية تقريبا من السواحل الشمالية للخليج في محافظة البصرة الى ان تصل تقريبا الى محافظة الكوت.

تمتاز كل من تلك المنطقتين بخصوصياتها، (القومية والاثنية واللغوية والحضارية)، مما سيتطلب التعامل مع هذا الواقع المتنوع في العراق الجديد في ظل النظام العالمي الجديد التي تستند على القييم الديمقراطية المعاصرة.

تسعى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، إلى الإستفادة القصوى من النفط في العراق، كمصدر أساسي للطاقة، بعد أن أستقر دورها بعد "تحرير واحتلال" العراق، من خلال فرض الوصاية والسيطرة الغير المباشرة على منابع البترول في هذا البلد الذي سيستمر إنتاج النفط فيه لفترات طويلة مقارنة بغيره من البلدان المصدرة للنفط. يستحيل على أمريكا النجاح في البقاء والسيطرة على مقاليد القرار في العراق، أو إضفاء المشروعية على تواجده، الا من خلال التعامل مع خصوصيات هذا البلد المتنوع (جغرافياً، قومياً وأثنياً، عرقياً، دينياً، لغوياً، وثقافياً). يتطلب هذا الأمر قبل كل شئ، توفير الأمن والاستقرار فيه، وهذا يتحقق من خلال تبني نظام ديمقراطي

عصري متطور، ومنبثق من خلال صناديق الإقتراع، باعتبارها الوسيلة العصرية التي تعبر من خلالها الشعب العراقي بنسيجه المتنوع عن طموحاته.

لقد انهارت الدولة العراقية بعد السقوط المخزي للنظام البائد، ولم تصمد بنية الدولة العراقية التي تشكلت في بدايات القرن الماضي بشكل متناقض مع إرادة الشعب العراقي بنسيجه المتنوع أمام العواصف السياسية، واليوم يقف الشعب العراقي أمام وضع جديد، ويواجه استحقاقات إعادة بناء الدولة العراقية ومؤسساتها السياسية والإدارية على أساس عقد إجتماعي جديد منبثق عن الإرادة الحرة للمكونات الإجتماعية والسياسية والثقافية للشعب العراقي، بشكل يرضى مصالح كافة الاطراف. لا يمكن تحقيق هذا الإستحقاق الا في ظل نظام ديمقراطي فيدرالي تعددي موحد، ولا يصطدم هذا التوجه بمصالح القوى العظمى في العالم، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، لاسيما اذا تعاملت هاتين الدولتين بمنطق العقل والحكمة مع الوضع العراقي الجديد، للمحافظة على مصالحهما الاستراتيجية، ومنها النفطية في العراق وفي المنطقة عموماً.

ترحب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالخطواط التي تمارسها بعض الدول في المنطقة لإجراء إصلاحات سياسية في أنظمتها السياسية، أو اقتباس أسلوب ونمط الحياة العصرية الامريكية، مع الاحتفاظ بالسيطرة على مراكز القرار، لكي يسهل التعامل مع المستجدات في تلك الدول، وهذا ما يعتبر حسب توقعات الإدارة الأمريكية سبيلاً للمحافظة على المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ومن ضمنها السيطرة على منابع النفط في المنطقة ومنها في العراق الجديد. من هنا اعتقد بأن قوى التحالف (امريكا وبريطانيا) سيركزان اهتمامهما بالمناطق النفطية في العراق، أي بالمنطقة النفطية في المحافظات الجنوبية للعراق، وفي منطقة الحزام النفطي في كردستان العراق.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بوضع قنصلياتهما في مدن (البصرة، الموصل، كركوك)، وهي من أهم المدن التي تشكل المواقع النفطية

المهمة. وهذا ما يفسر لنا ملامح الخطة الامريكية ـ البريطانية تجاه مستقبل هذا البلد، الذي يشكل البلد الثاني من حيث الاحتياط العالمي للنفط، والذي سيكون له دور بارز في انقاذ الدول الصناعية والاقتصاد العالمي من أزمات مصادر الطاقة، التي تشكل النفط والغاز أهم مصادرها في هذا القرن.

لقد كان غياب وزارة النفط والغاز في أقليم كردستان، وضعف نفوذ ممثلي اقليم كردستان في وزارة النفط العراقية، وفي شركة نفط الشمال (الموصل، كركوك) التي تقوم بادارة حقول النفط والغازعلى أمتداد الحزام النفطي في كردستان العراق، عاملا مهما في تعامل قوات التحالف (امريكا وبريطانيا) مع وزارة النفط العراقية بحكم ألأمر الواقع، رغم كافة الدعوات التي رفعت من قبل القيادة الكردية وحكومة اقليم كردستان الى قوات التحالف والى الحكومة العراقية حول ضرورة أعادة تنظيم كافة المؤسسات التابعة لوزارة النفط العراقية. أعتقد أن هذا الاهمال المتعمد، ما هو الا دليل على مواصلة نهج وسياسة إهمال دور الكرد وحكومته الإقليمية فيما يخص ملف النفط والغاز، بالرغم من كون هذا الأمر حق طبيعي وقانوني ينسجم مع مبادئ النظام الفيدرالي الذي يمنح الحق للحكومة الإقليمية في أدارة وتنظيم واستثمار الثروات الطبيعية ضمن حدود منطقتها الجغرافية - أقليم كردستان العراق.

يعتبر ملف (النفط والغاز) من أهم الملفات الحساسة، الذي سيكون له تاثير واضح وملموس في رسم حاضر ومستقبل العراق الجديد، وتحديد هيئاته وتقسيماته الادارية. القوى التي كانت مهمشة في الماضي، أو المراد إلغاء دورها في الحاضر وفي المستقبل، سيمنح لها دوراً ضعيفاً أو هامشياً في مجال إدارة الموارد الطبيعية (النفط والغاز). من هنا يتطلب على قيادة وحكومة أقليم كردستان العراق أن تبذل كافة الجهود من أجل تعزيز دورها وحضورها الفعلي في ملف إدارة الثروات الطبيعية وبالأخص (النفط والغاز)، بأعتبار أقليم كردستان العراق واحدة من أهم واغنى المناطق النفطية في العراق.

في الختام أشكر كل العاملين الذين ساهموا في طبع الدراسات والبحوث التي أعددتها، في كتاب خاص تحت عنوان (ملف النفط في العراق)، لقد نشرت معظم هذه الدراسات على صفحات الأنترنيت وفي الجرائد المهتمة بهذا الجانب الحيوي، ولهذا السبب يحدث تكرار بعض الاشياء المهمة في بعض الدراسات وخاصة المتعلقة حول احتياط النفط والانتاج، وكل مسعانا خدمة كردستان وشعبه الأبي.

د. بـيـوار خنـسي
٤ /٣/ ٢٠٠٥
هولندا

الحزام النفطي في كردستان

نشرت على صفحات الانترنيت
في نيسان عام ٢٠٠٤

▪ المقدمة

النفط هو قوة مادية واستراتيجية فعالة ومؤثرة على سير الاحداث السياسية الدولية وتوحيهها واستخدامها كسلاح في تحقيق أهداف الشعوب اذا ما إستخدمت استخداما سديدا وبخلافه يصعب مواجهة الشركات النفطية الاحتكارية التي تقف ورائها دول تتحكم على مستقبل العالم ولها مصالح مشتركة مع الشركات النفطية في تحديد إنتاج النفط في العالم وتقسيم كمياته المنتجه بينها، ومن هذا المنطلق تدخلت تلك الدول الصناعية بشتى الطرق السياسية وبوسائل الضغط والوعود مع الحكومات الموالية لها لمنح الشركات النفطية ذات الأمتياز حق إستغلال مناطق النفط.

احتلت منطقة الشرق الاوسط دورا مهم في مجال النفط وانعكس على حياة شعوبها سلبيا وايجابيا واصبح عنصرا هاما واساسيا يشعل نارا ونورا لتقدمه وازدهاره في بعض الاماكن وشرا ونقمة في اماكن اخرى ـ كردستان،

ولا زالت تلك الاستراتيجية ترتكز اليوم وتبني اركانها الاسياسية وعناصرها المهمة على مواطن النفط، وقد تغيرت وستتغير تلك الاسس والعناصر في ظل النظام العالمي الجديد مما سيؤدي الى تغيير الادوار والعناصر من اجل الحفاظ على مصالحهم الاقتصادية من خلال صياغة ظروف تناسب والمرحلة الحالية وتكفل في سيطرتهم بشكل غير مباشر على مصادر الطاقة من النفط والغاز في العالم، ومن هنا سيتغير ميزان القوي في مواطن النفط مما سيؤدي فعلا الى استحداث تغيرات في خرائط الدول التي تقع ضمن حدود الاحواض النفطية ـ الخليج وبحر قزوين , وتحتل كردستان وحزامها النفطي موقعا متميزا في هذه المنطقة النفطية لأحتوائها على كميات هائلة من النفط ومرتبطة بالسوق العالمي عبر أنابيب تنقله الى الموانئ البحرية.

من الضروري الاستفادة من هذه الظروف من خلال تفعيل دور الاكراد كقوة سياسية على موطن نفطي واقتصادي من خلال توفيرالامن والاستقرار والاستعداد في أستغلال الفرصة المناسبة الكفيلة في عدم تكرار المآسي والويلات على شعبنا ووطننا، حيث تحولت خيرات كردستان الى نقمة لشعبها من جراء إتباع سياسات شوفينة وعنصرية ادت الى تغير النظام الطبيعي للنمو الديموغرافي-السكاني بفعل تنفيذ سياسة التعريب والتزيك في كردستان ولا سيما على إمتداد حزامه النفطي، ويصعب فهم ذلك من دون التسلط على تاريخ نشوء وتطور الحزام النفطي وخصوصياتها الجيولوجية التي أدت الى تسرب الغاز والرشوحات النفطية على سطح الارض في الكثير من المواقع على إمتداد الحزام النفطي مما جذب حاجة سكانها الاكراد اليها والاستفادة منها وجذب أنتباه الرحالة والغزات اليها، ولا سيما خلال النصف الاخير من حكم الامبراطورية العثمانية وتطور الثورة الصناعية ادت الى تسارع وتنافس الدول الصناعية بأيجاد مواطئ قدم لهم في المناطق الغنية بمصادر الطاقة ولاسيما في المناطق التي يمكن أستخراج النفط بسهولة وبكلفة أقل، مثل منطقة الحزام النفطي في كردستان. لقد كان الصراع على النفط من احدى اهم اسباب

الحرب العالمية الاولى وما تلتها من تغيرات وتشكيل الدول الحديثة، كالنظام الملكي في العراق ادت الى تقسيم كردستان وحزامها النفطي بين العراق، سوريا وتركيا اضافة الى وجود حقول النفط في كردستان أيران.

ادى اعمال حفر الابار وانتاج النفط في بعض مناطق الحزام النفطي في كردستان الى إنشاء العديد من الشركات النفطية تحت اسماء مختلفة وتغيرت وانضمت بعضها بالبعض وفق متطلبات ومصالح الدول التي كانت تقف ورائها ومن ابرزها بريطانيا، المانيا، فرنسا، امريكا، روسيا، هولندا وغيرها، وتم افتتاح مراكز الشركات في كركوك وتلتها في الموصل مما ادى الى توظيف الآلآف من غير الاكراد في تلك المدن وفي المنشأة النفطية المحيطة بها وذلك في منتصف العشرينيات من القرن الماضي، ومن هنا اتسع وتعمق لاحقا مظاهر تغير النمو الطبيعي السكاني في المناطق النفطية في كردستان وتعمقت واتسعت فيما بعد مظاهر التغير السكاني للمنطقة ومرت بعدة مراحل الى ان وصلت الى ما هو عليه الان.

▪ نبذة عن نشوء الاحواض النفطية

تميزت الكرة الارضية منذ نشؤئها قبل ما يقارب من ٤,٧٤,٦ مليار سنة بحركات تكتونية (الحركات الارضية) ادت الى نشوء القشرة الارضية التي تميزت منذ البداية بتضاريسها المتنوعة وتصاعدت المياه المتبخرة من انفجار البراكين وتجمعت بعد سقوطها على شكل أمطار وثلوج في المنخفضات التي كانت موجودة على القشرة الارضية مؤدية الى تكوين الاحواض المائية البدائية، ومع مرور الزمن تغير الظروف المناخية واكملت مكونات الغلاف الجوي وارتفاع حرارة الارض، مما ساعد على ظهورر الحياة البدائية في الاحواض المائية، التي ترسبت فيها الصخور الرسوبية وطمرت معها بقايا

المواد العضوية التي تشكل مصدر المواد الهيدروكاربونية ـ النفط ـ التي تواجدت اقدم بقاياها في الصخور التي ترسبت خلال حقبة البروتوزوي المتأخر واستمرت وازدادت كمياتها في المراحل اللاحقة من تاريخ تطور القشرةالارضية حتى العصر الرباعي.

لقد ادت انشطار الكتلة القارية الكبيرة والتي عرفت بـ (كتلة ـ البانكي) الى كتلتين (كتلة أوروآسيا في الشمال وكتلة كوندفاند في الجنوب)، تفصل بينهما منخفض كبير وواسع تمتد من الشرق نحو الغرب والتي ادت الى نشوء محيط التيسيس The Tythis Ocean. وتطورت خلال حقبة الميزوزوي (عمرها الجيولوجي مابين٢١٠ الى ٦٥مليون سنة) الى ان وصلت عرضها الى مابين ٢٥٠٠ـ ٤٠٠٠ كيلومتر، ومرت محيط التيسيس خلال تطورها الجيولوجي بمرحلتين رئيسيتين، مرحلة الجيوسينكلينال التي تميزت بشكل عام بالاستقرار النسبي، ترسبت خلالها الطبقات الصخرية ذات الانواع المختلفة لاسيما الكاربونية بسبب تطور ظروف نمو وازدياد وتنوع الاحياء المائية الحيوانية والنباتية مما ادت مع مرور الزمن وفي ظل استمرار علميات الترسيب الى طمر ودفن بلايين من الاطنان من بقايا المواد العضورية التي تحولت الى المواد الهيدروكاربونية في مواقعها الاصلية التي عرفت تلك الانواع من الصخور بصخور المصدر. أو صخور الام التي نشأ فيها النفط, انتهت تلك المرحلة بتقلص البحر نتيجة تقارب الكتل المحيطة بهاعن بعضها البعض ورافقت ذلك نشاطات وانفجارات بركانية وارتفاع بعض اجزاء قاع المحيط التي ادت الى تكوين جزر وسلاسل جبلية على امتداد محور المحيط مؤدية الى انفصالها الى احواض منفصلة او شبة منفصلة عن بعضها البعض، وتكونت خلال تلك الفترة المحيطات الحديثة مثل المحيط الاطلسي والهادي، وهي من اولى علامات بداية مرحلة جديدة، عرفت بمرحلة الاوروجيني (مرحلة بناء السلاسل الجبلية) التي امتلأت خلالها تلك الاحوض المائية المليئة بالاحياء بترسبات بحرية متنوعة طمرت ودفنت معها بلايين الاطنان من يقايا تلك

المواد العضورية التى تحولت الى المواد الهيدروكاربونية ووصلت هذه المرحلة الى بداية مرحلتها النهائية التي ادت الى تراجع شديد وانقراض الاحواض المائية وبناء احزمة من السلاسل الجبلية على آثاره افي آسيا واوربا وشمال افريقيا، واغلب السلاسل الجبلية من الهملايا مارا بـ زاكروس، طوروس، الاطلسي والى سلاسل الالبي في أوربا التي تكونت على آثار بحر التيسيس ولا زالت بعض أجزاء من بقايا التيسيس باقية، مثل البحر الابيض المتوسط والتي سوف تنقرض وتموت بأنتهاء مرحلة الاوروجيني، يعتقد العلماء بأنها تنتهي بعد حوالى ١٠ ملايين سنة التي سوف يؤدي الى نشؤء محيط جديد عل امتداد موقع البحر الاحمر والتي عرفها العلماء بالمحيط العربي الافريقي.

يتواجد المواد الهيدروكاربونية في الصخور الرسوبية التي ترسبت خلال نشوء وتطور وانقراض محيط التيسيس في الطبقات والتكاوين التي تكونت خلال حقبة الباليوزوي وازداد كمياتها في ترسبات حقبة الميزوزي والسينوزوي، حيث يتواجد حوالي ٥٧ بالمائة من المواد الهيدروكاربونية في ترسبات حقبة الميزوزي وحوالي ٢٧ بالمائة من المواد الهيدروكاربونية في ترسبات حقبة الباليوزوي (عمرها الجيولوجي مابين ٢١٠ الى ٥٩٠ مليون سنة) والباقية ١٦ بالمائة من ترسبات حقبة السينوزوي (عمرها الجيولوجي مابين ٦٥ الى ٢١٠ مليون سنة)، بينما يتواجد حوالى ٢٧ بالمائة من المكامن النفطية في ترسبات حقبة السينوزوي (عمرها الجيولوجي حوالي ٦٥ مليون سنة) وحوالي ٥٨ بالمائة في ترسبات حقبة الميزوزي و ١٥ بالمائة في ترسبات حقبة الباليوزوي بسبب هجرة النفط من الاعماق نحو الاعلي وخزنها في تكاوين وتراكيب جيولوجية مناسبة، محصورة في الجزء الاعلى من القشرة الارضية التي تتكون من الصخور الرسوبية التي تصل سمكها في بعض المناطق الى حوالي ٣٠كم وتصل سمكها في كردستان العراق الى حوالي ٢٠ كم، وهذا يعني أحتمال تواجد النفط والغاز بشكل عام الى حدود تلك الاعماق، الامر الذي

سيزيد من احتمال اكتشاف الكثير من حقول النفط والغار فيها، لاسيما في المناطق السهلية وذات التضاريس الواطئة والمحصورة بين السلاسل الجبلية كما هو الحال في كردستان(١٧، ١٦).

▪ الحزام النفطي في كردستان العراق

يتواجد حقول النفط والغاز في منطقة الشرق الاوسط في ثلاثة مناطق تكتونية، المسيف التي تقع في غرب ووسط الدرع العربي، منطقة الشيلف Shelf الدرع العربي، في الشمال والشمال الشرقي من المسيف العربي - منطقة الخليج والجزء الجنوبي من العراق ومنطقةحوض الجيوسينكلينال (الحوض البحري Geosyniclinal Basin-) الواقعة والممتدة على امتداد وبموازات سلاسل جبال زاكروس وطوروس شمالا والحدود الجنوبية لكردستان وتشكل الجزء الاعلى من سهل ميزوباتام التي ترسبت فيها خلال الفترة الجيولوجية مابين عصر الاوردوفشي وعصر المايوسين تكاوين صخرية ذات منشئأ بحري الغنية بالمواد الهيدروكاربونية، لاسيما خلال الفترة الجيولوجية مابين عصر البرمي وعصر المايوسين، حيث يتواجد صخور المصدر للمواد الهيدروكاربونية في ترسبات عصر الاوردوفيشى في كردستان تركيا ويوجد بقاياها في اعماق الارض في كردستان سوريا، اضافة الى تواجدها على سطح الارض في (منطقة برواري بالا) في كردستان العراق. تظهر صخور المصدر للمواد الهيدروكاربونية بشكل واضح في ترسبات عصر البرمي والجوراسي والاكثر في الطباشيري، بينما تقل النفط في ترسبات الباليوجين مقارنة بترسبات حقبة الميزوزوي.

تعرضت تلك الحوض المائي خلال مرحلة الاوروجيني الى حركات تكتونية والى تراجع وانقراض الاحواض المائية والى تكوين وبناء سلاسل زاكروس وطوروس نتيجة ارتفاع القشرة الارضية وما يحملة من طبقات

مليئة بالمواد الهيدروكاربونية وادت ذلك الى تكوين تراكيب جيولوجية متنوعية من الطيات المرتفعة والمنخفضة التي تحتوي على (الصدوع – فوالق) وتشققات ادت الى تسرب وهجرة النفط افقيا وعموديا من صخور المصدر الى الطبقات التي تقع فوقها وخزنها وحفظها في تلك الطبقات التي عرفت بالصخور الخازنة والتي تعرف بالمكامن النفطية التي تجمع النفط في اكثر من موقع، ولذا يمتاز حقول النفط في كردستان باحتوائهم على مكمنين ـ مخزنين للنفط والغار، كما هو الحال في خانقين وعين زالة، والى ثلاثة مكامن تم اكتشافها في حقل كركوك، وربما يتواجد اكثر من ثلاثة مكامن اذا تم اجراء دراسة دقيقة لمكونات القشرة الارضية من الصخور الرسوبية التي يتراوح سمكها في كردستان العراق مابين (٦-٢٠ كيلومتر).

لقد كانت ارتفاع المنطقة نتيجة بناء سلاسل زاكروس وطوروس أمتازت بكونها غير متجانسة من حيث القوة والزمن، كانت الحركة عنيفة في منطقة الطيات الجبلية العالية ادت الى بروز وظهور صخور حقبة الباليوزوي والميزوزي على سطح الارض مما ادى الى تدمير الكثير من المخازن النفطية بفعل تفتيت وتدمير التراكيب الجيولوجية (المكامن النفطية)

مما ادت الى تطاير المكونات الخفيفة النفطية وبقاء المواد الثقيلة كالقير التي يتواجد في وديان وسفوح الجبال في كردستان، مثل مضيق بخمة، كلي (وادي) إسمافا، كلي قسروك وكلي قيرك.

اما المنطقة الجبلية والسهلية الواقعة بين سلاسل جبال (الابيض، بيخير، سلسلة صلاح الدين، هيبة سلطان والى السلسلة الواقعة جنوب سد دربنديخان) شمالا، وسلاسل جبال (سنجار، مكحول وحمرين) جنوبا فقد بداء ارتفاع القشرة الارضية فيها بسرعة اقل، بعد بدأ منطقة الطيات العالية بأرتفاع بفترة طويل، وكانت تلك المنطقة السهلية تغطيها بالمياه التي كانت تشكل جزء من الحوض المائي، التي كانت تربط البحر الابيض المتوسط بالخليج خلال عصر البليوسين وتراجع المياه بمرور الزمن نتيجة ارتفاع

الارض التي ادت الى تكوين اليابسة وانفصال البحر الابيض المتوسط عن الخليج , والى تعرض تلك المنطقة الى عمليات التعرية والتآكل بشدة، لاسيما في المناطق ذات التراكيب الجيولوجية الهشة والتي يتواجد فيها الفوالق والتشققات التي وصلت البعض منها الى مكامن النفطية القريبة من سطح الارض مما ادى الى تسرب الغاز الطبيعي والرشوحات النفطية علي سطح الارض في الكثير من المناطق في كردستان ومنها في (مندلي، خانقين، طوز خورماتو، كركوك، القيارة)، كما تسرب الرشوحات النفطية الى قرب سطح الارض وامتزجت مع المياه الجوفية. ينابيع مائية في الكثير من المناطق، في (شيخان، كلي خنس، قرية قيماوا- قيمافا بالقرب من جبل مقلوب وغيرها من المناطق).

عرفت بها الانسان منذ القدم واستخدموا تلك الرشوحات النفطية للأنارة والتدفئة وغيرها من الاغراض، وتبين الدراسات الجيولوجية بأن ظهور مثل تلك الرشوحات لهو دليل مباشر على تواجد النفط والغاز تحت سطح الارض وغالبا تمتاز المكامن النفطية بأنها غير عميقة في تلك المناطق.

لقد كان الاعتقاد السائد حتي لدى الجيولوجين بأن المنطقة النفطية في كردستان تشكل المناطق التي تظهر الرشوحات النفطية على أو بالقرب من سطح الارض حتى قبل حفر الآبار، وتشكل المنطقة النفطية على شكل شريط متقطع تقع على امتداد الرشوحات النفطية من (مندلي مارا بـ خانقين، طوزخورماتو، كركوك، القيارة، عين زالة والى المثلث الحدودي بين العراق وتركيا وسوريا مع تواجد اثار الرشوحات النفطية في كردسان تركيا وكردستان سوريا)، وان النفط يتواجد في مكامن غير عميقة دون ان يعرفوا بأن حقول النفط والغاز على أمتداد تلك المنطقة تحتوي على أكثر من مكمن ـ مخزن للنفط والغاز، وبعد اتساع اعمال البحث والتنقيب والاستخراج النفط خلال الفترة مابين ١٩٢٧ ـ١٩٣٤ وانشاء خط انابيب نقل النفط من كركوك الى الموانى البحرية، ولاسيما في النصف الاخير من القرن الماضي، تبين نتائج تلك

الاعمال بتواجد الكثير من حقول النفط والغاز وان مساحة المنطقة النفطية تتعدى حدود مناطق الرشوحات النفطية ويصل طولها الى اكثر من ١٠٠٠ كيلومتر ـ كم وعرضها يتراوح مابين ٥٠ والى اكثر من ١٥٠ كم وتصل آثار بقايا المواد الهيدروكاربونية (المكامن النفطية والغازية) الى عمق اكثر من ٦ كم في بعض اجزائها، مما ازداد من اهميتها من حيث المساحة وحجم الاحتياط النفطي وكلفة الاستخراج مقارنة بالاحواض النفطية الاخري بإضافة الى جودة النفط في اغلب حقول الحزام النفطي في كردستان.

تقدر سمك الصخور الرسوبية في كردستان الى حوالي ٢٠كم في منطقة خانفين وكركوك وتقل باتجاه الشمال الغربي الى ان تصل الى حوالي ٨كم في محافظتي اربيل والموصل وفي المناطق النفطية في كردستان تركيا وكردستان سوريا والى حوالى ٦ـ ٧كم في سنجار. ترتبط المكامن النفطية بالتكاوين والتراكيب الجيولولوجية الى حدود الاعماق اعلاه في كردستان التي يتواجد المكامن النفطية الاساسية في التكاوين والتراكيب الجيولوجية خلال الفترة الجيولوجية ما بين العصر البرمي وعصر المايوسين وان المكامن النفطية الكبيرة مرتبطة بالتكاوين التي ترسبت في عصر الطباشيري والاقل حجما من المكامن النفطية بالتكاوين التي تقع فوق وتحت تكاوين العصر الطباشيري، المحصورة ما بين ترسبات العصر الاوردوفيش وعصر المايوسين (١٧,٢٧).

تشكل الطبقات الصخرية من نوع الشيل، حجر الكلس وحجر الرمل من اهم الصخور الام والخازنة للنفط في كردستان والشرق الاوسط التي تشكل صخور الخازنة للنفط والغاز بحوالي ٩٨,٨ بالمائة من مجموع انواع المخازن النفطية والغازية فيها. من ابرز التكاوين الخازنة للنفط والغازمن الاقدم الى الاحدث في كردستان العراق هي ـ

kurachine,Garaqu, Qamchuqa, Kometan ,Dokan, Pilsner , ,Shiranish,avan- Jedala Epheurate, Kirkuk group ,

وفي كردستان سوريا هي ـ

Markadah, Malussa, Kurachine, Beduh, Rutba, Shiranish, Jedala, Jeribe

في كردستان تركيا هي ـ

Katin camurlu, Darders-Mirdin group, Karababa, Karabogaz, Garzan, sinan

وفي كردستان ايران يتشابة تقريبا لما هو في كردستان العراق وخاصة منطقة مندلي، كما يتشابة المكامن النفطية فى شمال غرب الموصل مع ماهو في المنطقة النفطية في كردستان سوريا والحقول القريبة من المثلث الحدودي في كردستان تركيا (٢٧). ادت النشاط التكتوني منذ حقبة الباليوزوي قبل ما يقارب من ٥٧٠ ميون سنة الى انشطار الكتل القارية وادت الي نشوء وتطور احزمة من الفوالق العميقة التي قسمت البلاتفورم العربي الى عدة اجزاء وتصل جذور الفوالق العميقة الى (طبقة المانتال) الواقعة تحت القشرة الارضية التي تقدر سمكها في كردستان الىمابين ٦٢ـ ٦٣ كم والتي ساعدت على سهولة تسرب مكونات (طبقة المانتال) خلال تلك الفوالق علي او بالقرب من سطح الارض، يتراتبط بها اغلب حقول المعادن بتلك الفوالق التي تظهر آثار بعضها علي سطح الارض او القرب منها او المدفونة والمغطات بعدة كيليوميرات من الصخور وتمتد تلك الشبكة من الفوالق المتقاطعة مع بعضها البعض من الشمال الشرقي الى الجنوب الغربي ومن الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي.

من ابرز تلك الفوالق (الصدع)، هي الفالق العميق الزاحف المعروف بـ (فالق زاكروس ـ طوروس) التي تفصل بين كتلة زاكروس وكتلة البليت العربي التي ترتبط اغلب حقول المعادن الفلزية بالمكونات والتراكيب الجيولوجية الواقعة على امتداد الفالق والقريبة منها، لاسيما في مناطق تقاطع أو انحناء أو تشعب الفالق الذي يتكون بالاساس من حزمة من الفوالق ذات التراكيب الجيولوجية المعقدة، كما تتميز الفوالق العميقة التي تمتد من

البحر الاحمر باتجاة الشمال الشرقي مارا بدول الخليج، العراق، الاردن، سوريا، تركيا وايران الى ان تصل البعض منها الى حدود جمهوريات اسيا الوسطي والتي تظهر اثارها في بعض المناطق، لاسيما في المناطق الجبلية منها او تعكس تاثيرها على تضاريس سطح الارض والاخر مدفونة تحت سطح الارض وتغطيها الصخور المختلفة وبسمك تصل الى عدة كيلومترات كما هو الحال في المناطق السهلية، يمكن اكتشاف مواقع الفوالق العميقة تحت سطح بالارض من خلال تحليل نظام الشبكة النهرية التي غالبا ما تتطابق مع انظمة الفوالق بالاضافة الى الدراسات الجيوفيزيائية والزلزالية التي تمتاز بشكل عام بتطابق مواقع المراكز الزلزالية على امتداد الفوالق، لاسيما مواقع الزلازل القوية والعميقة المنشأ.

تكمن اهمية تلك الفوالق في تكوين الاحواض المائية المناسبة لتكوين النفط فيها وترابط اغلب حقول المعادن الفلزية بالمكونات والتراكيب الواقعة على امتداد مثل تلك الفوالق اوالقريبة منها، حقول الذهب التي تم اكتشافها موخراً في السعودية والتي ترتبط بتلك الفوالق العميقة والمدفونة، حيث يتواجد مواقع وآثار البعض من تلك الفوالق العميقة في كردستان التي تكونت وتطورت بنفس الظروف الجيولوجية بالاضافة الى النشاط التكتوني الأشد في كردستان التي يساعد على تسهيل ارتفاع مكونات (طبقة المانتال) مصدر (خام الذهب) الى الجزء الاعلى من القشرة الارضية في كردستان، هذا ما يشجع على اجراء وتطبيق مثل تلك الدراسات والطرق الحديثة للبحث عن الذهب في كردستان، ولاسيما في منطقة سنجار.

▪ النفط ما قبل القرن العشرين

كانت الرشوحات النفطية موجودة على سطح الارض في كردستان منذ الآف السنين قبل ظهور البشرية على الارض وعرف سكان المنطقة النفط منذ القدم واستخرجوا القير من منابعه على مقربة من الرشوحات النفطية واستعملوا في الأنارة والتدفئة وفي تغطية السفن وجدران القنوات واستعمل سيدنا نوح عليه السلام القير لطلي جدران الالواح الخشبية لمنع تسرب الماء الى داخل السفينة، تلك السفينة التي (إستوى على الجودي)(١)، وكانت ذلك نقطة بداية جديدة للحياة بعد الطوفان في هذه المنطقة من كردستان, كما كانت الوهج الاحمر للغاز الطبيعي الذي كان يشتعل منذ القدم في كركوك ـ النار الابدية. ظهرت الرشوحات النفطية على سطح الارض في العديد من المواقع على إمتداد الحزام النفطي في كردستان (مندلي, طوزخورماتو، باباكركر، القيارة)، أو القريبة من سطح الارض في بعض المواقع في محافظة الموصل والمناطق المحيطة بالمثلث التركي العراقي السوري وفي سفوح وفي اعماق الوديان في منطقة الطيات الجبلية (قنديل، بخمة، كلي قيرك، شيخان، مقلوب)، اضافة الى امتزاج النفط مع المياه الجوفية التي تخرج على شكل ينابيع في العديد من المواقع على إمتداد الحزام النفطي في كردستان بفعل خصوصات التراكيب الجيولوجية للقشرة الارضية في هذه المنطقة التي ساعدت على سهولة تسرب المواد الهيدروكاربونية على او بالقرب من سطح الارض عن طريق الفوالق والشقوق الموجودة في التراكيب الجيولوجية التي تشكل مخازن لحقول لنفط والغاز في كردستان.

ان حاجة الانسان الى مصادر الطاقة وتنوع استعمالها قد ادت الى الاهتمام بالمناطق التي يتواجد فيها تلك المصادر خلال تاريخ نشوء الامارات والامبراطوريات التي نشبت خلالها حروب وغزوات وجدت خلالها الكثير من المصادر الطبيعية، منها (ينابيع المياه المعدنية ومنابع الرشوحات النفطية)،

استقروا قوات الغزات على مواقع تلك المصادر واستعملوا (كوسائل لمعالجة الامراض والاوبئة)، وكانت كردستان واحدة من اهم المناطق الغنية بتلك المصادر مما جذب إنتباه الغزات والمحتلين اليها، لاسيما خلال حكم الامبراطورية العثمانية، مع نشوء وتطور الثورة الصناعية في أوربا لفت إنتباه تلك الدول الصناعية الى البحث عن النفط في منطقة الشرق الاوسط بحكم علاقاتهم مع الدولة العثمانية وزيادة اهتمامهم في توسيع التجارة التي دفعتهم الى إنشاء طرق المواصلات تربط الاقاليم بعضها البعض، وفي نفس تلك الفترة إهتم الادارة العثمانية بالمناطق التي يتواجد فيها الرشوحات النفطية في كردستان عن طريق دعم ومساندة بعض العوائل التي كانت تسكن وتمتلك ملكية تلك المواقع الغنية بالرشوحات النفطية، تم ارسال بعض العسكرين والموظفين الاتراك الى تلك المواقع في كردستان وذلك في عام ١٧٤٦ (١٥) هذا ما شجع العثمانين الى توسيع نفوذهم فيها.

تطورت الاهتمام في استثمار الرشوحات النفطية التي كانت تسيل على سطح الارض في منطقة مندلي، وكان مدحت باشا واليا في بغداد انذاك وهو اول من اهتم بشؤون النفط واستخدم مشتقات النفط، كالقير في بناء المشاريع سنة ١٨٧١، وتعتبر (هذا التاريخ بداية تحول انظار الدول الاوربية نحو مصادر النفط في كردستان بعد ان استخدم مدحت باشا بعض خبراء الالمان في انشاء وتحسين منابع النفط الخام) الذي كان يسيل على شكل قير سائل فوق الارض في منطقة مندلي (٣)، وانشاء مدحت باشا مصفات تكرير النفط في مدينة بعقوبة في سنة ١٨٧٢، وهذ ما ادى الى توسيع علاقة المانيا بالحكومة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، حيث قام الالمان بارسال بعثة من الجيولوجيين الى منطقة كركوك في سنة ١٨٨١ واكدوا (بان كركوك وضواحيها منطقة نفطية هائلة وان حقول النفط ـ المكامن النفطية فيها قريبة من سطح الارض)، زار بعدها قيصر الالمان إستنطبول في سنة ١٨٨٨ من اجل

تخويل البنك الالماني على حق شراء وتنفيذ خط سكة حديد اسطنبول ـ أنقرة ـ ازمير والتي انشاء في ١٨٩٦، وكرر قيصر ألمانيا زيارته في ١٨٩٨ من اجل الحصول على منح المانيا في انشاء خط سكة حديد بغداد تمر من نصيبين ـ الموصل ـ بغداد والى ميناء البصرة، وامتيازات التنقيب عن النفط والمعادن في انحاء الامبراطورية العثمانية، والملاحة في نهري دجلة والفرات، ومن هنا بدأ التنافس بين الشركات البريطانية، الالمانية، الهولندية وامريكية في الحصول على حقوق استغلال النفط في العراق عامة وولاية الموصل خاصة.

تحركت الشركات النفطية من خلال تفعيل دور ممثليها في هيئات الدولة العثمانية، فقد اهتم الانكليز بـ (كالوست سركيس كلبنكيان) وهو من اصل ارمني ومن رعايا الاتراك الذي درس في بريطانيا واصبح فيما بعد مستشارا ماليا ذات نفوذ كبير في وزارة المالية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، رفع كلبنكيان في سنة ١٨٩٠ تقريرا رسميا الى السلطان شرح فيه بشكل يسترعي الانظارعن حقول وموجودات النفط في انحاء الامبراطورية العثمانية ولاسيما في العراق وعن قابلية استغلالها وتطويرها وجلب رؤوس اموال اجنبية، عرف هذا الشخص فيما بعد بـ (تاليران لدبلوماسية النفط) والمعروف (بأسم المستر خمسة بالمائة)(٣). نشرت فيما بعد مقالات بعض الجيولوجين (دوموركان في سنة ١٨٩٢ و ستال في سنة ١٨٩٣, الكولونيل موتسيل في سنة ١٨٩٧ والبارون فون اوينهايم في سنة ١٨٩٩) الذين ذكروا في تقاريرهم الجيولوجية بأن (النفط في كردستان مدهشة لا تقدر). هذا ما شجع السلطان عبدالحميد على تحويل ملكية تلك الاراضي التي تخرج منها النفط على سطح الارض من ملكيةالحكومة العثمانية الى ملكيته الخاصة في سنة ١٨٩٠ واضيف اجزاء اخرى اليها في سنة ١٨٩٩، لذا اصبحت المناطق النفطية على امتداد الحزام النفطي في كردستان ملكا خاصا للسلطان عبد الحميد، وبداء فيما بعد السلطان الاهتمام بتلك المناطق النفطية (مندلي، طوزخورماتو و باباكركر والموصل) من خلال توسيع نفوذ البعض فيها، مثل (عائلة النفطجي وعائلة

البعقوبي من عشيرة زنكنة وعائلة الآوجي)، كما ارسل السلطان مجموعة من المهندسيين الفرنسيين الى تلك المناطق لمتابعة العمل على زيادة منتوجات النفط الخام، ومن هنا (بدأ فرنسا في توسيع نفوذها في تلك المنطقة النفطية، بينما كانت بريطانيا قد رسخت موقعها في منطقة الخليج وايران)، عارضت بريطانيا امتياز المانيا على انشاء خط سكة حديد بغداد ـ البصرة وانشاء مرفاء على الخليج وحق الامتياز على استثمار النفط على جانبي خط سكة حديد موصل ـ بغداد بصرة، واعتبر بريطانيا ذلك الاتفاق لهو تهديد مباشر لحقول النفط في الخليج التي تشكل المصدر الرئيسي لتوفير بريطانيا بالنفط، اضافة الى ان المانيا ستحصل على اسهم بحرية في الخليج ويصبح منافسا لبريطانيا في منطقة الخليج، لذا اتخذ بريطانيا بعض الاجراءات لمنع وصول الالمان الى الخليج ومحاولة جعل نفسها (بريطانيا) كبديل لالمانيا في استثمار النفط في العراق، لذا شجع بريطانيا الادارة في الكويت على منع ربط البصرة بالخليج عن طريق سكة حديد مقابل حمايتها من اية تحرك للجيش العثماني ضدها، ونجح بريطانيا في ذلك، كما دعم بريطانيا المهندس الاسترالي (وليام نوكس دارسي) الذي حصل على حق امتياز استغلال النفط في ايران سنة ١٩٠١، وقام دارسي بزيارة اسطنبول بدعم بريطاني وحصل على وعود غير محدودة يتضمن منحه امتياز النفط في الدولة العثمانية مستغلا الخلافات بين شاه ايران والسلطان العثماني، لاسيما فيما يتعلق بالمناطق الحدودية بينهما الغنية بالنفط (منطقة خانقين)، فعل بريطانيا كل ذلك من اجل ابعاد المانيا من المنطقة النفطية. ارسل امريكا (كولبي) الى اسطنبول في سنة ١٨٩٩ للحصول على امتياز استخراج النفط في انحاء الامبراطورية العثمانية، وكرر زيارته في سنة ١٩٠٨ ومنح السلطان له حق امتياز انشاء خط سكة حديد بين اسكندرونة ـ كركوك، الا ان السلطان تنازل عن العرش في سنة ١٩٠٨ واهمل كل العهود التي قطعها مع (دارسي وكولبي) واعاد ملكية السلطان على المناطق النفطية الى الدولة العثمانية.

▪ دور وصراع الشركات النفطية على ثروات النفط في كردستان

حدثت تغيرات كبيرة قبل الحرب العالمية الاولى، منها سيطرة بريطانيا على النفط في البحرين والكويت واعدت نفسها لأحتلال البصرة ومن ثم بغداد والموصل متى ما اندلع الحرب ردا على الاتفاق الذي وقع بين المانيا وروسيا القيصرية في سنة ١٩١١، حيث اعترف روسيا بمصالح المانيا في مد سكة حديد موصل ـ بغداد ـ البصرة مقابل اعتراف المانيا بمصالح روسيا في شمالي ايران والسماح لها بربط المدن الفارسية بخط بغداد عن طريق خانقين، وباشر المانيا بمد خط السكة بين بغداد وسامراء وبذل الجهود للسيطرة على ثروات النفط بعد قيامها بحفر آبار في منطقة القيارة في سنة ١٩٠٦ وهي اقدم ابار المنطقة (٢٤)، ومن جهة اخرى، حاول امريكا (احياء اتفاقيات كولبي) مع الحكومة العثمانية في سنة ١٩١١ في تطوير حقول النفط في ارضروم، واستغلال مناجم النحاس في تركيا، الا انها تأجلت بسبب الحرب بين تركيا وايطاليا ـ ١٩١١، وفي حرب البلقان في ١٩١٣ والحرب العالمية الاولى، . تلازم تحرك امريكا في توثيق علاقات بريطانيا مع البنك التركي حيث كان (كلبنكيان) مديرا للبنك مما سهل في توسيع نفوذ بريطانيا على استثمار ثروات النفط في جميع انحاء الامبراطورية العثمانية. تقارب الشركة الهولندية مع الشركة البريطانية بعد ان حصل على حصة الامتياز في استثمار النفط وتغير أسمها الى شركة النفط التركية في سنة ١٩١١ وادى ذلك الى ابعاد (كولبي) مما غضب امريكا من ذلك، هذا ما ادى الى عقد اتفاقية بين بريطانيا والحكومة العثمانية في ١٩١٤ حول مد سكة حديد واستثمار النفط وتلتها اتفاقية بين بريطانيا والمانيا في ١٩١٤ التي جاء فيها (يحق لالمانيا ان تدخل القسم التركي وبريطانيا في القسم العربي وحدود ولاية الموصل تفصل بينهما، واعطى لالمانيا الحق في التنقيب

عن المعادن واستغلالها ما عدا النفط)، وجرى اتفاق بينهما في تأسيس شركة نفط جديدة تساهم الالمان بـ ٢٥ بالمائة وبريطانيا بـ ٧٥ بالمائة، كما عقد فرنسا اتفاقا مع المانيا على ربط خطوط سكة حديد بين البحر الابيض المتوسط والخليج مارا بسوريا واستثمار النفط على جانبي السكة واستغلالها.

تأجلت معظم تلك الاتفاقيات بين الشركات النفطية بسبب اندلاع الحرب واعلان بريطانيا وفرنسا الحرب على الامبراطورية العثمانية بعد وقوفها الى جانب المانيا، وسارعت فرنسا وبريطانيا الى عقد اتفاقية سايكس بيكو في سنة ١٩١٦ لتوضيح نفوذهما في الامبراطورية العثمانية، ومن اهم بنود الاتفاقية (يتضمن احتفاظ فرنسا بالجزء الاكبرمن سوريا وقسم من الاناضول ومنطقة الموصل، اما بريطانيا فقد حصل على جنوب ووسط العراق وجزء من ولاية الموصل وادخل اربعة بنود تتعلق بمسقبل المنطقة الكردية كمناورة لمنع مشاركة الاكراد في الوقوف الى جانب الدولة العثمانية وعدم الالتزام في تنفيذ الخدمة العسكرية في الجيش العثماني.

تسارعت بريطانيا في احتلال جنوب العراق وبغداد في ١٩١٧ وولاية الموصل في ١٩١٩ وتسارعت الدول المتحالفة بريطانيا, فرنسا وروسيا على تبادل المعلومات بشكل سري لتقسيم الجزءالذي يقع في شمال سوريا والعراق وجزء من الاناضول بسبب احتواء هذه المنطقة على النفط.

فارس والدولة العثمانية في منطقة الحدود ـ منطقة خانقين النفطية التي كانت معروفة بالاراضي المحولة، واتفق الطرفان على إبقاء حق الشراكة قائما في تلك المنطقة النفطية ومنحت امتيازا جديدا لهذه الشركة التي اسس شركة اضافية لها عرفت (بشركة نفط خانقين)، وقامت الشركة بنقل العمال والموظفين، لاسيما من (الاتراك والعرب الى منطقة خانقين والمناطق المجاورة لها)، لذا ازداد عدد الغرباء فيها الى جانب سكانها الاصلين الاكراد.

لقد ادت تلك التدخلات الاجنبية في المنطقة الى نمو الوعي الوطني والديني والقومي التي ادت في النهاية الى اندلاع ثورة العشرين، ولعب العشائر

الكردية دورا فعالا في مواجهة المحتلين وفتحت جبهة المواجهة على (إمتداد سلسلة جبل حمرين) ودفنوا ضحاياهم على قمم سلسلة جبل حمرين، لقد انعكس ذلك سلبا على موقف الانكليز من الاكراد، كما طلب بعض العشائر الكردية وبعض العرب في منطقة الاراضي المحولة النفطية الجنسية الايرانية بدلا من الجنسية العثمانية (بهدف التخلص من إداء الخدمة العسكرية الالزامية في الجيش العثماني (٢٢), انتقم الانكليز ومن ثم الحكومة الملكية بعد تاسيس العراق في ١٩٢١ من الاكراد كذريعة في بسط نفوذهما في المناطق النفطية على امتداد الحزام النفطي لاسيما في منطقة خانقين وكركوك.

انتهت الحرب العالمية الاولى الى تشكيل حكومات من قبل الدول الثلاثة ـ بريطانيا، فرنسا وروسيا، وبقيت بعض المناطق في ولاية الموصل النفطية معلقة بين تركيا والعراق بسبب تنافس فرنسا وبريطانيا على استثمار النفط في ولاية الموصل، وقد لعبت النفط دورا مهما في ترسيم الحدود بين الدول الثلاثة. اعتقد بأنه (لو توفرت المعلومات الجيولوجية الحديثة عن النفط على امتداد الحزام النفطي في كردستان انذاك لكانت ترسيم الحدود بين الدول الثلاثة/ تركيا، العراق وسوريا يختلف كليا عما هو عليه الآن).

اعتمدت بريطانيا بعد تشكيل الدولة العراقية الحديثة في ادارة حكمه على نخبة من الضباط الذين خدموا في الجيش العثماني وتشربوا بمفاهيمها ليديروا الحكم في العراق ولتحافظ على مصالحها الحيوية ليستمر تدفق النفط دون عرقلة.

فرض عصبة الامم المتحدة حكم الانتداب على العراق في عام ١٩٢٢ مقابل منح شركة النفط التركية حق امتيازها في نفط العراق في مجال البحث والتنقيب والاستخلاص والتحضير والتجارة والنقل والبيع مع فرض بريطانيا شرطا على ان تظل شركة النفط التركية- شركة بريطانية مسجلة في بريطانيا وان يكون مقر عملها ضمن مناطق النفوذ البريطاني وان يكون رئيس الشركة من التبعية البريطانية.

وقعت الحكومة العراقية مع شركة النفط التركية اتفاقا في ١٩٢٥ لمدة ٧٥ سنة (يمنح بموجبها الحق لشركة بأستثمار النفط في كافة المناطق العراقية بأستثاء ولاية الموصل والاراضي المحولة في خانقين). الجدير بالذكر، جائت تلك الاتفاقية (على ضوء توقع خبراء الجيولوجيين في تخمين أحتياطي النفط في منطقة كركوك سوف تنتهي أستخراجها بحلول عام ٢٠٠٠)، لذا منح الشركة حق الامتياز من ١٩٢٥ لغاية ٢٠٠٠. اعتقد لو عرف الجيولوجين أنذاك على وجود ثلاثة مخازن ـ مكامن نفطية في حقل كركوك لكانت فترة حق الامتياز اكثر من ٧٥ سنة.

افتتح شركة النفط التركية مقرها في مدينة كركوك وقامت بنقل حوالي ٢٥٠٠ من العمال والموظفين (من العرب والاشورين)، ومن هنا بداء اعداد الغرباء يزداد فيها (١٦) وتم بناء السكن لمنتسبي الشركة في كركوك.بداء الشركة باعمال حفر الابار في باباكركر في اوائل سنة١٩٢٧ وتم اكتشاف النفط في ١٤ تشرن الاول ١٩٢٧ بكميات تجارية عندما انفجر البئر الاولى وتدفق النفط، (وكان هذا بداية مرحلة جديدة من تاريخ استخراج النفط والبحث والتنقيب عنها)، لذا ازداد الاهتمام بمنطقة كركوك النفطية بين شركة النفط التركية والحكومة العراقية، حيث حاول الطرفان على تعزيز نفوذهما في منطقة كركوك من خلال توظيف ونقل الموالين لهما، ومن هنا بداء تطفو على السطح بشكل اكثر وضوحا سياسة تعريب وتزيك المنطقة النفطية على حساب سكانهم الاصليين الاكراد.

حدثت خلافات حادة بين الاطراف المشتركة في شركة النفط التركية حول حصص شركة النفط التركية وتوصل ارباب المصالح في سنة ١٩٢٨ حول تقسيم الحصص وادارة الشركة وبيع النفط، وتمكن بريطانيا من ابعاد فرنسا عن النفط العراقي مقابل تزويد فرنسا بـ ٢٥ بالمائة من النفط الذي تاخذه بريطانيا من العراق مقابل تنازل فرنسا عن الموصل (٣)، وبعدها ظهر خلافات بين شركة النفط التركية والحكومة العراقية حول مسالة نقل النفط

الى الموانئ البحرية، وتمكن الطرفان على تسوية خلافاتهما في سنة ١٩٢٩، وغيرت (اسمها الى شركة نفط العراق) التي تبنى انشاء خط انابيب نقل النفط من كركوك الى البحرالابيض المتوسط مقابل حق التملك غير المتنازع لحقل كركوك وامتيازها في أستثمار النفط في مناطق اخرى في الوقت الذي كان الحكومة العراقية مشغولة مع بريطانيا حول انهاء حكم الانتداب في العراق.

نجحت بريطانيا في سنة ١٩٣٠ بعقد معاهدة مع العراق (سيطرت من خلالها على ثروات العراق النفطية مقابل مساعدتها للدخول في عضوية الامم المتحدة)، وحصل شركة النفط البريطانية على حق استغلال النفط في جزء من منطقة الموصل لمدة ٧٥ سنة مما دفع بريطانيا على تأسيس شركة نفط الموصل في سنة ١٩٢٣ وكانت لكل من (بريطانيا، هولندا، المانيا، سويسرا، ايطاليا وفرنسا والعراق) حصة في شركة نفط الموصل، كان حصة العراق واحد بالمائة (٣) من مجموع النسبة المئوية.

اصبحت شركة نفط الموصل في سنة ١٩٣٦ جزءاً من شركة نفط العراق بعد تجريد ايطاليا من حصتها وحصل شركة نفط العراقية على امتياز استخراج النفط في منطقة البصرة وتم تأسيس شركة نفط البصرة وكان ملكيتها بريطانية، واخيرا وليس آخرا تمكنت شركة نفط العراق والشركات المتحدة معها ـ شركتي نفط الموصل والبصرة في سنة ١٩٣٨ على استغلال النفط في جميع انحاء العراق مقابل تقديم قرضاً سنويا الى الحكومة العراقية.

زيادة انتاج النفط قد شجعت شركة النفط العراقية على انشاء خط انابيب نقل النفط الى الموانئ البحرية وتم انشاء خط كركوك ـ جيهان على البحر الابيض المتوسط خلال الفترة ١٩٣٢ ـ ١٩٣٤ بطول ٦٢٥ ميل واكمل الخطوط الاخرى في الاربعينيات والخمسينيات. تطلبت عمليات مد ونقل النفط عن طريق الانابيب التي مر جزء كبير منها في كردستان وعلي امتداد

حزامها النفطي على تأمين الامن والاسقرار فيها مما ادت الى استغلال الحكومة العراقية على توسيع نفوذها في المنطقة النفطية من انشاء مئات من نقاط السيطرة وابعاد سكانها الاصليين من الاكراد من خط الانابيب وتحويلها الى ما يشبه بمنطقة عسكرية دون تقديم الخسائر لسكانها (وجلب الكثير من العمال والموظفين الغرباء الى المنطقة مما ادى الى ازدياد عدد الغرباء مقارنة بسكانها الاصليين الاكراد)، كما إستغل وزارة ياسين الهاشمي (سنوات الجفاف والقحط في بداية الثلاثينيات) الى جلب حوالى ٢٧ الف من عرب البدو الى سهل الحويجة واستقروا عند أقدام جبل حمرين ذات التربة الخصبة والمياة والمراعي الطبيعية وتم توزيع اكثر من ٢٠٠٠ كيلومتر مربع عليهم)، قاموا في بناء حوالى ٢٠٠ قرية واستمر عمليات جلب العرب الى المناطق النفطية خلال الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٥٧ حوالى ٤٩ الف من العرب الذين استقروا فيما بعد في المنطقة النفطة الكردية، وتواطئ بريطانيا من الاجراءات الحكومة العراقية لأسباب تتعلق في حماية مصالحها الاقتصادية ولتخفيف نفوذ الاكراد على امتداد الحزام النفطي في كردستان.

اشترت الحكومة العراقية شركة نفط خانقين في سنة ١٩٥٢ التي كانت فرعا من شركة النفط البريطانية الفرنسية واصبحت المنطقة النفطية الكردية مابين مندلي وخانقين ملكا للحكومة العراقية، وتم (نقل العمال والموظفيين العرب اليها واستغلوا فرصة الاكراد المحرومين من حق الجنسية العراقية بموجب قرار٤٢ لسنة ١٩٢٤ ـ مرسوم الجنسية بحجة دعوة بعض الفئات من سكانهامن الاكراد الفيليين ومن العرب ايضا الجنسية الفارسية بدلا من العثمانية (٢٢) بهدف التخلص من الخدمة الالزامية في الجيش العثماني اثناء الحرب العالمية الاولى)، وهذا ما اصبحت هذا التحول عائقا في وجه سكان المنطقة، لاسيما الاكراد الفيليين من الحصول على فرص العمل في شركة النفط، تدهورت حالة الاكراد على امتداد حزامه النفطي ومنها في منطقة خانقين بعد ثورة ١٩٥٨ لجملة من الاسباب ومن ابرزها (قربهم من

الحدود الايرانية في ظل العلاقات السيئة بين بغداد وطهران وتعاطفهم العميق مع الحزب الديقراطي الكردستاني ومن الزعيم الكردي الراحل (البارزاني الخالد) اضافة الى السياسة الشوفينية بحقهم من تجريدهم من الجنسية العراقية وطرد الآلآف منهم بحجة انتمائهم لأيران واستقرار العرب محلهم، وقد فسحت الحكومة العراقية المجال أمام الباقين من الاكراد في تلك المنطقة النفطية بالنزوح الى المدن مثل بغداد بحثا عن العمل من اجل لقمة العيش، مما ادى الى تغير النمو السكاني الطبيعي للمنطقة النفطية في كردستان، لاسيما منذ منتصف العشرينيات من القرن الماضي وتعمقت لاحقا بعد انقلاب شباط المشؤم في عام ١٩٦٣

▪ مراحل تغير وتنوع النمو السكاني فى كردستان

لعبت الامبراطورية العثمانية التي دامت اكثر من ٦٠٠ سنة في منطقة الشرق الاوسط ومنها كردستان على ظهور الغرباء في المنطقة الكردية، لاسيما على امتداد حزامها النفطي وذلك عن طريق (نقل الموظفيين والعسكرين الموالين للحكومة العثمانية والالزام الاجباري لخدمة العسكرية في الجيش العثماني)، فجاءت اول وجبة من الاتراك- التركمان في سنة ١٧٤٦ واستمرت حتي سنة ١٩١٨ وازداد نفوسهم بعد ان استقروا فيها واجيالهم طيلة ١٧٢ سنة، من ١٧٤٦لغاية ١٩١٨، وقد كانت الحياة الاجتماعية لسكان المنطقة انذاك في بداية مراحل التفتح والتطور، هذا ماسهلت لهم الاستقرار اينما وجدوا (١٥).

إهتم العثمانين بتقوية نفوذ مراكز بعض الأسر التركية والكردية الموالية لهم في سنة ١٨٧٩في منطقة كركوك مثل عائلة النفطجي، اليعقوبي من عشيرة الزنكنة والآوجي ـ نسبة الى الذين كانوا يجلبون الماء لسكان مدينة كركوك اضافة الى دعمهم للعوائل الذين كانوا لهم ملكية في الاراضي والمناطق التي تحتوي على ينابيع النفط ـ الرشوحات النفطية على امتداد الحزام النفطي).

كان عدد سكان كركوك انذاك بحوالي ٣٠٠٠ نسمة وكان نسبة الاكراد ٧٥ بالمائة والبقية من الاتراك، العرب، وغيرهم من اليهود والكلدان.

تغير النمو الطبيعي لسكان المناطق النفطية بعد تشكيل ولاية الموصل في سنة ١٨٧٩ وما رافقتها في تشكيل الهيئات الادارية فيها وانفصال ثلاثة اقضية شمال الزاب الصغير لتشكيل لواء اربيل في سنة ١٩١٨ التي احتلت بريطانيا فيها مدينة كركوك وسيطر على النفط فيها وتجاوز بريطانيا المضاعفات التي نجمت من ثورة العشرين والحرب العالمية الاولى في تشكيل النظام الملكي في العراق سنة ١٩٢١ والحقت ولاية الموصل بالعراق في ١٩٢٥، وقررت بريطانيا وبعدها الحكومة العراقية على إبقاء اللغة التركمانية لغة التعليم والادارة في كركوك واستمر حتى نهاية العشرينيات مقابل منع الاكراد للقيام بأية دور في مقدرات كركوك، ومنع استخدام اللغة الكردية في التعليم الابتدائي رغم الاكراد الاكثرية الساحقة في كركوك ومنع اهالي كركوك من الاكراد حتي الاحتفال بعيد نوروز، بينما كان يسمح احياء عيد نوروز القومي في بعض المدن الاخرى في كردستان، كان كل ذلك من اجل اضعاف دور ونفوذ الاكراد في المنطقة النفطية، ويرجع البعض الى دور الاكراد في مقاومة الانكليز اثناء احتلالها المنطقة النفطية في كردستان. تم نقل واسكان حوالي ٢٥٠٠ من العمال والموظفين من العرب والاشورين الى كركوك في سنة ١٩٢٥ بعد فتح مركز شركة النفط فيها وبناء السكن لمنتسبي الشركة في كركوك، هذا ما ادت الى زيادة الغرباء فيها. استمر محاربة الاكراد في الثلاثينات وقامت وزارة الهاشمي على توطين اكثر من الف عائلة من عشائر البدو العربية الرحالة في سهل الحويجة وتقدر عددهم حولى ٢٧ الف من عرب البدو (٤,٥) خلال الفترة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٦ مستغلا سنوات الجفاف والقحط التي ضربت المنطقة, وتم توزيع حوالي ٢٠٠٠ كيلو متر مربع عليهم، فاقاموا حولى ٢٠٠ قرية فيها واستقروا

هناك وجلب الحكومة قنات مائي من نهر الزاب الصغير لهم لأرواء وزرع الاراضي في سهل الحويجة. استمر عمليات تعريب المناطق الكردية لاسيما النفطية في الاربعينيات والخمسينيات, حيث تقدر عددالعرب الذين تم اسكانهم في محافظة كركوك خلال الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٥٧ بحوالي ٤٩ الف من العرب (٥) وتم دعمهم ماديا بهدف تثبيت اسقرارهم هناك، ورغم كل التغيرات التي اجريت عمدا، بقيت نسبة الاكراد الاكثرية بموجب إحصاء عام ١٩٥٧ ومقارنتها مع الاحصاء البريطاني في عام ١٩٢١ حيث كان عدد سكان كركوك ١٢٠ الف نسمة، منها ٧٥ الف من الاكراد ٣٥ الف من التركمان و١٠ الآف من العرب (٧)، بينما كانت عدد سكان محافظة كركوك بموجب إحصاء عام ١٩٥٧ بـ ٣٨٢١٨٩ نسمة، منها ١٨٧٥٩٣ من الاكراد و ١٠٩٦٢٠ من العرب و ٨٣٣٧١ من التركمان و ١٦٠٥من الكلدان والآشورين، اي كان نسبة الاكراد كانت ٤٨,٣ بالمائة والعرب ٢٨,٢ بالمائة والتركمان ٢١,٤ بالمائة و ٣,١ بالمائة من البقية، تغيرت النسبة بموجب احصاء ١٩٧٧ الى ٣٧,٥٣ بالمائة من الاكراد و ٤٤,٤١ بالمائة من العرب و ١٦,٣١ بالمائة من التركمان.

كما شهدت عمليات التعريب ضد الاكراد الفيليين في عهد رشيد عالي الكيلاني، حيث تم تسفير وتهجير عشرات الآف من الاكراد في المنطقة النفطية ما بين مندلي وخانقين بحجة انتمائهم للتبعية الايرانية(٢٢) لأن بعض الاكراد الفيليين وبعض العرب اختاروا الجنسية الايرانية بغية التخلص من إداء الخدمة العسكرية في العهد العثماني اثناء الحرب العالمية الاولى مما سهلت لهم على تعريب المنطقة، لاسيما بعد شراء الحكومة العراقية شركة نفط خانقين ونقل العمال والموظفين العرب بدلا من الاكراد الذين تم تجريدهم من الجنسية العراقية بموجب قرار ٤٢ لسنة ١٩٢٤ ـ مرسوم الجنسية.

▪ التعريب ما بعد النظام الملكي

شهد العراق عدة ثورات وانتفاضات في ١٩٢٠، ١٩٤٢، ١٩٤٨، ١٩٥٢ و ١٩٥٨ التي انعكس اغلبها بهذه الدرجة او تلك على مصالح الشركات النفطية البريطانية وانتهت بتأسيس النظام الجمهوري في ١٤ تموز ١٩٥٨ الذي اعترف لأول مرة بأن (العراق ملك للشعبين العربي والكردي)، عاد البارزاني الخالد من الاتحاد السوفيتي السابق واستقبل استقبال الابطال ونهض من جديد الشعور القومي للاكراد في العراق عامة وفي كردستان خاصة، ومن هنا بداء التيار القومي بالتحرك مخفيا مستخدمة ضغوطا متنوعة وظهر على السطح ادعاءات وتخوفات من مستقبل الاكراد في العراق ولاسيما في المنطقة النفطية منها كرد فعل للسياسة العنصرية بحق سكانها الاكراد (واتهم المسؤولون- الطبقجلي في محافظة كركوك على نية الاكراد في تشكيل جمهورية كردستان)(٥)، في الوقت الذي تسارع النظام الجديد الجمهوري على إعادة وضع مناهج وخطط جديدة للتنمية لاسيما في مجال النفط والزراعة ومنها قانون النفط رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ بهدف تحديد مناطق الاستثمار للشركات النفطية العاملة في العراق، هذا القانون قد ازعج الشركات والدول التي تقف ورائهم، ولقد جاء في رسالة السفارة البريطانية في ١٨ تموز ١٩٥٨ ما يلي (قد يؤدي الاحداث الى اثارة موضوع الموصل وقد ينتظرون في توسيع مطالبهم بضم كركوك مع حقولها النفطية التي تسكن حوالي ٢٠٠٠٠ نسمة ينحدون من اصل تركي واحتمال قيام تركيا وايران بالتحرك نحو كردستان العراق وتقسيمها بينهما، تأخذ تركيا اقليم الموصل وكركوك النفطية لها تاركين الاقاليم الكردية الباقية لأيران (٦).

لقد إضطر الآلآف من العوائل الكردية من ترك مدينة كركوك إثر أحداث عام ١٩٥٩ فيها وتدهورت فيما بعد علاقات السلطة المركزية مع قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وانتهت بشن حرب ضد الاكراد ودافع الاكراد عن

نفسها بقيادة الزعيم الراحل البارزاني الخالد الذي قاد ثورة أيلول في عام ١٩٦١ وادى ذلك الى نزوح وترك القرى والقصبات الكردية الى المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة وفر الآلآف من الاكراد من القرى والقصبات الكردية الى المناطق الجبلية الوعرة لحمايتهم من قصف الطائرات العراقية، استغل النظام تلك الفرصة في (مواصلة تعريب المنطقة الكردية لاسيما النفطية منها ـ مندلي، خانقين، طوزخورماتو، باباكركر، دبس وغيرها). تدهور الاوضاع بعد إنقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، حيث قام الحرس القومي في (هدم الاحياء الشعبية الكردية في كركوك واجبار سكانها على الترحيل ودمرت حوالى ١٣٠ قرية كردية في المناطق المجاورة لمدينة كركوك ولمنشئاتها النفطية), كما طرد الفلاحين في ٣٣ قرية في ناحية دووبزا بحجة مساندتهم لقوات البيشمركة. تعمقت مظاهر التعريب على امتداد حقل كركوك التي يبلغ طولها الي ٩٨ كيلو متر ـ كم وعرضها حوالي ٤ ـ كم وتحولت الى منطقة عسكرية محرمة، كما تم حرق عشرات القرى في منطقة دبس وطرد سكانها، كان اغلبهم من منطقة ـ ساله‌ى ـ الذي يتكون من ٦٠ـ ٧٠ قرية كردية تم تعريبها وتعريب ما تبقي منها بعد عام ١٩٧٥ وتغير اسمها من (ساله‌ى) الكردية الاصل الى (الصالحية) لتبرير كون المنطقة عربية ـ المصدر كامل ساله‌ى ـ مقالته في جريدة خبات.

إستمرت الحكومة بتوسيع المنشئات النفطية بعد تاسيس شركة النفط الوطنية العراقية عام ١٩٦٢، وتم نقل الموظفين لاسيما العاملين في مجال النفط الى المنطقة النفطية في كردستان وطرد عمال الاكراد فيها او نقلهم الى مناطق اخرى، وشهدت انذاك تصاعد الحركة الكردية في كردستان عامة وفي خانقين خاصة في منتصف الستينيات كرد فعل لسياسة النظام في تعريب المنطقة النفطية فيها ومنع الاكراد العمل فيها وترحيلهم في الوقت الذي إشتدت الخلافات بين ايران والعراق حول مسألة إستثمار النفط في منطقة خانقين (حقل نفط خانه في الطرف العراقي وحقل نفط شاه في الطرف

الايراني)، حيث ترتبط الحقليين النفطيين بتركيب جيولوجي متجانس ويحتوي على مخزن نفطي مكونة من مكمنين للنفط. استغل ايران سياسة العراق العنصرية تجاه الاكراد في تلك المنطقة النفطية والتي ادت الى تصاعد مقاومة الحركة الكردية فيها وتمكن ايران وبدعم من شركات نفطية اجنبية على حفر حوالى ٢٢٠ بئرا نفطيا في الجزء الايراني مقابل ٣٨ بئرا في الجزء العراقي في تلك الحقليين النفطيين، وعليه تمكن الشركات النفطية العاملة في حقل نفط شاه على إستخراج اكبر كمية من النفط فيها، يعتقد بأن كل ماجرى في منطقة خانقين النفطية انذاك كانت تقف ورائها تلك الشركات التي تدعمهم الدول ذات النفوذ الواسع وفي مقدمتها بريطانيا وامريكا، لاسيما في مثل تلك المناطق الحدودية التي يتواجد فيها حقول النفط ضمن تكاوين وتراكيب جيولوجية واحدة، (تشكل كقنابل موقوتة قابلة للانفجار متى ما تعرضت مصالح الشركات النفطية ومن يقف ورائها للتهديد)، لاسيما بعد شراء العراق شركة نفط خانقين التي كانت فرعا من الشركة البريطانية الفرنسية، التي كانت تقوم باعمال البحث والتنقيب واستخراج النفط في حقل نفط شاه، وتاسيس شركة نفط العراق الوطنية واصدار قانون النفط رقم ٨٠ لسنة١٩٦٢ ومواصلة تسفير وتهجير وتعريب المنطقة النفطية الكردية في خانقين، اضافة على ما يبدو بان الشركة البريطانية اكشتف مكمن نفطي آخر واقعة تحت المخزن الاعلى، لأنه اعتقدوا بوجود مخزن نفطي واحد في الحقول النفطية في كردستان، ولكن تبينت نتائج الدراسات الجيولوجية بأحتواء حقول النفط على مخزنين في خانقين وثلاثة مخازن نفطية في كركوك، لذا ازداد اهمية المنطقة النفطية في كردستان مما تسارع الشركة البريطانية في حفر اكبر عدد ممن من الابار النفطية في حقل نفط شاه المقابلة لحقل نفط خانة.

لقد كانت ميزان القوى العالمية والدولية والاقليمية لا لصالح حركات التحرر الوطني ومنها الحركة الكردية، ورغم الظروف لدولية الغير المناسبة،

الا ان الحركة الكردية قد صعدت من نضالاتها ومقاومتها بفعل عدالة القضية الكردية ودور قيادتها القومية (البارزاني الخالد) وانعكست ايجابيا على الاجزاء الاخرى من كردستان مما ادت الى تقارب انظمة تلك الدول الاربعة في مواجهة المد الكردي، لاسيما في الوقت الذي كان التيار القومي العربي تحكم السلطة في العراق وسوريا وانعكس مواقف واقوال القادة الشوفينين في العراق الى أعمال أجرامية بحق الشعب الكردي، حيث قال عبدالسلام عارف (علينا استئصال الكرد والمسيحين والشوعيين)، وقال عفلق (نجعل من الاكراد عربا) وهو من دعاة تعريب كردستان العراق اذا اقتضى الامر ـ٢٩ـ، وبعد اسابيع من انقلاب ١٩٦٣ جهز البعثيون حملة عسكرية على المنطقة الكردية في كردستان العراق، شاركت فيها (قوة عسكرية سورية ـ الفيلق العربي)، كما شاركت عدة قبائل العرب جلبت من البادية الغربية، حيث كان من المقرر ان تقطن في المناطق الكردية في محافظة الموصل كخطوة اولى في تعريب كردستان على ان تعقبها مرحلة نقل الاكراد لتوطينهم في جنوب العراق وغربه، الا انها لم تفلح بالنجاح.

لقد ادى اكتشاف الكبريت في حمرين والمشراق وفي تلعفر وسنجار اضافة الى انشاء مصانع السمنت واحجار البناء والجص (الى نقل الآف العمال والموظفين الى تلك المناطق وطرد الاف العوائل الكردية من محافظة الموصل) وأبعاد سكان القرى الكردية من المناطق القريبة من مواقع استخراج الكبريت بحجة تعرضها بين الحين والآخر لهزات ارضية ـ زلازل نتيجة انهيار الطبقات الصخرية التي تنجم من استخراج الكبريت.

بدأت اعنف حملات التهجير والتعريب بعد انقلاب ١٩٦٨ وباساليب اكثر تعقيدا واستمرت رغم اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ التاريخية، حيث تم تصفية دوائر الدولة في المناطق النفطية من الاكراد وألقاء عشرات الالوف من الاكراد الفيليين على الحدود الايرانية وتغيرت اسم مدينة كركوك الى تأميم تحت ذريعة تأميم النفط في العراق مع قيام السلطة الفاشية بأجراء تغييرات

للحدود الادارية في بعض المناطق الكردية، لاسيما النفطية من اجل فصل اهم المناطق النفطية من منطقة الحكم الذاتي.

واصلت حملات التهجير والتعريب بعد اتفاقية ١٩٧٥ في ارسال اعداد كبيرة من اعضاء البارتي والمسؤولين لقوات البشمركة ـ الجيش الثوري الكردستاني الى المناطق الجنوبية وفرض الاقامة الجبرية عليهم، وتلتها مباشرة ترحيل وتعريب المنطقة الكردية في غرب ضفة نهر دجلة وتحويلها الى منطقة عسكرية تحت ذريعة حماية خط انابيب النفط التي تمر فيها, وتهجير وتعريب المنطقة ـ السميل، الشيخان (المرشحة بتواجد حقول النفط والغاز فيها) ويوجد أدلة علمية تؤكد على صحة ذلك)، كما تم تعريب اغلب الاقضية والنواحي الواقعة جنوب اربيل وتعريب قضاء خانقين النفطي وتدمير ٢٢٧ قرية فيه، مكونة من حوالي ١٣٨٣٩ بيت. كما تم اجبار الاكراد اليزيديين في محافظتي الموصل ودهوك على تسجيلهم عرب في احصاء ١٩٧٧ بالقوة بالرغم من (كونهم من أعرق الاكراد لا يعرفون العربية ولا يوجد لديهم حتى عادة او تقليد عربي)، كما اجبرت بعض العشائر الكردية ـ عشيرة كوران ـ على ضفتي نهر الخازر والكومل التي تشكل الحدود الادارية بين قضاء شيخان وعقرة على تسجليهم عرب في أحصاء عام ١٩٧٧، ويعود سبب ذلك الى تواجد الرشوحات النفطية فيها التي تبشر بأحتوائها على حقول النفط التي سيتم اكتشافها مستقبلا، اضافة الى كونها من اهم المناطق الزراعية والغنية بالمياه.

لقد كان من احدى اسباب بناء سد الموصل (تكمن في فصل المنطقتين الكرديتين على ضفتي نهر دجلة ومد قنوات مائية لإرواء المنطقة الكردية (الضفة الغربية لنهرد جلة) والممتدة مابين قضاء الزمار وقضاء سنجار التي تم تعريبها بهدف تثبيت وتشجيع العرب على الاستقرار فيها) مثلما حدث ذلك في سهل الحويجة، اضافة الى حماية خط انابيب النفط فيها واكتشاف حقول النفط فيها بالقرب من الحدود السورية العراقية. الجدير بالذكر، لجأ

السكان المحليين- الاكراد في منطقة الزمار الى الزراعة وقام البعض منهم بحفر الآبار بهدف ارواء مزارعهم، وقد ظهرت أثناء حفر احدى الابار بخروج (الماء مع النفط)، وهذا يدل على تواجد حقول النفط في تلك المنطقة، لقدأخبرصاحب البئر دوائر الحكومة انذاك وتم أستدعاء العائلة كاملة بعد ان ثبت لدي السلطة بوجود النفط هناك ولا زالت مصير العائلة مجهولا، وقد أتسع بعد ذلك سياسة التعريب والترحيل، وغرق الكثير من تلك المناطق تحت مياه سد الموصل المرشحة بوجود حقل النفط فيها، ولو تم اجراء مسح جيوفيزيائي - جيولوجي سيتم أكتشاف حقول النفط في الاراضي التي غمرتها سد الموصل.

لقد كان الاكراد دوما يدفعون ثمن توتر العلاقات بين ايران والعراق لاسيما الساكنين منهم في المناطق النفطية ومنها منطقة خانقين ومع بداء مهاجمة ايران في سنة ١٩٨٠، قامت الاجهزة العسكرية بطرد حوالى ٣٠٠ ألف من الاكراد الفيليين والباقي من العرب ذوي الاصول الايرانية حسب الادعائات العراقية، حيث بلغ عدد العوائل المهجرة ١١٦٨٤١٦ شخصا، نفي البعض منهم الى جنوب العراق والآخر طردوا الى الخارج بما يشب (النفي الجماعي القسري)(٢٩)، اضافة الى احتجاز الذكور البالغين ما بين ١٨و ٣٠ عاما من ابناء العوائل المحجوزة بالاضافة الى ٨٠٠٠ آلآف من البارزانين لم يعرف عنهم شيئا رسميا لحد الآن، وتعمقت وتوسعت سياسة تعريب كردستان في الثمانينيات، تمثلت بسلسلة فاشية من الحملات وانتهت خاتمتها بعمليات الانفال الشهيرة راحت ضحيتها اكثر من ١٨٠ الف، التي تمثلت في ضرب القرى والقصبات الكردية - حلبجة الشهيدة وغيرها بالسلاح الكيمياوي المحرم دوليا، تشكل تلك المرحلة (نقلة نوعية في الجرائم الأشد قساوة في تعريب وتدمير كردستان أرضا وشعبا)، حيث كان صدام ينوي بناء ١٢٠ الف مأوى في الصحراء الغربية من العراق لاقامة ١٢٠ الف مهاجر من كردستان العراق، لقد عجزت والحمد لله وبفضل أبطال الجيش الثوري الكردستاني تلك السياسة الفاشية في

تحقيق استراتيجية دمج الاكراد قسرا في العروبة كما كان شعار عفلق ـ عروبة الاكراد.

تشير التقارير النهائية لحملات الترحيل والتعريب خلال ١٩٨٧ـ ١٩٨٩، بأنه تم تدمير ٧٧٩ قرية كردية في محافظة كركوك اضافة الى تدمير ٤٩٣ مدرسة و ٥٩٨ مسجدا و ٤٠ عيادة طبية وطرد ٣٧٧٢٦ فلاح كردي من اراضيهم (١٥)، ووصلت اجمالي القرى التي دمرت في كردستان لغاية نهاية ١٩٨٩ بحوالى ٣٩٣٩ قرية و ١٩٦٥ مدرسة و ٢٤٥٧ مسجدا و٢٧١ عيادة طبية، مع اجراء تغير في الهيكل الاداري للنواحي والاقضية وفصل كافة النواحي والاقضية، لاسيما الغنية بالنفط عن المحافظات الرئيسية في كردستان.

ادى عمليات تحرير الكويت الى انفلات الاوضاع من تحت سيطرة صدام المخلوع لاسيما في كردستان التي اندلعت فيها الانتفاضية المباركة في سنة ١٩٩١ وتحرير اغلب مدن كردستان ومنها كركوك الذي وصفها البارزاني الخالد بـ (قلب كردستان وانها ستبقى كردية حتى وإن لم يبقى فيها كردي واحد)، الا ان المصالح الدولية والاقليمية قد ادت الى سيطرة البعث ثانية عليها، وعادوا من جديد في مواصلة الترحيل وتعريب المناطق الكردية التي بقيت تحت سيطرة السلطة لحد الآن (قبل سقوط النظام البائد), حيث استمر حملات طرد الاكراد من سنة ١٩٩١ ولحد الآن (قبل سقوط النظام البائد) دون مراعات قرار هيئة الامم المتحدة رقم ٦٨٨، فتم ترحيل ١٠٨٠٠٠ نسمة (٤)، أستغل صدام حتى قرار النفط مقابل الغذاء التى سهلت على عقد الاتفاقيات مع الشركات النفطية منها التركية الروسية الايطالية الفرنسية وغيرها التي تقف ورائها المصالح الاقتصادية لتلك الدول وهذا ما ادى الى اهمال متابعة وتنفيذ قرار ٦٨٨ رغم اصرار المعارضة العراقية عامة والكردية خاصة على اهمية تنفيذ القرار الذي سيؤدي الى حل الكثير من المشاكل، وخاصة فيما يتعلق بالشعب العراقي، واستغل النظام سكوت المجتمع الدولي والعاملين في منظمة هيئة اللأمم المتحدة في مواصلة ترحيل وتعريب المنطقية الكردية، لاسيما

النفطية منها، واعلن النظام البائد بين حين واخر على استعداده في نقل وتوطين الاجئين الفلسطينين في المنطقة الكردية، و جاء ذلك وللآسف حتى على لسان بعض معارضيها ـ رفيق السامرائي قبل فترة في الوقت الذي تتوسع في العراق مخاطر الجفاف والتصحر ونضوب مصادر المياه وشحتها وتراجع الغطاء النباتي نتيجة تجفيف مساحات واسعة من الاهوار في جنوب العراق وما لحقت المنطقة من اضرار بيئية ومناخية من قبل النظام مما اضطر سكان القرى فيها الى ترك مناطق سكانهم واللجوء الى المدن، إستغل النظام حتى تلك الظروف وسنوات الجفاف منذ متنصف التسعينيات على تشجيع العرب على التوطين في المنطقة الكردية، لاسيما النفطية منها التي كانت أغلبها تقع تحت سيطرة النظام، وحتي المناطق النفطية في محافظة الموصل الواقعة شمال خط عرض ٣٦، مدعية من تخوفها من طموحات تركيا فيها والظروف الحالية التي قد تؤدي الى تغير خارطة المنطقة، كلها ما كانت الا ستار وحجج لأستمرار تعريب كردستان، الا ان الرياح تجري بما لا تشتهي السفن.

▪ الحزام النفطي في كردستان تركيا

أدى انهيار الامبراطورية العثمانية الى تأسيس الدولة التركية الحديثة لإنقاذها ما تبقى من الحكم التركي وأدت نتائج الحرب العالمية الاولى والمصالح الاقتصادية لبريطانيا وفرنسا الى الغاء العديد الاتفاقيات الدولية والتنازل عن وعودهم والتي ادت الى الغاء اتفاقية سايكس بيكو لسنة ١٩١٦ واعلان اتفاقية لوزان في سنة ١٩٢٣ وتقسيم كردستان ومناطقها النفطية فيها خاصة وجرى تغير كبير على امتداد المنطقة النفطية في ان بين الدول الاربعة، التي تعامل كل دولة مع القضية الكردية عامة ومنها كردستان تركيا التي تقع مواقع حقول النفط فيها ضمن حدود مشروع جنوب شرق الاناضول ـ كاب.

تقع حقول النفط في كردستان تركيا ما بين (باتمان وقرته لان) وفي (حوض دياربكر وسهل ميردين) وفي (محافظة ئاديمان ـ سه مسور). يعود اكتشاف النفط فيها الي الثلاثينيات بعد تاسيس معهد مصادر الطاقة في تركيا في سنة١٩٣٦ واكتشاف ثلاثة حقول النفط خلال الفترة ١٩٣٩ـ ١٩٥٥ في حوض دياربكر وحقلين في سهل ميردين وحقلي النفط والغاز في شمال دياربكر، وبدا استخراج النفط فيها في سنة ١٩٤٦ بطاقة ٤٠ الف برميل في اليوم (٢٥). ترتبط اغلب حقول النفط فيها بالتراكيب الجيووجية المحدبة وبالفوالق وتحتوي اغلبها على مكمنيين للنفط مرتبطة بالطبقات الصخرية (لتكوين ميردين) التي ترسبت في العصر الطباشيري وبعضها الاخر بالتكاوين الاحدث منها، وتقع على اعماق تصل الى اكثر من ٣٠٠٠متر تحت سطح الارض، وتعتبر الحقول الواقعة ما بين (باتمان وقرته لان) من اهم واكبر حقول النفط في كردستان تركيا، كما تم اكتشاف ستة حقول النفط في محافظة (ئاديمان) خلال السبعينيات والتسعينيات، وصلت طاقة الانتاج فيها الى ٣٠ الف برميل في اليوم (٢٦).

التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تركيا بعد تاسيسها قد انعكس بشكل سلبي على حقوق القوميات الغير التركية ومن ابرزها الكردية التي تزيد عدد الاكراد فيها عن ١٠ ملايين محروميين حتى من ابسط حقوقهم ومنها حق التعليم بلغة الام، أدت تلك السياسة الى اندلاع ثورات وانتفاضات خلال منتصف العشرينيات وحتي نهاية الثلاثينيات، فاستغل تركيا تلك الظروف بعد قمع او اخماد الثورات الى تهجير ونفي مئات اللآآف من ذوي العوائل الكردية الذين شاركوا او ساندوا تلك الثورات الى المدن التركية البعيدة من المنطقة الكردية واصدرت تركيا قانون الجزاء او النفي في سنة ١٩٣٢ لمعاقبة كل من يتمرد على النظام التركي عن طريق نفيهم الى المناطق البعيدة. تم تهجير ونفي الاكراد اغلبهم ضمن المناطق النفطية في

تركيا لأن اغلب الثورات اندلع في تلك المناطق، كما ترك الاف العوائل مناطقهم الكردية واللجؤ الى المدن التركية بحثا عن لقمة العيش.

لقد أدى اكتشاف النفط والفحم الحجري والفوسفات والرصاص والفضة والنحاس وزيادة انتاج النحاسي منجم معدني الى قيام تركيا في سنة ١٩٥٥ باصدار قانون البحث عن النفط واستخراجه ووضع جميع الحقول النفطية ومنشأتها تحت سيطرة الحكومة التركية فازداد نتيجة ذلك الضغط على الاكراد في المناطق النفطية اكثرمقارنة بالمناطق الاخرى بفعل نقل وتوظيف الآلآف الاتراك في حقول والمنشأت النفطية لاسيما في (باتمان وقورته لان)، اضافة الى اصدار مرسوم استثمار الثروات الطبيعية ـ المعادن بمختلف انواعها وحجر البناء ومنح الشركات الاهلية ـ القطاع الخاص من استثمار الثروات الطبيعية ماعدا النفط مقابل اعطاء حصة الى الدولة, هذا ما ادت الى افتتاح مراكز وفروع الشركات التركية في المناطق الكردية الغنية بمختلف انواع الثروات الطبيعية مما ادى الى نقل مئات الآلآف من العمال والموظفين الاتراك الى المنطقة الكردية.

لقد ادت نتائج الدراسات الجيولوجية والمائية والزراعية خلال الفترة ١٩٣٨ ولغاية ١٩٧٧ في حوض نهري دجلة والفرات وافتتاح العديد من مراكز الدراسات (الجيولوجية, المائية الزراعية وغيرها من الدراسات) في اغلب المحافظات الكردية في جنوب تركيا الى انشاء (مشروع كاب)، التي تقدر مساحتها ٧٥٣٥٨ كيلو متر مربع، ما يعادل ٣,١ مليون هكتار، تشمل ١٢ محافظة كردية، تهدف المشروع في أنشاء (عشرات الفروع والاقسام والمشاريع المتنوعية ومنها مشاريع استثمار النفط والمعادن)، اضافة الى ارواء ١,٧ مليون هكتار من الاراضي الزراعية وبناء ٢٢ سدا التي ستؤدي الى غرق ٧٣٠٠ كيلو متر مربع من المنطقة الكردية والتي سيؤدي بدورها الى غرق المعالم الاثرية والتاريخية فيها، مثل حسن كيف، اضافة الى غرق٤١٠٠ قرية و ٥١٥٠ موقعا سكنياً صغيرا، وقد تم غرق ٢٥٠ قرية تحت مياه سد اتاتورك وترحيل ٥٥٠٠ مواطن منها الى

التجمعات (١٧)، وهذا سيودي الى ترك مئات الآلآف من الاكراد مناطق سكناهم، وسيؤدي اكمال المشروع الى احتياج مئات الآلآف من الموظفين وذوي الخيرة والعمال للعمل فيها وسيكون اغلبهم من الاتراك، هذا ما سيؤدي الى تغير وتنويع النظام الطبيعي الديموغرافي للنمو السكاني في المنطقة الكردية.

الحقت بالمنطقة الكردية خسائر بشرية ومادية خلال عشرين سنة الاخيرة التي ادت الى حرق وتدمير حوالى ٣٠٠٠ قرية كردية وتهجير الآلآف منهم الى المناطق الواقعة خارج حدود المناطق التي كانت تخضع لسياسة الاحكام العرفية العسكرية التي فرضت على معظم المناطق الكردية، قامت الكثير من تجار والملاكيين الاغنياء الاتراك او الموالين للحكومة وبدعم من الشركات التركية والاجنبية بأستغلال ظروف المنطقة الكردية في شراء مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية من الاكراد وباسعار رخيصة التي تقع ضمن حدود مشروع جنوب شرق الاناضول تمهيدا في تنفيذ المشروع الذي سوف يتحول الى تفعيل دور الاتراك فيها اذا لم تهب عليها رياح الديمقراطية الآتية على المنطقة اجمع، وكل من يغلق الأبواب عليها سيبقى خاسرا معزولا، وهذا ما يبشر بالخير حول مستقبل المنطقة الكردية التي تقع جزء كبير منها ضمن حدود مشروع كاب.

أدى وسيؤدي تنفيذ مشروع جنوب شرق الاناضول تغيرا نوعيا لمجمل جوانب الحياة في المنطقة، تحويلها من منطقة مهملة الى منطقة (صناعية، زراعية، سياحية، استثمارية، تكنولوجية) سوف يخدم في نهاية المطاف سكانها الاصلين الاكراد متى ما تلوح رياح الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان والتعددية على تركيا سوف يعكس مباشرة على المنطقة الكردية في ظل الاوضاع الجديدة والنظام العالمي الجديد التي تمهد في خلق ونضج الظروف نحو الافضل، هذا ما يبشر بالخير في المستقبل القريب.

تركيا دولة غنية بالمياة وفقيرة بالنفط، تعتمد بالدرجة الاولى على نفط العراق وتحاول في ايجاد بديل لها وبدعم امريكي في انشاء خط باكو- جيهان

لنفل نفط بحر قزوين الى الاسواق العالمية وتمر الخط في المنطقة الكردية التي تواجهها مشاكل طبيعية، المناخ تضاريس الارض والنشاط الزلزالي فيها اضافة الى عوامل نجمت بفعل سياسة تركيا ـ (غياب المناخ الديمقراطي والامن والاستقرار في المنطقة الكردية بسبب حرمان الاكراد من ابسط حقوقها)، لذا فان تنفيذ مشروع خط النفط من باكو الى جيهان وتكميل مشروع جنوب شرق الاناضول سيضع تركيا (امام خيارين لا ثالث لها) أما رفض ويعني – الأنتحار، أو تاخير تنفيذ المشروعين الذي سيزيد من مشاكلها الاقتصادية، او اجراء تغيرات نحو ديمقراطية تكفل من خلالها الامن والاستقرار فيها واجراء حلول للقضية الكردية سوف يخدم مصلحة جميع الاطراف وقد يحتاج الى وقت غير قصير، ولذا ستضطر تركيا بالاعتماد على النفط في العراق في ظل الاوضاع الحالية المعرضة لتغيرات، ستشارك امريكا في ترسيم تلك التغيرات، وعليه تريد تركيا ان يكون لها دورا فيها ولو بشكل غير مباشر في المنطقة، وفي حالة غياب او اضعاف دور القوي الكردية في العراق وتركيا على مستقبل المنطقة فانه يعكس سلبا على كردستان عامة وحزامه النفطي ولسكانهم الاصليين.

▪ الحزام النفطي في كردستان سوريا

تشكل كردستان سوريا الجزء الشمالي والشمال الشرقي من سوريا على طول الشريط الحدودي الشمالى محاذيا للحدود التركية في منطقة الجزيرة بعمق نحو الجنوب يتراوح ما بين ٣٥-١٥ كيلومتر وبطول يبداء من رأس العين ـ سه رى كانيي غربا حتى حدود المالكية ـ ديريك شرقا، تعيش فيها اكثر من مليوني كرد (١١,١٢٩) على ارضه منذ القدم قبل تشكيل سوريا التي (ترفض وجود اراضي كردستانية ملحقة بها) وترفض حتى وجود شعب كردي يقيم

فوق ارضة في كردستان سوريا، وهي من اهم المناطق الزراعية الخصبة والغنية بالمياه ـ نهر الخابور والاكثر امطارا حسب خارطة الامطار السورية (٢) والغنية بالنفط، حيث تقدر انتاج المنطقة الكردية بحوالى نصف الانتاج الكلي لسوريا، ينتج سنويا حوالى ٤ ملايين طن من المنتوجات الزراعية وحوالي ٦٠٠ الف برميل من النفط في اليوم وحوالي ١٦ مليون مترمكعب من الغاز في السنة من حقول النفط والغاز في كردستان سوريا والتي تشكل حوالى ٦٨ بالمائة من واردات سوريا(١١).

ترتبط حقول النفط والغاز بالتراكيب الجيولوجية المحدبة التي تحتوي على اكثر من مكمن نفطي وغازي، مرتبط بالطبقات الصخرية لتكاوين (شرانش، كوراشين) التي تكونت خلال حقبة الميزوزوي اضافة الى تواجد بقايا المواد الهيدروكابونية في (تكاوين العصر الاوردوفيشي)، وفي بعض الطبقات الصخرية التي ترسبت في مرحلة التيرشري ـ تكوين (جريبي والفرات).

ازدادت اهمية المنطقة الكردية في الخمسينيات بعد اكتشاف النفط والغاز في حقول ـ الرميلان (قرجو- قەرەجو)، الجبسة والرصافة) التي تقع بالقرب من (سلسلة جبل قرجو) التي تقطنها عشيرة كوجر، اضافة الى تواجد عشائر كردية عريقة فيها ـ مللي , كيكان، سيدان ميرسيني وغيرها.

لعب الاكراد دورا مهما في مقاومة فرنسا وفي الخمسينيات في عهد (رئيس الجمهورية الكردي حسني الزعيم) وقدموا خدمات للاكراد وللمنطقة الكردية في سوريا، تغيرت الاوضاع فيها في بداية الستيتيات بسبب جملة من العوامل، من ابرزها (ثوره ١٩٥٨ في العراق، عودة البارزاني الخالد من الاتحاد السوفيتي واندلاع ثورة ايلول في سنة ١٩٦١ وتسلط التيار القومي العربي في سوريا والعراق).لقداشارت محمد طالب هلال الذي كان رئيس الشعبة السياسية في الحسكة وصاحب فكرة الحزام العربي في دراسته مايلي (ان الظروف الحالية التي تمر بها محافظة الجزيرة خطيرة نتيجة للاحداث

الجارية في شمال العراق على هذه المحافظة المجاورة من أثر، وقد آن الأوان لوضع خطة راسخة لهذه المحافظة وتنقيتها من العناصر الغريبة لكي يبقى الأغبار ومن ورائهم الاستعمار يبعثون فسادا في هذه الرقعة الغالية ذات الثروة الكبيرة من الدخل القومي والغنية بالبترول وهي منطقة تشكل مركز الثقل في الدخل القومي من البترول والقطن والثروة الحيوانية)، هذا هو سر وراء كل المشاريع التي تهدد سوريا.

اتهم النظام السوري الاكراد في سوريا بأن مباحثات جرى بين زعماء الاكراد والفرنسين حول منحهم حكما ذاتيا في مرحلة انتقال الحكم من العثماني الى العربي، اضافة الى اتهامهم بتأييد البارزاني الخالد وحركته التحررية الكردية، كل تلك الذرائع ما هو الا تمهيدا لتنفيذ المشاريع المعادية للوجود الكردي أرضا و شعبا، لذا تسارع (هلال صاحب فكرة الحزام العربي في ترحيل وتوزيع الاكراد في المدن العربية، وتم اصدار قرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ في سحب الجنسية السورية من ٢٥٠ الف كردي ومصادرة اراضيهم واقامة مستوطنات عربية في اطار مشروعها الذي سمى بـ الحزام العربي الذي يهدف الى عزل كردستان سوريا عن كردستان تركيا وفي كردستان العراق بحاجز بشري عربي جائر من راس العين الى بلدة تل كوجك (٢، ١١ , ١١)، والسيطرة على المنطقة النفطية فيها، ومشاركة الجيش السوري مع الجيش العراقي في محاولة للقضاء على الحركة الكردية لاسيما في منطقة بادينان وترحيل الاكراد فيهاوتوطين العرب فيها منطلقا من فكرة استئصال الاكراد وعروبة الاكراد)، الا ان الحملة قد فشلت وتصاعد نضال وصدى الحركة الكردية في الاجزاء الاخرى من كردستان، مما (تسارع سوريا الى ترحيل وتعريب المنطقة النفطية القريبة من المثلث الحدودي ونقل آلاف الموظفين والعمال من المدن العربية واستقرارهم فيها مع طرد ومنع الاكراد في العمل في الحقول النفطية ومنشئاتها، وازداد اهمية المنطقة النفطية في بداية السبعينيات بعد ان تمكن الشركات النفطية في اكتشاف مخازن نفطية عميقة ضمن حقول النفط في

دول الشرق الاوسط واتساع مساحة مناطق تواجدها مما ادي الى قيام سوريا ببناء ٣٤ قرية نموذجية ـ مستوطنات خلال الفترة ١٩٧٣ـ ١٩٧٥ من نهر دجلة حتى بلدة راس العين وجلب واستقرو فيها اكثر من ١٠٠ الف عائلة عرب البدو، كما جلب العلوين الى منطقة الجزيرة وبقيت بعض الاكراد في قراهم بدون ارض مما اضطرالكثير منهم الى ترك بيوتهم واللجوء الى المدن العربية بحثاعن لقمة العيش.

لقد عجز الاحزاب الكردية في سوريا عن الوقوف علنا في وجه تلك المشاريع والقوانين التعسفية التي مورست بحق المنطقة الكردية ارضا وشعبا وعاجزة حتى عن حماية وجوده الانساني كمجموعة بشرية تعرضت للاقتلاع والاجتثاث (١١،١٢)، مما سهلت لسوريا على الاستمرار في تنفيذ وتوسيع مشاريعها، لاسيما بعد ان تمكن الشركات النفطية منذ السبعينيات على اكتشاف مكامن نفطية في اعماق التراكيب الجيولوجية لحقول النفط والى توسيع مناطق البحث والتنقيب عن النفط والغاز في معظم الدول النفطية في منطقة الشرق الاوسط، لذا ازداد الاهتمام بالمناطق النفطية ومنها في الدول التي تقاسمت فيما بينهم كردستان وحزامها النفطي، هذا ما ادت الى (احداث نقلة نوعية في سياسة تغيير الهوية الجغرافية والقومية للمناطق النفطية) ومنها سوريا، لذا استمر عمليات الترحيل والتعريب خلال عشرين سنة الاخيرة، فقد تم تجريد ٦٠٠ عائلة كردية من اراضيهم في سنة ١٩٩٧ اضافة الى تجريد ٢٠ عائلة في قرية بكر اوغلو سنة ١٩٩٨ مع مواصلة تعريب الاسماء الكردية في محافظة الحسكة بموجب قرار وزاري في ١٦ نسيان ١٩٨٧ وتعميم أمر من محافظة الحسكة في ٢٤ كانون الثاني ١٩٩٤ وقرار الوزاري الاخيرفي ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٧ في تغيير اسماء ٥٥ قرية كردية الى اسماء عربية.

التغيرات العالمية والدولية والاقليمية خلال السنوات الاخيرة قد ادت الى هبوب رياح الدعوات الى التفتح والتوجه نحو الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، حيث بدأ نشاط الاحزاب الكردية ومنظمات حقوق الانسان بمناشدة

كافة الجهات التي لها ثقل في القرارات الدولية، فاستغل الاكراد الى تقديم شكواهم الى السيد بشار الاسد الذي زار المنطقة الكردية وعبر عن استعداده للنظر الى الاوضاع السابقة، وقد نشرت مؤخرا معلومات بان سوريا تتجه لتجنيس ٢٧٥ الف كردي بالجنسية السورية، اضافة الى قيام الاحزب الكردية لأول مرة علنا في دمشق على مناقشة مستقبل الاكراد مع المسؤوليين السوريين، وهذه بوادر تبشر بالخير إذا ما تحولت الاقوال الى الافعال والتي يمكن من خلالها تصحيح الاوضاع في كردستان سوريا والاستفادة لما تبقى من الثروات النفطية فيها للبناء والازدهار بشكل ينفع الجميع.

▪ العلاقة بين البحث عن النفط في كردستان وتعريبها

ترافق عمليات الترحيل والتعريب المناطق الكردية مع (عمليات البحث والتنقيب واستخراج النفط والغاز)، لاسيما بعد تأسيس دولة العراق الحديث في سنة ١٩٢١ واهتمام الشركات النفطية باستغلال كافة الاتفاقيات التي وقعت اثناء الحكم العثماني وبعد تأسيس دولةالعراق الحديث دفع الاكراد في منطقة مندلي ـ خانقين ثمن تلك الاهتمام في تطوير انتاج النفط في تلك المنطقة عن حرمان الكثيرين منهم من حقوق المواطنة بعد تجريدهم من حق الجنسية العراقية بموجب قرار ٢ لسنة ١٩٢٤ بحجة طلبهم الى الانتماء الايراني للتخلص من الخدمة العسكرية في الجيش العثماني مما سقط حقهم في العمل وجلب العرب وبعض الاقليات الاخرى على حساب الاكراد الذين استقروا في تلك المنطقة النفطية الكردية. كما ادت اعمال حفر الابار وتوسيع شركة النفط في كركوك خلال ١٩٢٥ ـ ١٩٣٤ الى جلب الآلآف من عمال العرب والاشورين الى محافظة كركوك واستغل الحكومة الملكية اكتشاف النفط فيها وأستغلال سنوات الجفاف في الثلاثينيات الى توطين حوالى ٢٧ الف من عرب البدو الى سهل الحويجة، اضافة الى نقل وتوظيف واسكان الآلآف من العرب على امتداد

خط انابيب نقل النفط من كركوك الى ميناء جيهان، ومع اتساع التنقيب عن النفط فى الاربعينات والخمسينيات ادت الى توطين حوالى ٤٩ الف عرب في المناطق النفطية خلال الفترة ١٩٤٧- ١٩٥٧، وأجبر الآلآف العوائل الكردية الى ترك مدينة كركوك اثر احداث ١٩٥٩، كان السبب الرئيس المخفي تكمن في اكتشاف مناطق نفطية اخرى حولها.

أدى تاسيس النظام الجمهوري وسيطرت التيار القومي العربي في الستينيات الى توسيع نفوذ روسيا وشركاتها النفطية في العراق والقيام بمسوحات جيولوجية في كردستان العراق وتمكنت قوات الجيش الثوري الكردستاني ـ البيشمركة في محافظة دهوك من القاء القبض على (مجموعة خبراء الجيولوجين الروس) وتم اطلاق سراحهم مقابل مغادرتهم كردستان. بالرغم من مواصلة السلطة العراقية توسيع نطاق الترحيل والتعريب بهدف تامين الامن والاستقرار في المناطق المحددة للقيام بأعمال البحث عن النفط وخامات المعادن الاخرى لتسهل للخبراء الاجانب القيام بدورهم.

رجع خبراء الروس بعد فترة قصيرة من اتفاقية ١٩٧٥ الى كردستان للقيام باعمال البحث عن النفط والثروات المعدنية، حيث بداء في خريف نفس العام مجموعة من خبراء الجيولوجين الروس العمل في محافظة دهوك ـ قضاء زاخو والعمادية، في الوقت الذي اتسع الترحيل والتعريب، لاسيما في المنطقة النفطية فيها، وباعتقادي (حصلت فرقة المسح الجيولوجي خلال السبعينيات على معلومات دقيقة حول امكانية اكتشاف النفط واستخراجها مما ادت الى توسيع مساحة المنطقة النفطية وبالتالي توسيع رقعة الترحيل والتعريب لتشمل اقضية في عمق كردستان)، مثل قضاء الشيخان, سميل والزمار). لم يمضي وقت طويل الا وأندلعت ثورة كولان المجيدة في سنة ١٩٧٦ في كردستان العراق مما ادى الى انسحاب خبراء الروس من تلك المناطق، ولم تحن الفرصة الكافية

للنظام في تنفيذ مخططها التي كانت تهدف الى اخلاء كردستان من الاكراد وتوطين العرب محلهم(٨).

تراجعت نسبيا اعمال البحث عن النفط الثمانينيات أثناء الحرب العراقية الايرانية وبعد احتلال الكويت سنه ١٩٩٠، وبداء مرحلة جديدة من اعمال البحث واستخراج النفط بعد تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء في سنة ١٩٩٦، استغل العراق تلك الفرصة في عقد اتفاقيات نفطية مع العديد من الشركات النفطية ظناً منها بأنها الوسيلة لأنقاذ نفسها، الا انها لن تحقق، ولكن السكوت والاهمال الدولي لما جري ويجري من سياسة الترحيل والتعريب قد شجع النظام على تعريب كردستان وحتي على اهمال قرارات هيئة الامم المتحدة، لاسيما قرار رقم ٦٨٨ بسبب المصالح الاقتصادية للدول المستفيدة من استمرار هذه الاوضاع التي دفعت وتدفع الاكراد ثمنها وخاصة في مجال مواصلة حملات الترحيل والتعريب وبالتالي على تغيير الهوية الجغرافية والنظام الطبيعي لنمو السكاني في كردستان على المدى البعيد.

▪ دور الشخصيات في الصراع على الثروات النفطية في كردستان

نظرة ولو سريعة على دور الشخصيات في الصراع على الثروات النفطية خلال القرنين الماضيين سيكشف لنا على تفعيل دورهم التي اتخذت صفة المخابرات والتجسس واحيانا قيادة السلطات والانظمة بعد تقسيم كردستان على الدول الاربعة.

اعتمد الانكليز على (كلبنكيان) الذي كان مستشارا في وزارة المالية في عهد السلطان عبدالحميد الثاني في تقوية علاقاتها مع العثمانين والسيطرة على ثروات النفط واضعاف دور المانيا في المنطقة وكانت كلبنكيان له دور بارز وسري في تهيئة وترتيب اللأمور التي سهلت في سيطرة بريطانيا على النفط

وحصل كلبنكيان على حصة ٥ بالمائة من واردات انتاج النفط في العراق، وكان له تأثير على قيام السلطان بتحويل المناطق النفطية في كردستان الى ملكيته الخاصة وما نجم من تقوية نفوذ الاتراك والاخرين في المناطق النفطية في كردستان.

كما اعتمد الانكليز على (دارسي) في تقوية نفوذها في ايران وفي الامبراطورية العثمانية الذي نجح الى حد كبير ترجيح ميزان القوى لصالح بريطانيا.

شارك البريطاني (ادموند) الذي كان مستشارا في وزارة الداخلية على صياغة قانون الجنسية العراقية التي حرم الآلآف الاكراد في منطقة مندلي ـ خانقين النفطية و كان سببا فيما بعد على تشجيع الحكومة في طرد الاكراد وتهجيرهم وبالتالي الى تعريب منطقة مندلي ـ خانقين النفطية.

لعب (الطبقجلي) الذي كان مسوؤلا في كركوك في الخمسينيات دور في احداث ١٩٥٩ في كركوك التي ادت الى ترك الآف العوائل الكردية مدينة كركوك وضواحيها.

ازداد دور الشخصيات ذات الاتجاه العنصري في السيطرة على المناطق النفطية لا سيما بعد استلام البعض منهم مراكز قيادية والى رئاسة السلطة، لاسيما في العراق التي ادت الى توسيع وتعميق الترحيل والتعريب، يوجد المئات منهم وهنا نذكر البعض من امثال (عبدالسلام والعفلق وصدام) الذين كانوا من دعاة أستئصال الاكراد وعروبة الاكراد، فعلوا ما فعلوا والتي ادت النتيجة الى ما وصلت اليه الآن.

كما ظهرت شخصيات في الدول الاخرى من امثال (محمد طلب هلال) صاحب فكرة (الحزام العربي) في كردستان سوريا التي ادت الى تعريبه وتجريد مئات الآلآف من الاكراد من الجنسية السورية التي هي ابسط حق من حقوق المواطنة. وفي تركيا، لعبت مهندسو السدود (ديميريل واوزال) من نقل تجارب السدود من امريكا الى تركيا والتي انتهت بأنشاء مشروع جنوب شرق الاناضول، وكانا من ابرز مؤيدي المشروع لاسيما بعد استلامهما السلطة

فتحولا من (مهندسي السدود الى صانعي القرار في تركيا)، وان مضاعفات ذلك المخطط ستظهر اكثر بعد اكمال المشروع اذا استمرت السلطة على نفس النهج السابق.

▪ أهمية النفط ودورها المستقبلي في العالم

لقد ادت زيادة الطلب على النفط والغاز الطبيعي الى احداث طفرة نوعية في تطور العلوم الجيولوجية والجيوفيزيائية بفعل استخدام التكنولوجيا الحديثة التي ساعدت على تسهيل وتحديد ما تحتويه القشرة الارضية للقارات والمحيطات والبحار بالنفط والغاز الطبيعي، تقدر طول سواحل البحار والمحيطات في العالم بحوالي ٣١٠٥٠٠ كيلو متر التي تم اكتشاف الكثير من حقول النفط والغار فيها وفي اعماق البحار بفضل تطور علم جيولوجيا البحار مما ادي الى زيادة الاهتمام بتلك المناطق, لاسيما الجزر الموجودة في البحار والخلجان، كما ادت الى بروز مشاكل الصراع بين الكثير من الدول على مثل تلك الجزر ومنطقة الخليج مثال على ذلك، وازدادت اهمية مثل تلك الجزر نتيجة ارتفاع مستوى مياه البحار وزيادة نسبة التلوث فيها، كما هو الحال في بحر قزوين الذي ارتفع مستوى المياه فيه بحوالي ٣ أمتار خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٨، وهذا هو واحدة من نقاط الخلاف بين الدول المطلة على بحر قزوين في ايجاد صيغة لتقاسم ثرواته فيما بينهم(١٦).

ادى تطور الصناعات البتروكيمياوية خلال السنوات الاخيرة الى انتاج الآف الانواع من المنتوجات من النفط والغاز بحيث اصبحت أرباح الصناعات البتروكيمياوية بعشرات أضعاف أرباح أستخراج النفط والغاز، لذا تحولت اهمية النفط من ادارة حركة النقل وادارة الحروب الى تطور الاعمال السلمية لرفاهية البشر مع افراز سلبيات ادت الى تعمق وازدياد مصادر تلوث البيئة، وادى هذا التطور الى البحث عن النفط في المناطق المتوقعة تواجدها والسهلة

الاستخراج والأقل كلفة، لذ ازدادت اهمية مثل تلك المناطق لدى الدول الصناعية التي تحكمت على كميات استخراج النفط والغاز وتأميم مصادر إدامة تموينها من خلال العمل على حماية الظروف التي تخدم مصالحهم وازالة او تهديد كل ما يعرقل او يهدد المصالح النفطية للدول الصناعية.

ادت نتائج الابحاث العلمية في مجال البحث عن مصادر الطاقة في الثمانينيات الى (اكتشاف وقود جديد تحت قاع البحار) التي عرفت بـ (هيدرات الميثان المنجمد) ذات اللون البيضاء التي تحترق بسرعة فائقة، لذا سمي بـ (الثلج المحترق). تقدر مخزونها الصلب ضعف المخزونات المعروفة للوقود الكاربوني كله، سواء أكانت من نوع الفحم، النفط والغاز ذي الاساس الكاربوني، وهي موجودة قرب القيعان البحرية التي تتصل بالجرف القاري على شكل تضاريس من الشعب البحرية والتلال والوديان.

تقدر مخزون الثلج المحترق في عام ١٩٨٠ بـ ١٠٠ الى ١٠ آلآف مليار طن قرب الساحل القاري فقط، وتجري دراسات حول كيفية استخراجها التي تكلف بالطرق الحالية الى مبالغ هائلة، اي ليس لها جدوى اقتصادي حاليا مقارنة باسعار مصادر الوقود الاخرى، إضافة الى ان استخراجها سيؤدي الى (تفكيك الميثان المنجمد وتسربها على سطح المياه والى الغلاف الجوي الذي سيخلق كارثة بيئية خطيرة) مما سيزيد الضغط الدولي والرأي العالمي ومنها ضغط منظمات حماية البيئة على الدول الصناعية المسؤولة بالدرجة الاولى على تلوث البيئة. كما تم اكتشاف خامات المعادن الاخرى تحت قاع البحار ومنها البحر الاحمر التي تقدر باحتوائها على خامات المعادن ما يعادل بحوالي ٤٠٠ مليار دولار، وهذا هو من احدى اهم الاسباب التي ادت الى انفجار خلافات بين الدول المطلة عليها ومن الخلافات الحدودية المائية بينهم وتدخل الدول الصناعية فيها لأيجاد موقع لها هناك.

ان تغير السياسة الاستراتيجية في تعامل الدول الصناعية مع الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز يعتمد على مدى النجاح في انتاج البدائل للنفط (الثلج المحترق)، كلفة استخراجه مقارنة بكلفة خام النفط، (اذا تم الحصول على الثلج المحترق بسهولة سيؤدي الى تغير شامل لمصادر الطاقة وسيعكس على الوضع السياسي وعلى العلاقات بين الدول المنتجة والمستهلكة)، الا انها لا يحدث على المدى القريب بسبب جملة من المعضلات المتشابكة ويتحكم عليها العنصر الاقتصادي فى نهاية المطاف ويعكس ذلك عليها سلبا أو أيجابا على الوضع القائم في استعمال النفط والغاز بشكل عام في العالم كمصدر اساسى للطاقة.

لقد تمكن الشركات النفطية العالمية بأيجاد طريقة جديدة في حفر الابار والتي تعرف بـ (الحفر الافقي او المائل) Horizontal drilling التي تختلف عن طريقة الحفر العمودي ـ Vertical drilling التي تمتاز بكون موقع منصة الحفر يكون عموديا على مكامن النفط والغاز ويصعب استخدام هذه الطريقة العمودية في حفر الآبار في قاع البحار العميقة الغنية بالنفط رغم ان التكنولوجيا الحديثة تمكنت من إنشاء منصات وقواعد تثبت في قاع البحار لحدود حوالى ٣٠٠ مترا عمقا (عمق المياة) كما هو الحال في بحر الشمال/ القسم الشمالي للبحر قبالة سواحل النرويج، حيث يتواجد حقول النفط في بعض البحار التي تزيد عمقها عن ٣٠٠ متر، مثل بحر الشمال وبحر قزوين، اضافة الى مشاكل ارتفاع منسوب المياه والموجات البحرية وزيادة النشاط الزلزالي نتيجة الاستخراج المفرط للنفط والغاز واخيرا تلوث مياه البحار بفعل عمليات الحفر والاستخراج وزيادة ضغوط منظمات المجتمع المدني، لاسيما المهتمين بالبيئة والتلوث التي لها صداها في الدول الديمقراطية.

جاءت الطريقة الحديثة ـ الحفر الافقي او المائل لمعالجة تلك المشاكل لاسيما حفر الابار النفطية في البحار، تمتاز طريقة الحفر الافقي بأن موقع الحفر او منصة الحفر تبعد عن موقع المكمن بحولي ٥ـ ٧ كيلومتر ويتم الحفر بطريقة مائلة واحيانا افقية ومائلة ويمكن الحفر الى حدود ٣ـ ٤ كيلو متر عمقا، اي انه يمكن ان تكون موقع الحفر على ساحل البحر او الخليج وتبعد الحقل النفطي التي تقع تحت قاع البحر او الخليج عن موقع الحفر بحولي ٥ ـ ٧ كيلومتر وبهذه الطريقة تم معالجة مشاكل ارتفاع منسوب المياه والموجات المائية وتلوث مياه البحار. كما يمكن استخدام هذه الطريقة في الحفر على اليابسة، لاسيما في الحقول النفطية الواقعة او القريبة من الحدودالدولية كما هو الحال في دول منطقة الشرق الاوسط التي لم يتم لحد الآن حل المشاكل الحدودية بين بعض الدول وتقع الكثير من الحقول النفطية على او بالقرب من الحدود الدولية التي تمتاز مثل تلك المناطق بالتوتر وعدم الاستقرار فيها, كما هو الحال في بعض حقول النفط في العراق مع بعض الدول المجاورة، وهي عبارة عن قنابل موقوتة قابلة للانفجار في اية لحظة لاسيما في الدول الغير الديمقراطية.

كما يمكن اعتبار هذه الطريقة من حفر الآبار وسيلة حديثة يمكن استخدامها (بشكل سري) في قيام دولة بأستخراج النفط في الحقول القريبة من الحدود او على الحدود للدولة المجاورة لها، وبرزت هذه المشكلة بين بعض دول المنطقة التي ادت وستؤدي الى تدهور العلاقات وحتى التهديد بين الاطراف المتنازعة عليها، لاسيما اذا كانت مشاكل الحدود بينهما قائمة وربما سيستخدم هذه الطريقة في استخراج المياه الجوفية مسقبلا، لاسيما في المناطق الجافة والصحراوية والفقيرة بالمياه كما هو الحال في الكثير من دول منطقة الشرق الاوسط، لذا من الضروري ايجاد قواعد واساليب مشتركة في مثل هذه

الحالات بدلاً من اللجوء الى اساليب القوة والتهديد وما ينجم عنها الحروب بين مثل تلك الدول والامثلة كثيرة.

لقد تم اكتشاف اكثر من ٦٠٠ حوض نفطي في العالم والتي تقدر مساحة تلك الاحواض النفطية بحوالى ٧٧٠٠٠٠٠ كيلو مترمربع وحجمها تصل الى حوالي ١٦٥٠٠٠٠٠ كيلومتر مكعب وتشكل منطقة الشرق الاوسط من اغني مناطق العالم بالنفط التي تقدر احتياطها بحوالي ٦٦٥,٦ مليارىبرميل, أى بحوالي ٦٨ بالمائة من الاحتياط العالمي، يحتوي على ٣٧,٥٤ بليونمتر مكعب من الغاز مايعادل ٢٨,٥ بالمائة ن الانتاج العالمي. تقدر احتياطي النفط المؤكد لدى دول اوبك بحوالى ٨٤٢,٤٣٢ مليار برميل، تاتي السعودية في المرتبة الاولى ٢٦٢,٦٨٧ مليار برميل وتليها العراق ١١٢,٥مليار برميل، ايران ٩٩,٠٨٠مليار برميل، الامارات ٩٧,٨٠٠مليار برميل، الكويت ٩٦,٥٠٠ مليار برميل ـ جريدة الشرق الاوسط في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٢.

تكمن اهمية منطقة الشرق الاوسط لا لأغنائها بالنفط وحسب بل بكلفة تكاليف استخراجها الرخيصة جدا مقاربة بالمناطق الاخرى، حيث تكلف انتاج البرميل في دول الخليج بحوالي ٢ دولار بينما في بحر قزروين تصل الى حوالي ٨ دولار للبرميل، وتصل كلفتها في بحر الشمال تصل الى حوالي ١٧ دولار للبرميل الواحد، وان العامل الاقتصادي هي التي تتحكم في النهاية على اهمية المناطق النفطية، وهذا هو سر جوهر الصراع في هذه المنطقة النفطية الهامة في العالم، لاسيما في ظل النظام العالمي الجديد التي باتت (القوالب القديمة لعلاقات الدول الصناعية المستهلكة الرئيسية للنفط مع الانظمة القائمة في الدول النفطية المنتجة غير منفعة لا ينسجم مع اسس ومبادئ النظام العالمي الجديد، مما سيؤدي بالتاكيد الى ايجاد بدائل التي يتطلب ذلك اعادة ترتيب خارطة المنطقة وستلعب المناطق الغنية بالنفط والمياه دورا متميزا في ذلك

التغير)، مما سيرفع من مكانة تلك المناطق على المستوى الدولي والعالمي بحكم تشابك المصالح وبالدرجة الاولى الاقتصادية بين الاطراف المشتركة وسيكون ذلك فرصة لأنقاذ الشعوب لاسيما المحرمة من اسبط حقوقها رغم كون مواطن سكناهم من اهم المناطق النفطية فيها من الانظمة الاستبدادية والدكتاتورية اذا هبت رياح الديمقراطية وحقوق الانسان عليها سيحدث تغير شامل لصالح الشعوب.

▪ الخلاصة والاستنتاجات

١- لعبت وستلعب منطقة الحزام النفطي في كردستان دورا متميزا في ترسيم ماضي وحاضر ومستقبل شعبنا ووطننا، ومرت بعدة مراحل منذ بداية الاستعمال الصناعي للنفط والصراع عليها وانعكس سلبا على تفعيل الازمات الخطيرة التي ادت في النهاية الى الى تغيير النظام الطبيعي الديمغرافي للنمو السكاني في منطقة الحزام النفطي في كردستان.

٢ـ العوامل الطبيعية لكردستان (النفط ,المناخ ,المياه, الاراضي الزراعية) تشكل الركائز الاساسية في اندفاع الطامعين اليها مما ادى الى جلب الغرباء اليها واستقرارهم فيها متبعين (المفاهيم العثمانية، والقومية والشوفينية) التي اتبعت سياسة شوفينية من قبلهم وتكمن مضمونها في (استراتيجية استئصال الاكراد، عروبة الاكراد وتعريب كردستان التي أوصلتنا الى هذا الوضع. ومازال حوالى نصف مساحة كردستان العراق تحت سيطرة منفذي تلك الاستراتيجية، ولهذا تعمق وتتوسع سياسة ترحيل وتعريب المناطق الواقعة التي كانت تحت سيطرة البعث المنحل.

٣ـ ادت حماية المنطقة الامنة الى تقسيم كردستان الى جزئين، الجزء النفطي المهم تحت سيطرة البعث المنحل حتى الواقعة شمال خط ٣٦ والجزء

الشمالي تحت سيطرة الحكومة الكردية التي ادت تداخل القوى الاقليمية الى تكوين ثلاثة ادارات في هذا الجزء والتي فرضت هذه الاوضاع على القوى الكردية بعدم مقاومة او رد مناسب لما تستمر السلطة المركزية على مواصلة استمرار عمليات الترحيل والتعريب وامام انظار منظمات هيئة الامم المتحدة وتحدي قرارها المرقم ٦٨٨. الجدير بالذكر تم أعداد هذا البحث في عام ٢٠٠٣ قبل سقوط النظام البائد.

٤ ـ استمرار التغيرات المناخية (الجفات والتصحر وتراجع الغطاء النباتي ونضوب مصادر المياة كماً ونوعاً وزيادة الكثافة السكانية في ظل استمرار الحكم الحالى وغياب المناخ الديمقراطي) سيعكس سلبا على مستقبل كردستان وعلي تنفيذ مطالبنا اذا أستمر مثل تلك القوى وصاحب تلك الافكار في التعامل مع الاحداث لها دور في ترسيم ستقبل العراق وهيئاته، سيؤدي الى تكرار ما حدث في السابق، وربما في دوامة يصعب التكهن بها الى اين تنتهي الطريق.

٥ ـ لقد ادت حماية وتعزيز المصالح الاقتصادية للدول التي شاركت في تاسيس العراق الى الاعتماد على اساليب الوعود والمراوغة وفق مصالحهم في (تبديل قوالب الانظمة العراقية من احتلال الى انتداب والى فرض انظمة دكتاتورية وفق مصالحهم التي كانت تنسجم مع ميزان القوى العالمية التي كانت للاسف لغير صالح شعوب حركة التحرر ومنها شعبنا), لذا عانى شعبنا من ويلات وانتهت بالانفال، ومع تغير ميزان القوى العالمية في بداية التسعينيات وتبلور مفاهيم النظام العالمي الجديد التي توفرت مرتكزاته في كردستان العراق، تغيرت الاوضاع نتيجة لذلك لصالح شعبنا وجاء البرلمان والحكومة الكردية ثمرة تضحيات شعبنا والظروف الموضوعية والدولية المناسبة لها.

٦ ـ جاء اعلان البرلمان بالدعوة بشعار الفيدرالية التي استخلص من دروس وتجارب الماضي وانسجام مع المرحلة المعاصرة كافضل حل لقضية شعبنا

في الدعوة على تبني نهج الديمقراطية وجعل كردستان نموذجا لذلك وخير وسيلة لمعالجة الاوضاع السابقة من ترحيل وتعريب و تغير الهوية الجغرافية لاغلب المناطق الواقعة تحت سيطرة البعث ومنها الحزام النفطي التي لايمكن تصحيحها وحلها الا بالنهج الديمقراطي الذي يسد ابواب القوة في حل المعضلات وتسد ابواب التدخلات الخارجية لاسيما الاقليمية على مستقبل العراق.

هذا ليس امرا سهلا لأنه ننطلق من الديمقراطية كاساس في حل وتنفيذ شعار الفيدرالية، حيث ان شعوب المنطقة لا يؤمنون بسهولة بالديمقراطية لانه لم يعرفها ولم يتعلم منها شيئا ولم يتدرب على تقاليدها وأسسها، وهذا ما سيحتاج الى وقت طويل لتوفير هذه الظروف، الا انه لا يوجد بديل آخر الا متابعة النهج الديمقراطي الكفيل بعدم تكرار الويلات والتشرد والاستعداد في استغلال الفرص المناسبة اذا حانت لشعبنا ان يستغله وبدون تردد من اجل تحقيق ما يطمح اليه شعبنا كباقي شعوب العالم، كفيل في حماية شعبنا وطننا وما تحمله من الثروات ومنها الحزام النفطي في كردستان.

■ المصـادر

١ ـ القران الكريم

٢ـ جان كورد. الهلال المعقوف.

٣ـ حكمت سامي سليمان. نفط العراق .

٤ـ نوري الطالباني. كان كركوك جزء من امارة اردلان.

٥ـ د. جبار قادر.التركيب الاثني لسكان كركوك.

٦ـ د. محمد سعيد الابطي.ثورة ١٤ تموز وعبدالكريم قاسم في الوثائق العربية

٧ـ كوردة امين, سرقة تاريخ الكرد ونضالاتهم

٨ـ د. بيوار خنسي.اهداف ترحيل المناطق الكردية / جريدة الشرق الاوسط.

٩ ـ د جبار قادر. كركوك نصف قرن من التزيك والتعريب .

١٠ـ سوريا تتجهة لتجنس الاكراد في جريدة الحياة

١١ـ خير الدين على.الشعب الكردي في سورياوالاجرءات القمعية

١٢ـ مروان عثمان الحركة الكردية في سوريا .

١٣ـ رشيد حمو. الاحصاء الاستثنائي في الجزيرة .

١٤ـ د. بيوار خنسي.مشروع جنوب شرق الاناضول/ مجلة الزمان الجديد مايو ٢٠٠٠.

١٥ـ صلاح حسين كرمياني.تركيا الكمالية ونواياها السياسية في المنطقة .

١٦ـ د.بيوار خنسي. مستقبل النفط في سهل عقرة وشيخان.

١٧ـ د.بيوار خنسي. تطور التاريخ الجيولوجي والتكتوني في كردستان العراق, اطروحة الدكتوراه في سنة١٩٩٣ .

١٨ـ د منذر الفضل. الكرد الفيليين وحقوقهم في مستقبل العراق.

١٩ـ فاروق العمري، جيولوجيا العراق.

٢٠ـ د كاظم حبيب. محنة الاكراد الفيليين في العراق, جريدة صوت الكرد عدد صفر في تشرين الثاني ٢٠٠٢ .

٢١ـ د. حسن الهنداوي. عفلق وخرافةالاكراد عربا, جريدة صوت الكرد عدد صفر في تشرين الثاني ٢٠٠٢ .

٢٢ـ The arabization of khanqin district.

٢٣. Nori Talabani. Iraqi policey of ethica clearing on slought to change national demographic characterister of kirkuk region, london ١٩٩٩.
٢٤ . Global Secourity Organization.Iraq kirkuk.
٢٥ . Rafiksalem. Raman Bati raman & garzan fielf in Turkey in Diyarbakir basin.
٢٦ . B.Coskun.Tectonic control on the evolution of porosity in Cetaceous Mardin group carbonates Adiyaman oil field in SE Turkey , Jou.Petroleum geology ,Vol ١٩ n ٤ Oct ١٩٩٦ pp ٤٤٥-٤٦٠.
٢٧ . Ziad R Beydoun.Productive Middle East clastic Oil and Gas reservoir depositional , Ass jou Sediment ١٩٩٥ ٢٢ pp ٣٣١-٣٥٤,. . .

ملاحظة: تم أعداد هذه الدراسة في كانون الاول عام ٢٠٠٢ قبل سقوط النظام البائد، وتم تقديمها الى اللجنة المكلفة في نتظيم المؤتمر العلمي حول مدينة كركوك، ونشرت على صفحات الأنترنيت في نيسان / ٢٠٠٤.

دور وأهمية النفط في مستقبل العراق

نشرت في العدد الرابع من
جريدة كردستان اليوم ٢٠٠٣ في
الصفحة ٨ و ١١

▪ النفط ما قبل سقوط النظام البائد

كان البنك العالمي يصنف العراق في السبعينيات (قبل تسلم صدام السلطة) ضمن الدول ذات الدخل الفردي المتوسط الواقعة في الشريحة العليا مع إمكانية الانتقال إلى فصيلة الدول ذات الدخل المرتفع لولا النظام البائد، الذي حول الشعب العراقي الى افقر الشعوب، حيث كانت معدل الدخل السنوي قبل مجيئ البعث على السلطة بحوالي ٨٢٠٠ دولار للفرد سنويا وانخفض الى اقل من ٢٩٠ دولار للفرد قبل سقوط النظام البائد بقليل. العراق بلد حضارى زراعي سياحي ومتنوع في الثقافات واللغات والتراث وغنية بالعقول البشرية وبالثروات الطبيعية، وانها ثاني اكبر بلد نفطي في العالم، تبلغ احتياطياته المؤكدة ١١٢ مليار برميل أي نحو ١١٪ من الاحتياطيات العالمية، كانت مالية العراق الداخلية والخارجية تحسد بها، حيث كان إيرادات النفط كافية لتغطية نفقات الدولة وجميع وارداتها ,كانت الإيرادات تفوق المصروفات

حيث منحت الفوائض بتوفير ٣٥,٥ مليار دولار. لم تكن الفوائض العراقية مخصصة للاستثمار المباشر بل مودعة في مصارف خارجية، قدرت فوائد سنوية بحوالي ٤٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٩. كان هذا المبلغ وحده كافيا لشراء ما يحتاجه العراقيون من مواد غذائية وأدوية، أما الديون الخارجية فلا يتعدى حجمها ثلاثة مليارات دولار, التي لا يشكل هذا المبلغ سوى ٦٪ من الناتج المحلي، كما لم يتجاوز التضخم ١٠٪في العراق.

▪ عزل النظام البائد دوليا وعالميا

أستمر النظام المخلوع في توسيع وتعميق الحرب الداخلية ضد شعبنا الكردي متبعا سياسة الارض المحروقة، وفرضت حربا ضد إيران عام ١٩٨٠ التي استمرت ثماني سنوات وأدت إلى تدهور مالية الدولة، وتغيرت السياسة النفطية, بسبب دخولها في المواجهة العسكرية ضد أيران، ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم بعد السعودية. كان الإنتاج الإيراني يعادل ضعف الإنتاج العراقي في عام ١٩٧٨، بلغت حصيلة صادرات النفط الإيراني ١٩ مليار دولار مقابل أقل من عشرة مليارات دولار للصادرات العراقية. في عام ١٩٨٨ انخفضت الإيرادات الإيرانية إلى تسعة مليارات دولار وارتفعت الإيرادات العراقية إلى ١١ مليار دولار. أدت هذه الحرب والمشاكل المالية والسياسية مع سوريا إلى تصدير النفط عبر الأنبوب العراقي التركي فقط خلال السنوات الثلاث الأولى من الحرب. كانت قدرة هذا الأنبوب مليون ب/ي (برميل يوميا) في حين كان من اللازم بيع أربعة ملايين ب/ي على الأقل لمواجهة الأعباء العسكرية المتزايدة. بلغت عوائد الخام ٧٨١٦ مليون دولارفي عام ١٩٨٣ وبالمقابل وصلت النفقات العسكرية إلى ٢٨٥٩٦ مليون دولار، مما لجأ النظام البائد الى اتخاذ الإجراءات السريعة لزيادة الصادرات من بينها استخدام الشاحنات البرية لنقل ٢٠٠ ألف

ب/ي إلى مرفأ الإسكندرونة التركي وميناء العقبة الأردني. أدى هذا الإجراء إلى تحسن عوائد النفط لتصل إلى ٩٣٥٤ مليون دولار عام ١٩٨٤، غير أن تصاعد العمليات الحربية قاد إلى تزايد النفقات العسكرية فبلغت في تلك السنة ٣١٥٩٠ مليون دولار، وهكذا تقرر زيادة قدرة الأنبوب العراقي التركي وبناء أنبوب عبر الأراضي السعودية، وعندما انتهت الأشغال التي كلفت ٢,٩ مليار دولار، الا انها لم تجدى نفعا بسب تدهور العلاقات العراقية السعودية. حصل النظام البائد على إيرادات نفطية بمبلغ ٧٧,٦ مليار دولار ما بين عام ١٩٨١ وعام ١٩٨٨ في حين صرفت ١٦٦,١ مليار دولار للدفاع والأمن، ولجأت الدولة إلى السحب من أرصدتها الخارجية التي نفذت خلال فترة لا تتعدى أربع سنوات، فقد انتقل حجمها من ٣٥,٥ مليار دولار في منتصف عام ١٩٨٠ إلى ٠,٨ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٣.حاول العراق العودة إلى سياسة السبعينيات (زيادة الإنتاج ورفع الأسعار) لكن الوضع النفطي العالمي لم يحالفها هذه المرة. رفضت بلدان الخليج تقليص إنتاجها لصالح العراق وبات البلد في مأزق مالي، وتعقدت الامور اكثر بعد غزو دولة الكويت الشقيقة ونهبها كمحاولة لسد النقص المالي. ادت تداعيات الغزو الى ارتفاع سعر النفط من ١٨ دولارا للبرميل إلى ٤٠ دولارا, فاستفادت جميع الدول النفطية من هذا الارتفاع باستثناء العراق الذي اصبح خاضعا لحصار دولي من ناحية ومديناً من ناحية أخرى.

▪ ديون العراق

الحروب الحمقاء المتواصلة (الحرب الداخلية، حرب ضد ايران وغزو الكويت) ادت الى وقوع العراق تحت قوائم متنوعة من الديون التي يصعب معالجتها حتى بعد سقوط النظام البائد والتي يمكن ان تقسم تلك الديون إلى ثلاثة أقسام: ديون مصرفية قيمتها ١٤ مليار دولار ناجمة عن قروض تجارية

عقدت مع عشرات المؤسسات المالية، وديون عسكرية قدرها ٢٩ مليار دولار ترتبت بسبب مشتريات من روسيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، وديون خليجية. قدرها ٤١ مليار دولار. لم يستطع العراق تصدير النفط عبر الخليج اثناء الحرب ضد ايران، مما لجاء الى توقيع اتفاق في عام ١٩٨٣ مع السعودية والكويت لبيع النفط لصالح العراق ٢٠٠ ألف ب/ي من النفط السعودي و ١٢٥ ألف ب/ي من النفط الكويتي. في نهاية الثمانينيات كان العراق يدفع حوالي سبعة مليارات دولار سنويا لخدمة ديونه أي ٦٤٪ من حصيلة صادراته الكلية وهي نسبة مرتفعة جدا لا يتحملها أي اقتصاد حتى لفترة قصيرة، لكن الأزمة المالية لا تتوقف عند هذا الحد بسبب الالتزامات المالية المفروضة عليه بموجب قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالتعويضات عن احتلال الكويت والبالغة ٢٤٠ مليار ويتوقع أن تصل هذه النفقات إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار في حرب تحرير العراق، وستدفع الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان جزءها الأكبرمنها, وعليه يتوقع الخبراء بأن ديون العراق الكلية تقدر بحوالي ٣٨٣ مليار دولار.

▪ أستغلال النظام البائد قرار النفط مقابل الغذاء

اتخذ مجلس الأمن القرار رقم ٧٠٦ في كانون الاول ١٩٩١ القاضي بالسماح للعراق بتصدير كمية من النفط مقابل الغذاء والدواء، ثم اتخذ في نيسان ١٩٩٥ قرارا آخر رقم ٩٨٦ الذي رفع حجم الصادرات النفطية يتقيسم برنامج النفط مقابل الغذاء إلى فترات. كل فترة تستغرق ١٨٠ يوما، وقد بلغ حجم وقيمة الصادرات النفطية حسب كل مرحلة خلال الفترة الواقعة بين ١٠ كانون الأول ١٩٩٦ (بداية المرحلة الأولى) و ٢٦ نيسان ٢٠٠٢ (نهاية المرحلة الحادية عشرة) بحوالي٣٠٠٧ مليون برميل وتقدر قيمتها بحوالي٥٣٥٢٠ مليون

دولار. كان انتاج العراق من النفط التي كانت تحت مراقبة واشراف الامم المتحدة بحوالي ٢,٩٣ مليون برميل(م.ب) في اليوم، منها ١,٢ م.ب عبر ميناء البكر و ٠,٩ م.ب عبر ميناء جيهان و٠,٤ م.ب للاستخدام المحلي، اما النفط المهرب فكانت تقدر بحوالي ٠,٤٣ م.ب، منها (٠,٢ م.ب عبر سوريا، و ٠,١١ م.ب عبر الاردن، ٠,٠٨ م.ب عبر تركيا و ٠,٠٤ م.ب عبر الخليج). لم يوافق مجلس الأمن في المراحل (١,٢,٣,) على تخصيص أي مبلغ للصناعة النفطية العراقية، أستغل النظام هذا الأمر على بيع النفط خارج نطاق هذا البرنامج بأسعار منخفضة عبر (الخليج، تركيا، سوريا وإيران) كما هو مبين اعلاه. أما الصادرات إلى الأردن فكان لها وضع خاص، فقد استورد الأردن ٣٦,٥ مليون برميل، منها (٢٩,٢ مليون برميل من الخام و ٧,٣ ملايين برميل من المنتجات المكررة). بلغت القيمة الكلية لهذه المبيعات ٧٦٣ مليون دولار، والتي تنقسم إلى قسمين، أولهما تجاري بقيمة ٤٥٠ مليون دولار وثانيهما مجاني بقيمة ٣١٣ مليون دولار. سمح مجلس الأمن في المرحلة الرابعة برصد ٣٠٠ مليون دولار تقطع من حساب العراق لتمويل مستلزمات الصناعة النفطية فارتفع الإنتاج بنسبة ١٥٧٪ وازدادت قيمة الصادرات بنسبة ٤١٪ قياسا بالمرحلة الأولى في نهاية الثلث الأول من عام ٢٠٠٠ (قراره رقم ١٢٩٣) حيث خصص ٥٦٤ مليون دولار لتمويل مستلزمات الصناعة النفطية.

صدر العراق من منتصف عام ٢٠٠١ وحتى منتصف عام ٢٠٠٢ حوالي ١١٧٦ مليون برميل في اليوم، بلغت قيمتها السنوية ٢٤٤٨٢ مليون دولار، كانت تخصم من المبلغ المذكور ٢٥٪ للتعويضات و ٢,٢٪ لتكاليف الأمم المتحدة لإدارة شؤون برنامج النفط مقابل الغذاء و ١٪ لنفقات إدارة الحساب المصرفي العراقي و ٠,٨٪ لمصاريف لجان التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل. تصبح الحصة الصافية للعراق ١٧٣٨٢ مليون دولار سنويا (ضمنها ٢٢٦٠ مليون دولار للمنطقة الشمالية - أربيل، السليمانية ودهوك-). كما كان من الصعب، بل وحتى المستحيل من مضاعفة الصادرات لتصل إلى ستة ملايين ب/ي, على

افتراض ثبات أسعار السوق (٢٠,٨ دولارا للبرميل) سوف تصل الإيرادات النفطية السنوية إلى ٤٥,٥ مليار دولار كمحاولة لانقاذ النظام البائد من المأزق المالي بالرغم من أن إنتاج ستة ملايين ب/ي يعني استحواذ العراق على حوالي ربع الصادرات الكلية لأوبك، الأمر الذي يثير معارضة البلدان النفطية، وبالتالي ستتطلب مصالح العراق الخروج من منظمة اوبك حسب توقع الخبراء, وكان ذلك عقبة اخرى في تعميق عزلة النظام على كافة الاصعدة.

▪ النفط ما بعد سقوط النظام البائد

تكمن أهمية العراق النفطية ودورها المستقبلي على المستوى الداخلي والاقليمي والعالمي من خلال الاطلاع على المخزون العالمي للنفط ومن تحديد موقع العراق فيها، حيث تقدر مخزون الاحتياط العالمي للنفط في نهاية عام ١٩٩٩ بحوالي (١٠٣٣,٨) بليون برميل، منها حوالي) ٦٧٥ بليون برميل في منطقة الشرق الاوسط.تحتل المملكة العربية السعودية بالمرتبة الاولى من مخزونها النفطي في العالم والتي تقدر بحوالي (٢٦٥,٥) بليون برميل، وتحتل العراق المرتبة الثانية من مخزون الاحتياط النفطي الفعلي والتي تقدر بحوالي (١١٢,٥) بليون برميل، اى بنسبة (١٠,٩٪) من الاحتياط العالمي. يوجد في العراق ٧٤ حقلا نفطيا منتشرة في جميع أنحاء البلاد. هنالك ستة حقول عملاقة يحتوي كل منها على أكثر من خمسة مليارات برميل و ٢٣ حقلا كبيرا (من نصف مليار إلى اقل من خمسة مليارات برميل لكل منها) و ٤٥ حقلا صغيرا (أقل من نصف مليار برميل لكل منها).تشير بعض التقارير بوجود حوالي عشرة حقول نفطية عملاقة غير منتجة لحد الآن.

تنتج حقول النفط الجنوبية الاربعة (الرميلة، غرب القرنه، الزبير، نهر عمر) بحوالي ٦٠٪ من أنتاج النفط العراقي، وتنتج حقول النفط في كردستان

العراق بحوالي ٤٠٪ من مجموع انتاج النفط في العراق. هنا يمكن القول بأن أهمية نفط العراق تكمن في (ضخامة الاحتياطي النفطي وتنوع طبيعة النفط من الثقيل جدا الى الخفيف جدا، أحتواء العراق على عدد كبير من الحقول النفطية العملاقة المكتشفة وغير المكتشفة، تعدد المكامن النفطية في حقل واحد وقربها من سطح الارض وخاصة في كردستان العراق، كلفة الاستكشاف والتطوير منخفضة، تعدد المنافذ التصديرية وتوفير شبكة معقدة من الانابيب التي تصل الى جميع البحار القريبة من العراق)، أضافة الى تواجد حوالي١٢ مصفات بطاقة تكرير تبلغ حوالي٦٦٧ ألف برميل في اليوم،، أكبرها في البصرة بطاقة ١٧٠ ألف برميل في اليوم ومصفات بيجي بطاقة ١٥٠ الف برميل في اليوم.

تشير المصادر الامريكية المتعلقة بالدراسات الجيولوجية ومن نتائج اعمال الحفر بوجود كميات هائلة من الاحتياط النفطي التي لم يتم اكتشافها لحد الان، وقد أشارت البروفيسور (وولفو فيتز) نائب وزير الدفاع في مقابلة بأن (العراق بلد عائم على بحر من النفط)، و تقدر االمصادر الامريكية بأن حجم الاحتياط النفطي في العراق سيرتفع الى حوالي (٣٢٤) بليون برميل، وان نسبة عالية منها يتواجد في شمال العراق ضمن حدود (الحزام النفطي في كردستان العراق) والباقية في وسط وغرب وجنوب العراق، ولذا سيحتل العراق في المستقبل القريب المرتبة الاولى في العالم من حيث الاحتياط النفطي في العالم.

ترتفع طاقة الانتاج العراقي من النفط عن قريب الى حوالي ٣,٥ مليون برميل في اليوم مما سيزيد الضغط عن قريب على شبكة خطوط تصدير النفط الى الاسواق العالمية، ويتوقع خبراء النفط الى استحداث خطوط اخرى وتقوية طاقاتها لأن الانتاج النفطي سيرتفع بحلول عام ٢٠٠٦ الى حوالى ٥ مليون برميل في اليوم وسيصل الى اكثر من ١٠ بليون برميل بحلول عام ٢٠١٠، وسترتفع واردات العراق النفطية من حوالي ٧٠مليون دولار في اليوم عن

قريب الى حوالي١٠٠ مليون دولار في اليوم بحلول عام ٢٠٦٠ والى حوالي ٢٠٠ مليون دولار في اليوم بحلول عام ٢٠١٠ اذا كان معدل سعر البرميل خلال تلك الفترة تقدر بحوالي ٢٠ دولار للبرميل، بالرغم من ان خبراء النفط والاقتصاد سيتوقعون بارتفاع معدل سعر البرميل الى ما بين (٥٠-٤٠ دولارللبرميل الواحد)، هذا سيعني بأن واردات العراق النفطية سيتضاعف مقارنة بما هو مبين اعلاه.

ان اهمية الغاز الطبيعي لاتقل كثيرا عن اهمية النفط، حيث تقدر احتياط العراق المكشتف من الغاز الطبيعي بحوالي (١١٠) تريليون قدم مكعب والغير المكتشف تقدر بحوالي (١٥٠) تريليون قدم مكعب، اي ان الحجم الكلي الاحتياطي للغاز الطبيعي في العراق سيرتفع من (١١٠ الي ٢٥٠ تريليون قدم مكعب) من الغاز الطبيعي والتي تشكل الغاز المشترك (غاز مع النفط) بحوالي ٧٠٪، وان حوالي ٢٠٪ غير مشترك وحوالي ١٠٪ من الغاز المنزلي. لقد كانت طاقة الانتاج العراقي من الغاز الطبيعي بحوالى (٧٠٠مليار متر مكعب) في عام ١٩٩٧ وانخفض الى (٩٧مليار متر مكعب) في عام ٢٠٠١ وسيرتفع في المستقبل الىحوالي (٤,٢ تريليون متر مكعب) فى السنة.

توجد شبكة من خطوط انابيب نقل النفط والغاز من الحقول العراقية الى الموانئ البحرية، تقدر طاقة أنابيب النفط بحوالي ٦ مليون برميل في اليوم.الجدير بالذكر، ان منشئات انابيب نقل النفط الى المصافي العراقية والتصدير الى الاسواق النفطية تعني مخاطر تهدد السلامة وانكشافها للحوادث والكوارث بسبب غياب الحماية من التآكل لفترة طويلة. تعتبر خط كركوك – جيهان هو الخط الرئيسي لنقل النفط برا الى الاسواق العالمية، التي تقدر طاقتها القصوى بحوالي ١,١ مليون برميل يوميا، أضافة الى خط يربط الحقول الشمالية والوسطى والجنوبية بموانئ العراق على الخليج والتي تقدر طاقتها القصوى بحدود ٥٠٠ الف برميل في اليوم، وعليه فأن الطاقة الكلية للخطين لا تزيد عن ١,٦ مليون برميل يوميا في الوقت الذي سيحتاج العراق الى تشغيل

وتطوير كافة خطوط انابيب نقل النفط والغاز الى الموانئ، وهذا ما يثير مسألة احتمال تصدير النفط الى ميناء العقبة الاردنية لنقل النفط الى البحر الاحمر، أضافة الى احتمال فتح خط انبوب النفط من الحقول الشمالية (خط انابيب بانياس) عبر سوريا وخط (حيفا) العاطلة منذ عام ١٩٤٨ الى اسرائيل والى الموانئ المطلة على البحر الابيض المتوسط، ناهيك عن تواجد العديد من مصافي ووحدات تنظيف وتنقية النفط في العراق، وسيحتاج العراق الى العشرات الاخرى منها مستقبلا، و هذا ما حيرت الكثيرين وتحمل معها عاصفة من المخاوف والاحتمالات، لاسيما على بعض دول المنطقة.

سيزداد اهمية حقول النفط في كردستان العراق بعد أن يتم تفعيل وتطوير واستثمار الغاز الطبيعي في العراق، لأن غالبية انتاج الغاز الطبيعي مرتبطة بحقول النفط في كردستان العراق (حقل كركوك، عين زالة، بطمة، جمجمال، باي حسن)، أضافة الى حقول الزبير في جنوب العراق، تم ربط الغاز في اغلب الحقول بشبكة واحدة تنقل عبرها الغاز الطبيعي الى جنوب العراق في مصانع الزبير والبصرة التي تستوعب حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب.

يتوقع خبراء النفط والغاز بتحويل العراق الى واحدة من اكبر الدول في انتاج النفط والغاز الطبيعي وهذا ما يدفع بعض الخبراء في مجال النفط والغاز الى تبني فكرة تسريع وتطوير الصناعات البتروكيميائية في العراق مستقبلا وهو ما يلفت أنتباه أغلب الدول الصناعية اليها، لاسيما المهتمين بالصناعات البتروكيمائية التي تقدر ارباح شركاتها عشرات الاضعاف من أرباع شركات النفط العاملة في مجال البحث والتنقيب والاستخراج، وهذا ما يدفعهم على التشجيع وحتى المشاركة في تهيئة الضمانات القانونية والدستورية في تطوير اية دولة تمتلك مثل تلك الخيرات- كالعراق، لذا تحاول الشركات النفطية العملاقة التي تمتلك ثروات هائلة جدا لأيجاد مواقع قدم لهم في العراق، ومن ابرز تلك الشركات (اكسون موبيل، رويال داتش شيل، بي بي اوموكو اركو، توتالفينا، شيفرون تكساكو، أي.ان.أي) والتي تقدر رأسمال كل

واحدة منها (٢٣٣، ١٥١، ١٤، ,٩٢، ٦٩,٥، ٣٦مليار دولار) على التوالي، مما تدفع تلك الشركات الدول ذات القرار السياسي على إحلال الحرية والامن والاستقرار في العراق والتفتح داخليا وخارجيا على العالم لهو المفتاح السحري في بناء وتطوير هذا البلد وافضل الارضية لمثل تلك الشركات في العمل في العراق بالرغم من التنافس الحاد فيما بينهم بحكم ربطهم بهذه الدولة او تلك، ونظرا لدور امريكا وبريطانيا في عملية تحرير العراق ومعارضة بعض الدول الاوربية لها، مثل فرنسا، روسيا الاتحادية بحكم مصالحهم الاقتصادية، فأن الخبراء يتوقعون على احتمال إبعاد الشركات الفرنسية والروسية منها شركات(توتالفينا، أي.ان.أي) وتفعيل دور الشركات الامريكية والبريطانية ومنها شركات (اكسو موبيل، رويال داتش شيل، شيفرون تكساكو، بي بي اوموكو اركو).

لقد تعمقت المصالح النفطية الدولية في العراق خلال عشرة سنوات الاخيرة وتم عقد قيود من قبل النظام البائد مع الشركات الاجنبية بقيمة تصل الى ٣٨ مليار دولار، حصل روسيا الاتحادية على عقود في مجال النفط في حقول (كركوك، صدام، الرافدين والرميلة) وفرنسا على حقول (نهر عمر، مجنون، بغداد) وتركيا على حقل (خورمال) واسبانيا وايطاليا على حقل (الناصرية)، اما الصين فقد حصل على حقل (الرميلة) بالاشتراك مع روسيا.

▪ دور النفط في رسم مستقبل العراق

يشكل النفط نقطة الارتكاز الاساسية للاستراتيجية الامريكية في العالم في الوقت الذي أصبحت الاحتياطيات النفطية للولايات المتحدة البالغة ٢٢ مليار برميل أي ٢٪ فقط من الاحتياطيات العالمية المؤكدة تتناقص بأطراد رغم امتلاكها أحدث الأساليب والمعدات التكنولوجية وتوفرها على أعلى القدرات

الاستثمارية. باتت الولايات المتحدة ألأمريكية أكبر مستورد للنفط والتي تعتمد بالدرجة الاولى على الدول المنتجة في منطقة الشرق الاوسط، لذا تحاول امريكا ايجاد موقع لها ولشركاتها النفطية في تلك الدول الغنية بالنفط، ومن ابرزها العراق التي تمتلك احتياط هائل من النفط والتي تقدر بأكثر من ١١٢ مليار برميل قابلة للتجدد وليس للنضوب، وهو الاقل كلفة في استخراجه وتسويقه، مما يجعل العراق محط انظار واطماع العالم الغربي والشركات النفطية العالمية، وخاصة الامريكية منها، الذين يعرفون اهمية النفط وخاصة في العراق، لأن كلفة انتاج البرميل منه لايتجاور ٧٠ سنتا في كردستان العراق وبحوالي٢ دولار للبرميل الواحد في جنوب العراق وفي منطقة الخليج، بينما يصل كلفة انتاجها في بحر قزوين الى ٧-٨ دولار للبرميل الواحد وتصل الى مابين ١٥-١٧ دولار للبرميل الواحد في بحر الشمال.

تنوي الولايات المتحدة الامريكية من تحقيق هذا الحلم عن طريق محاولة ايجاد فريق قيادي موالي لها تسحب من خلالها الشركات النفطية الامريكية الغائبة تقريبا عن النفط العراقي مقابل ابعاد الشركات النفطية الاخرى عنها، ومن هذا المنطلق سوف تعمل امريكا لأنشاء حكومة جديدة عراقية تفسح المجال امام الشركات الامريكية مما تسهل لهم من مضاعفة قدرات العراق الانتاجية للنفط الخام لتصل الى ٦ مليون برميل في اليوم، وهذا ربما سيهدد السقف الانتاجي المتفق في منظمة اوبك مما سيخلق احواء لا تتناسب وسياسة دول اوبك بسبب اغراق الاسواق العالمية بالنفط وباسعار رخيصة مما سؤدي الى فشل سياسة الحصص التي تفرضها اوبك بهدف المحافظة على استقرار الاسعار في السوق النفطية العالمية.

تشكل أهم الأهداف الولايات المتحدة الامريكية النفطية في العراق بالعمل من أجل (ضمان تدفق النفط العراقي الى الولايات المتحدة من الخام لسنوات عديدة، ضمان حصة الاسد للشركات الامريكية في قطاع النفط في العراق، المقدرة على استغلال الامكانيات النفطية المتاحة في العراق مما سيسهل

السيطرة على أسعار النفط، واخيرا دعم نمو الاقتصاد الامريكي). الجدير بالذكر، ان الولايات المتحدة الامريكية تستورد حاليا نحو ١٠,٨ مليون برميل يوميا من النفط الخام، لذا فأن انخفاض سعر البرميل بمقدار (١$) يوفر لها حوالي (٣ مليار دولار سنويا)، والعكس صحيح، ولذا تحاول الولايات المتحدة التحكم على الأسواق النفطية (مصادر انتاجها)، وفي مقدمتها منظمة اوبك لما لها دور فعال في التحكم على اسعار النفط من خلال المحافظة على التوازن بين العرض والطلب العالمي للنفط.

اتفق معظم خبراء النفط بان جميع الدول الصناعية تفكر بحصصها وبمصالحها الخاصة والحيوية في العراق وان رائحة البترول كانت واحدة من اهداف امريكا، وادركت الدول الصناعية بان نجاح امريكا وحلفائها في اسقاط النظام الدكتاتوري العراقي البائد قد مهد لامريكا القدرة على السيطرة على العالم والتحكم بمقدراته وقيادته بالاتجاه الذي ينسجم مع مصالحها واهدافها، اضافة الى تحكمها بمصائر المنطقة برمتها، لاسيما بعد توسيع نفوذها الى الخليج، تمكن امريكا من اعادة توزيع الاوراق بحرية ودون خوف من النقص في الطاقة، وسيتحكم على منظمة اوبك حاليا التي هى بحاجة اليها لأن غيابها على المسرح العالمي سيؤدي الى انخفاض سعر النفط الخام بشكل حاد وربما الى اقل من ٨ دولار للبرميل الواحد، لذا فان بقاء اوبك كجهاز للتحكم على اسعار النفط وضبطها عالميا لهو ضروري لأمريكا ولأقتصادها، لذا فان امريكا لاتنوي اهمال اوفشل منظمة اوبك، بل تريد السيطرة عليها من خلال تعميق علاقاتها مع اهم اعضاء المنظمة، ومنها السعودية، الامارات، الكويت والعراق.

يقدر انتاج العالم حاليا من النفط بحوالي (٧٦,١ مليون برميل في اليوم) وان انتاج اوبك لوحدها تقدر بحوالي (٢٨,٤ مليون برميل) في اليوم والباقي (٤٧,٧ مليون برميل في اليوم) من دول الغير التابعة لمنظمة اوبك. يقدر انتاج السعودية (٧,٧ م.ب)، ايران (٣,٤ م.ب)، العراق (٢,٩٣ م.ب)، فنزويلا (٢,٤ م.ب)، الامارات (٢,٠ م.ب)، نيجيريا (٢,٠ م.ب)، ليبيا (١,٣م.ب)، أندونيسيا

(١,١م.ب)، يعتبر العراق من اقوى تلك الدول في منظمة اوبك التي لها القدرة على زيادة طاقة انتاجها الذي سيؤدي الى التحكم نوعا ما على أسعار النفط من خلال الحفاظ بين التوازن بين الطلب والعرض النفطي في الاسواق النفطية العالمية، ومن هنا تكمن اهمية العراق الذي يتوقع ارتفاع انتاجه الى اكثر من (٦,٠ م.ب في اليوم) في غضون السنوات مقبلة.

من هذا المنطلق فان امريكا تبذل كل الجهود من اجل تأمين دورها في عقود الاستغلال واعادة الاعمار وحتى في بناء النظام العراقي الجديد لكي تحتل العراق موقعا بارزا في قيادة ومسيرة المنطقة برمتها وذلك من خلال وضع الاسس الجيواستراتيجية لأمريكا للتحكم والهيمنة على المناطق المحيطة بالعراق، سيما بعد ان تدهورت العلاقات بين امريكا والسعودية بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ والتي أدت (حسب رأي المحللين السياسين) الي ان تغير امريكا من اولولياتها وبدات تخطط لأحداث التغيرات الاقليمية اللازمة لخططها الجديدة وذلك من خلال الاعتماد على العراق ونظامه الجديد الذي سوف يملئ الفراغ الذي سينجم من دور السعودية النفطي، ومن هنا تهتم امريكا بمستقبل العراق ونظامه الجديد الذي تدعمه امريكا في تنصيب حكومة ديمقراطية فيدرالية تعددية تحترم حقوق الانسان والاقليات العراقية والاثنية والطائفية المحلية، هذه هي من ابرز الوسائل الامريكية في ايجاد بدائل للنفط السعودي الذي يعتمد في تزويدها بالنفط ودعم احتياطاتها النفطية الاستراتيجية لا يمكن لدولة ان تسد ذلك الفراغ الا العراق لكونها في نفس المنطقة وانها البديل الارخص والاكثر سرعة في ضمان توفير النفط في الاسواق العالمية التي تخدم مصلحة كافة الاطراف ومنها مصلحة الشعب العراقي الذي هو بأمس الحاجة الى المساعدة والدعم من قبل الاصدقاء والحلفاء لأعادة العراق الى موقعها الطبيعي على المسرح الدولي والعالمي.

▪ عراق المستقبل

الدولة التي تمتلك مثل هذه الثروات الطبيعية (كالعراق) قد اقلق دول العالم جميعا، وهذا ما يدفعهم للبحث عن اجوبة مئات الاسئلة التي يصعب حاليا الحصول على جوابها (بعد اسقاط نظام صدام البائد)، ومن ابرز تلك الاسئلة (نوع وشكل النظام الجديد في العراق؟ مستقبل سلطة الحزب البائد؟ من يشارك في أعادة أعمار العراق؟ اين تتجهه رياح التغيير؟ السياسة النفطية العراقية الجديدة؟ مصير العقود النفطية السابقة؟ طاقة الانتاج ومصادر تصدير النفط؟, اضافة الى مواقف الحكومة الجديدة تجاه منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)؟ ومن الجامعة العربية؟ ومن الدول التي كانت تعتمد علىالنفط العراقي تحت عنوان (مكرمة السيد القائد)؟... قائمة طويلة من الاسئلة. الاجابة على كل واحدة منها لا تاتي بتلك السهولة كما كان في العهد البائد! بل تتطلب من اعداد لجان مخلصة ومختصة بكل شأن على حده لتقييم الاوضاع السابقة وما نجمت عنها من تنفيذ سياسة النظام البائد والتي دفعت الشعب العراقي بمختلف اطيافه ثمنا لا تقدر, اضافة الى ما الحقت ببعض الدول و الشعوب الجارة للعراق من خسائر (ايران والكويت)، عمل تلك اللجان ستعطي افضل الاجوبة الواقعية والمنطقية. اعتقد بأن الاجابة على بعض القضايا الرئيسية سوف يتطلب مشاركة الشعب في صنع القرار (الاجابة) عن طريق الاستفتاء الشعبي عبر صناديق التصويت، وربما هذا لا يخدم المستفدين السابقين!.

تحاول أغلب الدول التي كانت مستفيدة من الاوضاع السابقة من اتخاذ كل الاجرارات بشكل مباشر او بشكل غير مباشر من اجل الحفاظ على مصالحها وتخشى البعض من ابعادهم عن المشاركة في أعمار العراق وتطوير الصناعات النفطية فيها، لاسيما أذا كانت الحكومة الجديدة -حكومة ديمقراطية موالية أو حليفة لدول الحلفاء وللاشقاء الذين ساعدوا الشعب العراقي من تحرير

العراق من النظام البائد، فمثلا كانت لفرنسا حوالى ستون شركة في العراق و لها عقود نفطية مع النظام البائد والتي تقدر بمليارات الدولارات، اما روسيا الاتحادية فانها قلقة كذلك من عقودها النفطية مع النظام البائد وتداعياتها على الاقتصاد الروسي. اما تركيا، فانها تطالب بتطبيق بنود اتفاقية لوزان الموقعة بين تركيا وبريطانيا عام ١٩٢٦ في رسم الحدود العراقية التركية والتي بموجبها حسب الادعائات التركية لها الحق في ١٠٪ من النفط العراقي، اي ما يعادل بحوالي خمسة مليار دولار سنويا، كما أن أغلبية الدول المصدرة للنفط (أوبك) يراقبون بدقة من موقف الحكومة الجديدة منها، أضافة الى قلق بعض الدول التي كانت تحصل على النفط العراقي بأسعار رخيصة وحتى مجانية (مكرمة السيد الرئيس البائد) والتي كانت تقدر بحوالي ٤٣٠ الف برميل يوميا الى تلك الدول، ناهيك عن كوبونات النفط.

المتتبع على الصراع الذي يجري بين الدول الصناعية، لاسيما التي كانت لها مصالح اقتصادية مع النظام البائد والحملات الاعلامية قبل سقوط النظام العراقي كانت موجهه بالدرجة الاولى على حماية المصالح الاقتصادية (النفطية)، وكانت تلك الصراع تشكل واحدة من ابرز الاسباب التي شجعت المجرم صدام على تحدي قرارات هيئة الامم المتحدة المتعلقة بازالة اسلحة الدمار الشامل، ضناً منه في تسجيل انتصار وهمي آخر (القادسية، أم المعارك، الحواسم)، وانتهت تلك الخطأ القاتل الى سقوط النظام الدكتاتوري في عملية تحرير العراق، وتغيرت الموازين، وتلازمت معها تغير في الانغام التي كانت تطلقها بعض الفضائيات بعد ان شعروا بانتهاء مرحلة الكوبونات النفطية التي سخرت النظام البائد بملايين الدولارات لهم، وحصلت قوى التحالف والقوى الوطنية العراقية على تلك المستندات والوثائق التي سوف تنشر عن قريب.

ندعوا اليوم الشعب العراقي وقوات الوطنية المتنوعة للعالم اجمع بأنها المسؤولة المباشرة في رسم حاضر ومستقبل العراق وهيئاته، وانها على قناعة

تامة بأنه قد ولى عهد الدجل والتضليل والمتاجرة بمشاعر العراقيين واحلامهم بحاضرهم ومستقبلهم، وحان الوقت للشعب العراقي في النظر الى كافة الامور والمواقف السياسية منبعا قبل كل شئ من الانسان باعتبارها أقدس شئ على الارض، ومن هنا لابد وان توسع المشاركة الشعبية في صنع القرار لكي تكفل في عدم ترك مقادير ومصير الشعب العراقي بيد فرد واحد ودكتاتور ظالم كما فعل (نظام صدام) الذي وجد نفسه وحيدا في التصرف على العراق وشعبه وعلى ثرواته بلا حسيب ورقيب، وقد اهدر البلايين بجرة توقيع او أمر شفوي، واصلت تلك السياسة العراق وشعبها التي كانت تمتلك حوالي ٤٠ مليار دولار كرصيد في البنوك قبل استلامه السلطة الى دولة اتسمت (بالحروب و العدوان، الانفال ودفن الناس أحياء ومحو القرى و الى دولة السجون والمعتقلات، دولة الجراثيم والسموم... ودولة القصور) مما ارتفع ديون العراق الى حوالي ٣٨٠ مليار دولار يوم سقوطه، وسقطت معه الاستراتيجيات الوهمية للجيوش والمرتزقة، كما سقط معه خطاب التضليل والاستهتار، وستدون جرائمه التي تبدأ بصفحة ولا تنتهي !.

من تجارب تاريخ الدول المنتجة للنفط، تبين للخبراء الاقتصاديين بأن معظم تلك الدول التي تتحكم النفط بأقتصادها يسودها الفساد والاستبداد سواء أكانت الدولة في امريكا او افريقيا أو منطقة حوض بحر قزوين او منطقة الشرق الاوسط بأستثناء دولة النرويج، بينما احتل العراق موقعا في قمة قائمة الفساد والاستبداد، وهذا هو واحدة من أبرز العبر والدروس المستخلصة لقيادة العراق ولشعبه، وعليه لابد وان يختار الشعب العراقي نظاما ديمقراطيا، يتوفر فيها قبل كل شئ العدالة من خلال الاستفادة من خبرة النرويج في ادارة مواد النفط، وتكمن مبادئها العادلة في ضمان وتوفير عدد شروط، ومن ابرزها السيطرة وتنظيم الحسابات النفطية وكل ما يتعلق بها ووضعها تحت سيطرة البرلمان المنتخب وامام الشعب وامام وسائل الاعلام بشكل علني مما يكفل على منع تحويل اي دخل بأتجاه حسابات سرية،

اضافة الى ضرورة تخصيص جزء من الواردات النفطية على شكل مساعدات مباشرة الى الشعب لترقية حياتها ولرفاهيتها، وحينئذ سيكون للنفط دور اساسي لحل الكثير من المشاكل العامة الشعبية والتخطيط في تطوير الانتاج النفطي بشكل تدير وتشرف عليها الشركات النفطية العراقية والتحكم على نفوذها في كل ما يتعلق بالأسعار والانتاج وحقول الاستكشاف والاستعانة بالشركات الاجنبية المنتمية للدول الحليفة والصديقة التي ساعدت الشعب العراقي في تخلصها من تلك الزمرة المجرمة البائدة، لمساعدة العراق في قطاع الثروات الطبيعية ومنها النفط بصفة مقاول يقومون بتنفيذ المشاريع التي ستعقد معهم عقود واتفاقيات تخدم مصلحة الاطراف المشتركة.

طرح مفاهيم ومبادئ الديمقراطية في عراق المستقبل لم تكن اعتباطا او صدفة، بل وثمرة جهود ومعانات الشعب العراقي طيلة اكثر من ثلاثة عقود على أيدي اشرس نظام عرفه التاريخ، ولكي تضمن مستقبل الشعب العراقي، يتفق اكثرية العراقين على النموذج الديمقراطي، لأن الديمقراطية هي حقوق وقوانين ومؤسسات ورقابة قبل كل شئ و نظام يعترف للافراد والجماعات والاقليات والقوميات، وهذا التنوع والاختلاف الموجود في العراق تشكل احد اسس الديمقراطية والتعددية، وهذا ما يقتضي قدرا واسعا من روح التسامح والتعايش والاعتراف بالآخر، وتجربة كردستان العراق طيلة ١٢ سنة لهو نموذج فريد يدحض كل الادعائات التي تنفي أحتمالية نجاح النظام الديمقراطي في العراق، ومن هذا المنطلق، يتفق معظم المحللين السياسين العراقين بأن عملية تحرير العراق سينتهي في انشاء نظام ديمقراطي فيدرالي موحد بعد مرورها بالمرحلة الانتقالية الذي سيحتاج ان تكون هذه المرحلة الانتقالية تحت قيادة محايدة يرضى به أغلب الاطراف العراقية (الوطني، القومي والديني)، ومثل هذا القائد لابد وان يكون له ماضي من نضال طويل بين صفوف القوى الوطنية ومقبولا لدى معظم الاطراف لكي يستطيع العيش وسط الاحداث، تمهد بالدخول في الممارسة الديمقراطية المعاصرة التي يجب ان تتسم قبل كل شئ بالنزاهية والمساواة، الكفيلة على دفن سياسة

الاستحواذ على السلطة بالقوة وعن طريق المؤامرات العسكرية وتخلق افضل الاجواء من اجل اقامة الاستقرار وفي بناء الاقتصاد، يؤمن في ظلها أحترام حقوق العراقين عامة في أتخاذ القرارات المتعلق بالمشاركة الفعلية في ترسيم مستقبل العراق وهيئاته وبمصادر الثروات الطبيعية فيها والتفتح على الخارج وفي أقامة علاقات طبيعية مع دول الجوار. تنفيذ هذا البرنامج ليست بتلك السهولة، سيحتاج الى جهود نزيهة ومخلصة، تتسم قبل كل شئ بروح التسامح والشفافية والتعاون وتفضيل المصالح الشعبية العامة عن المصالح الجزئية وسيدفع مثل هذا التوجه الى تسخير كافة الطاقات الخلاقة (البشرية والمادية) في بناء نظام ديمقراطي فيدرالي موحد فريد من نوعه في منطقة الشرق الاوسط, التي ستؤثر على باقي دول المنطقة ولابد وان تهب رياح هذا التغيير الى خارج حدود العراق والمستقبل سيشهد ذلك.

■ المصادر

١- د.صباح حنوش.نفط العراق ومشاكلها.

٢- جريدة الشرق الاوسط في١٩,٩,٢٠٠٢.

٣- جريدة الشرق الاوسط , العدد ٨٨٥٦ في ٢٧,٧و٢٠٠٣.

٤- جريدة الشرق الاوسط في ٦,٢,٢٠٠٣.

٥- المصالح النفطية الدولية في العراق. الشرق الاوسط.

٦- مجموعة من المقالات عن نفط العراق المنشورة في الانترنيت.

٧- ماذا يرسم لنفط العراق؟ مجلةالثقافةالجديدة، العدد٣٠٩لعام ٢٠٠٣.

www.alnehrian.com

www.inc.org.uk

www.cnn.com

www.un.org/Iraq

www.oil.com

مكانة العراق الجديد في مواجهة الأزمة العالمية المقبلة على النفط والغاز الطبيعي

نشرت في التاخي العدد ٤٢٩٠
بتاريخ ١٦/اب/ ٢٠٠٤ في
الصفحة السادسة

يلعب النفط والغاز الطبيعي دورا مهماً وضرورياً في حياتنا اليومية، فهما من أهم مصادر التدفئة والتبريد والإضاءة.تستخدم حوالي٩٠٪ من النفط في العالم كوقود لتوليد الطاقة وان حوالي١٠٪ يستخدم لأغراض أخرى (كمادة أولية للصناعات البتروكيمياويات). أدى التطور الصناعي الى تحويل هذا المصدر الطبيعي (النفط والغاز) الى أهم مادة تدخل بشكل مباشر وغير مباشر في صناعة الملايين من المنتوجات المتنوعة الضرورية لحياتنا، منها الصناعات البلاستيكية بأنواعها المختلفة، صناعة المواد الطبية، الملابس، وغيرها من المنتوجات. كما أدى التطور في تكنولوجيا الصناعات البتروكيمياوية الى أن تحتل المنتوجات النفطية محل الخشب والحديد في الصناعات الانشائية، ويمكن ملاحظة هذا التغيير الملموس في مجمل مرافق

الحياة، حيث يشكل النفط والغاز أهم مصادر الطاقة في حركة المكائن بأنواعها المختلفة (السيارات، القطارات، النقل البري والجوي والبحري)، ووصل الأمر الى إمكانية إصابة مرافق الحياة، وخاصة في مجالي الحركة والتنقل بالشلل بسبب توقف أو انقطاع مصادر الطاقة.

يمكن ملاحظة هذه الآثار في الدول التي تعتمد بالدرجة الاولى على مصادر الطاقة (النفط والغاز)، ومن أبرز تلك الدول الولايات المتحدة الامريكية التي تقدر نسبة الطاقة المنتجة من النفط والغاز فيها بحوالي ٩٧٪ من مجموع الطاقة التي تستخدم للنقل بأنواعها المتنوعة. ان انقطاع أو توقف هذا المصدر الرئيسي للطاقة في الدول الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، دول الاتحاد الاوربي، الصين، روسيا الاتحادية، اليابان، وغيرها من الدول الصناعية، سوف يؤدي الى توقف حركة النقل (البري والبحري والجوي).

في الوقت الذي يزداد الطلب فيه على تنشيط حركة النقل، لاسيما النقل الجوي، حيث بلغ عدد الرحلات الجوية في كافة انحاء العالم أكثر من خمسين ألف رحلة في اليوم الواحد، إضافة الى تزايد رحلات القطارات، ينفق حوالي٥٧٪ من النفط المستهلك للطاقة في مجال النقل، يتوقع الخبراء المختصين في مجال حركة النقل والاقتصاد أن الطلب على النفط والغاز سيرتفع بشكل ملحوظ خلال العقدين المقبلين، بسبب جملة من العوامل، من أبرزها ازدياد عدد سكان العالم من ٦ مليار نسمة حاليا الىحوالي ٧,٦ مليار بحلول عام ٢٠٢٠، وعليه سيرتفع الطلب على النفط والغاز لسد العجز المتوقع وصوله الى حوالي ١٥-٢٠٪ من حجم الطاقة الحالية التي تأتي مصادرها من النفط والغاز، في ظل إرتفاع أصوات منظمات حماية البيئة ومنظمات المجتمع المدني في كافة انحاء العالم، ولاسيما في الدول المتقدمة لوضع حد للتلوث والمضاعفات الاخرى الناجمة عنها (التغيرات المناخية، الجفاف، التصحر، الاوبئة، تراجع الغطاء النباتي ونضوب مصادر المياه).

برز بسبب هذه المشاكل البيئية شعور عالمي على المستويين الشعبي والحكومي بأن مشكلة التلوث والتغيرات المناخية ناجمة عن الاستخدام المفرط وغير المنظم لمصادر الطاقة، مما اضفى الطابع العالمي على المشكلة، ووجدت مشاكل البيئة موقعها المتميز بفعل الضغط الشعبي المتزايد واتساع دائرة تاثيره المتميز في (أجندة حكومات العالم) بفعل الضغط الشعبي المتزايد واتساع دائرة تاثيره لكونها تهدد الحياة على كوكب الارض ومنها تهدد حياة البشرية أجمع.

يضع هذا الوضع الجديد مسؤولية كبيرة على حكومات العالم أجمع، لاسيما حكومات الدول الصناعية المسؤولة عن المخاطر البيئية المتنوعة الناجمة عن إستخدامها المفرط لمصادر الطاقة المسببة للتلوث، وفي مقدمتها الفحم والنفط و الغاز الطبيعي الذي يأتي في المرتبة الثالثة بعد الفحم والنفط، يتطلب الأمر العمل من أجل ايجاد بدائل لمصادر الطاقة الأقل تلوثاً، في الوقت الذي يتوقع خبراء مصادر الطاقة بأن الطلب على هذه المصادر سيرتفع بشكل ملحوظ في ظل النظام العالمي الجديد الذي يعتمد في أسسه ومقوماته على التطور الاقتصادي والسوق الحر والربح المتزايد. تسخّر الطاقات العلمية المتنوعة والثورة المعلوماتية من اجل تحقيق هذا الهدف، علماً أن الثورة المعلوماتية تتطلب صناعة ملايين المنتجات التي تدخل في صناعتها النفط والغاز، وهذا ما يضع العالم أمام تناقض حقيقي وأمام إمتحان صعب جداً يصعب تجاوزه، لاسيما اذا لم يتم تحديد آليات عملية للتخلص من المضاعفات (النفايات الالكترونية والنووية) التي تنجم وستنجم بفعل هذا التطور الهائل.

تلجأ الدول الصناعية بفعل هذا الواقع الى الإهتمام بالمجالات التي تساعدهم على إدامة التطور الاقتصادي في العالم من خلال تأمين مصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) بالدرجة الاولى. يشمل الأمر الإهتمام بمناطق تواجد الطاقة، وطرق نقلها الى الأسواق العالمية، والبحث عن مصادر جديدة،

وتسخير التكنولوجيا والعلوم الحديثة لتحقيق تلك الاهداف التي بدونها يتراجع الاقتصاد العالمي بشكل كبير ويؤثر بالتالي على مجمل مرافق الحياة اليومية.من هذا المنطلق ازدادت الدراسات والابحاث العلمية خلال العقود الثلاثة الاخيرة في كافة المجالات، لاسيما تلك التي لها علاقة بالبحث عن مصادر الطاقة وتأمين الاحتياط المطلوب.

حققت الدراسات الجيولوجية في مجال البحث والتنقيب وإستخراج مصادر الطاقة (النفط والغاز) نتائج تدهش المهتمين بهذا المجال. لقد تم مسح جيولوجي شملت مساحات واسعة من القشرة الارضية في القارات وتحت البحار والمحيطات، وأعدَت خرائط دقيقة (ثلاثية الأبعاد) تعكس في مقاطعها تراكيب ومكونات الطبقات الصخرية للقشرة الارضية وما تحمله (تحتويه) من خامات المعادن ومنها (النفط والغاز الطبيعي) في أعماق تزيد عن عشرات الكيلومترات، وهذه المعلومات لا تقدر بثمن وتعتبر سرية للغاية، وفي ضوء تلك المعلومات العلمية تتعامل الدول الصناعية على المدى القريب والبعيد مع حكومات تلك الدول التي تتواجد فيها مصادر الطاقة وخامات المعادن الاخرى, لاسيما المعادن الثمينة.

يزداد عدد الدول التي تتواجد فيها النفط والغاز الطبيعي في العالم من مائة دولة، وأغلب هذه الدول تنتج النفط والغاز والبعض منها تنتج الغاز الطبيعي فقط. تشكل ١٢ دولة في العالم أكبر منتجي النفط وهي (السعودية، الولايات المتحدة الامريكية، روسيا الاتحادية، ايران، المكسيك، النرويج، الصين، فنزويلا، العراق، نيجيريا، الامارات العربية المتحدة، الكويت). أما أكبر الدول المنتجة للغاز الطبيعي فهي (روسيا الاتحادية، الامارات العربية المتحدة، كندا، بريطانيا، الجزائر، كندا، اندونيسيا, ايران، النرويج، ماليزيا).

هناك قلق متزايد لدى الدول الصناعية التي تستهلك كميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي لأن كمية الاحتياطي العالمي للنفط والغاز الطبيعي في العالم (لا تكفي لأكثر من خمسين عاماً)، وقد أشار مركز الطاقة العالمي في

تقرير له أن المخزون النفطي في العالم في بداية ٢٠٠٣ لا يزيد عن (١,٢ تريليون برميل من النفط) وحوالي (٥٥٠٠ تريليون ـ قدم مكعب) من الغاز الطبيعي، وحسب هذا التقرير يتواجد أغلب المخزون النفطي في (السعودية، العراق، كندا، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، ايران، فنزويلا، روسيا الاتحادية، ليبيا، نيجيريا). أما أغلب مخزون الغاز الطبيعي فيتواجد في (روسيا الاتحادية، ايران، قطر، السعودية، الولايات المتحدة الامريكية، العراق، الجزائر، فنزويلا، نيجيريا).

كان خبراء النفط قد قدّروا عام ٢٠٠١, أن مخزون الاحتياط العالمي للنفط لا يكفي لأكثر من ٤٤ سنة، أي أنه يكفي لغاية عام ٢٠٤٥ اذا ما تم انتاجه بالطاقة الحالي، واذا لم يتم أكتشاف احتياطات نفطية جديدة في العالم أو بدائل لها لغاية عام ٢٠٤٥. أما مخزون الغاز الطبيعي فانه يكفي لمدة لا تزيد عن ٦٥ سنة، أي انه ينضب بحلول عام ٢٠٦٦. لقد إعتمد التقرير السابق حول مخزون الإحتياطي العالمي الحالي للنفط والغاز على نظرية وضِعَت في السبعينيات من القرن الماضي، الا أن تطور التكنولوجيا وعلوم الجيولوجيا بفروعها المتنوعة قد أدت الى اكتشاف الكثير من حقول النفط والغاز الطبيعي، وتسهيل عمليات الإستخراج والإنتاج بفعل تطور أساليب حفر الابار (الحفر العمودي والحفر الافقي) الى أعماق تصل الى حوالي عشرة كليومترات تحت سطح الارض (اليابسة) وتحت (قاع اعماق البحار والمحيطات).

هناك ثلاثة عوامل تتحكم على مخزون النفط والغاز الطبيعي، وهي: صفات الصخور الحاملة للنفط (المخازن النفطية)، التكنولوجيا والاقتصاد. علماً أن تطور الصناعة وتطبيق نتائج الدراسات والبحوث العلمية حول مصادر الطاقة لا يمكن أن يؤدي إلى تغيير خصوصيات الصخور الخازنة للنفط والغاز الطبيعي.

تتمكن الصناعة من إنتاج تكنولوجيا جديدة متطورة يمكن بواسطتها من استخراج أكبر كمية من النفط والغاز الطبيعي في الصخور الخازنة للنفط

والغاز الطبيعي، الا ان تكاليف الإنتاج والنقل من منابعها (الدولة) الى الاسواق العالمية هي التي تتحكم في النهاية على طاقة الانتاج، حيث تختلف تكاليف استخراج النفط والغاز من موقع لآخر، ومن دولة لأخرى، حسب خصوصيات التراكيب الجيولوجية ومكوناتها، وما تحمله من النفط والغاز الطبيعي، وطاقة انتاج الآبار في الحقول وعمقه وكمية ونوعية النفط والغاز الطبيعي فيها، ومن هنا يمكن الإشارة الى أن كلفة إستخراج برميل من النفط في العراق لاتتجاوز ٠,٧ دولار للبرميل الواحد في كردستان العراق. وتصل الى حوالي ٢ دولارفي جنوب العراق وفي السعودية وفي دول الخليج الاخرى، والى حوالي٧-٨ دولار للبرميل الواحد في بحر قزوين، وترتفع الى ما بين ١٥- ١٧دولار للبرميل الواحد في بحر الشمال. كما أن كمية الاحتياط النفطي في العراق تصل حاليا الى حوالي ١١٢,٥ مليار برميل. ويتوقع خبراء النفط والجيولوجيا أن كمية مخزون النفط في العراق ستزيد عن كمية احتياط النفط في السعودية التي تحتل حاليا المرتبة الاولى في العالم من حيث الاحتياط العالمي للنفط، اضافة الى أن حقول النفط في العراق مرتبط بالموانئ العالمية في البحر الابيض المتوسط والخليج، وعليه سيصبح العراق خلال عقد مقبل الى أكبر دولة منتجة للنفط في العالم، اضافة الى كونه غنياً بالغاز الطبيعي الذي لم يتم لحد الآن ـ وللأسف ـ وضع استراتيجية جديدة عصرية لإستثمار هذه الثروة الهائلة للغاز الطبيعي في العراق، وتسخيرها في بناء العراق وفي خدمة الشعب العراقي بنسيجه المتنوع.

تمتلك المنطقة النفطية في الشرق الاوسط، ومنها العراق، أفضل الخصوصيات المناسبة والمهيئة لإحداث قفزة نوعية متطورة في التنمية، ففي العراق وبالرغم من التراكمات السلبية التي ألحقت بهذا البلد وبشعبه خلال عهد النظام البائد، والمتمثلة بالديون و تدمير الإقتصاد الوطني وتشويه العلاقات الإجتماعية، تبرز مهمة إزالة آثار الديكتاتورية وإعادة الإعمار، ومهمة بناء الانسان العراقي الجديد، وهذه المهمات من الصعب تحقيقها خلال

عقد او عقود. و قد دفع الوضع القائم وسيدفع الحكومة العراقية الجديدة إلى التعامل مع الواقع من أجل تسخير الثروات الطبيعية لخدمة الشعب العراقي، ولا يمكن تحقيق هذه المهمة الا من خلال بناء نظام ديمقراطي فيدرالي موحد كفيل بعدم تكرار نظام الحزب الواحد والشخص الواحد. وهذا النظام الجديد سيكون قادراً، اذا ما تم انشائه عمليا بروح وعقلية حضارية عصرية يناسب مع التطورات والتغيرات التي طرأت وستطرأ على المنطقة والعالم، حينئذ سيختلف النظام العراقي الجديد عن بقية الأنظمة الشمولية في المنطقة وسيصبح نموذجاً فريداً في المنطقة، وعليه فإن كل ما جرى ويجرى منذ سقوط النظام من تخريب وأعمال إرهابية ما هو الا محاولات يائسة لإعادة نظام ديكتاتوري شمولي بلباس ديني متطرف أو قومي شوفيني، يشبه النظام البائد في تعامله مع الشعب العراقي. يتناسى هؤلاء المخربين أن النسيج العراقي المتنوع لا يتحمل الا نظاما ديمقراطيا فيدراليا موحدا، يكون فيه القانون والدستور العصري أساساً للحكم، ويُسَخّر قبل كل شئ موارد البلد لخدمة الانسان العراقي الذي فقد أكثر من نصف عمره في ظل أشرس نظام عرفته البشرية.

لتحقيق استثمار عقلاني للثروات الطبيعية ومنها (النفط والغاز الطبيعي) في العراق الجديد، لابُدَّ من تفعيل دور العراق الجديد في مواجهة الازمة العالمية للنفط والغاز الطبيعي من خلال الاستفادة من التكنولوجيا النفطية الحديثة وعن طريق التعاون والتعامل مع الشركات والمؤسسات التي تعمل في هذا المجال، مع تفهم كون أغلبها مرتبطة بالقرار السياسي للدول الصناعية التي تتحكم بشكل عام على مفاصل الاقتصاد العالمي. لذا من الضروري رسم استراتيجية واضحة شفافة ومكشوفة حول كيفية استثمار الثروات الطبيعية في العراق الجديد ومنها أستثمار النفط والغاز الطبيعي، تحدد من خلالها الجهات التي ينبغي التعامل معها، وفق ما تتطلبه مصالح الشعب العراقي، مع التأكيد على ضمان وضع آليات السيطرة والرقابة الدقيقة

على وارداتها ونشرها في وسائل الاعلام بشكل مكشوف أمام الشعب العراقي، لتجنب تكرار ظاهرة الفساد المالي وظاهرة شراء الضمائر، كما كان في زمن العهد البائد.

مثل هذه الاستراتيجية سترفع من مكانة العراق الجديد محلياً وإقليمياً وعالمياً، وستؤدي إلى تعزيز النجاحات في تطبيق النظام الديمقراطي الفيدرالي الموحد في العراق، والملائم مع التنوع القومي والخصوصيات الثقافية في العراق، وهذا ما يوفر أفضل السبل لتحقيق الأمن والإستقرار والرفاهية، إضافة إلى خلق الأجواء المناسبة والمنسجمة مع مصالح الدول والشركات متعددة الجنسيات ومسألة إشراكهم في تطور قدرات العراق. تدرك الدول الصناعية جيدا مكانة العراق في ظل التحولات والمستجدات والتغيرات الجديدة والمرتقبة، وما يفرزها من أزمات خطيرة، ومنها أزمة مصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي)، ووجود المصالح المشتركة بين العراق الجديد ودول العالم ومنها الدول الصناعية، وبالأخص الدول التي ساعدت الشعب العراقي في الخلاص من كابوس النظام البائد. تتوجه أنظار تلك الدول في الوقت الحاضر الى العراق لمساعدة الشعب العراقي في بناء عراق جديد، تنمو وتتطور فيه الخصوصيات التي تجعل من العراق نموذجاً متطوراً في المنطقة، وليساهم بروح المسؤولية العالية في حل الكثير من الازمات التي تواجه النظام العالمي الجديد، ومنها أزمة النفط والغاز الطبيعي.

نفط العـراق ينقذ الدول الصناعيـة من قلقـهم الناجم من أرتفـاع أسعار النفط

يمكن فهم وتفهم وأستيعاب الابعاد الحقيقية لدور النفط في الاقتصاد العالمي بأعتبارها أحدى أهم وأبرز مصادر الطاقة في العالم التي تتعرض بين الحين والآخر الى ارتفاع اسعارها بشكل حاد ومفاجئ كما حدث في السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي، كالحضر العربي على صادرات النفط في عام ١٩٧٣ الذي ادت الى ارتفاع اسعار النفط الى حوالي ٥٠ دولار للبرميل الواحد، وفي اعقاب الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ وفي بداية الحرب الايرانية العراقية التي ارتفع اسعار النفط في عام ١٩٨١ الى ٧٣ دولار للبرميل الواحد, كما أرتفع اسعار النفط في حرب الخليج (احتلال وتحرير دولة الكويت الشقيقة)، وكان من المتوقع أن ترتفع اسعار النفط بشكل حاد اثناء عملية تحرير العراق عام ٢٠٠٣ الا ان الحرب لم تدوم طويلا بسبب سقوط النظام البائد بسرعة، واخيرا ارتفع اسعار النفط الى حوالي ٥٠ دولار بسبب جملة من الاحداث، منها (زيادة الطلب على العرض في الاسواق

النفطية، انخفاض سعر الدولار مقابل العملات المتداولة، الاعمال الارهابية التي تعرضت لها المنشئات النفطية وشبكات انابيب نقل النفط من الحقول النفطية الى الموانى البحرية)، يتوقع بأن العمليات الارهابية لم تدوم طويلا بسبب تصلب مواقف الحكومة العراقية من العناصر والقوى التي كانت تقف وراء ذلك وتدخل المرجع الشيعي اية الله العظمى السيستاني في وضع حد تلك الاعمال، وكان ذلك انتصارا للشعب العراقي وللحكومة العراقية وللدول الصناعية الكبرى وخسارة للقوى المعادية للسلم والامن والاستقرار في المنطقة.

تتداخل في كثيرمن الاحيان بعض من اهم العوامل الاساسية التي تقف وراء ارتفاع اسعار النفط، ومن ابرز تلك العوامل تكمن في:

١ - ارتفاع الطلب العالمي للنفط بسبب نمو معدل استهلاك النفط التي ارتفع خلال العام الجاري بمعدل ٣٪، هذا ما يمثل إرتفاعا حادا في الاستهلاك النفطي مقارنة مع السنوات الماضية، حيث تستهلك الولايات المتحدة حوالي ٢٥٪ من مجموع الاستهلاك العالم للنفط وهو ما يعادل بحوالي ٢٠ مليون برميل في اليوم.

٢ - استهلاك الصين النفط بكميات هائلة بسبب نمو اقتصادها، حيث يستخدم مشتقات النفط في اغلب مجالات الحياة (الصناعات البتروكيميائية المتنوعة)، ارتفع جراء ذلك واردات الصين من النفط بنسبة ٢١٪ خلال النصف الاول من هذا العام مقارنة بعام ٢٠٠٣، كما كان من المتوقع ان ترتفع واردات الهند من النفط بحوالي ١١٪ خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بموجب الاحصائيات التي نشرت من قبل شركة النفط الهندية. ان الازدياد المفرط لأستهلاك النفط من قبل الدول الثلاثة (الولايات المتحدة الامريكية، الصين والهند) سوف يزيد من ارتفاع الطلب العالمي على النفط في الوقت الذي لا يوجد بوادر تضمن ارتفاع الانتاج العالمي من النفط لسد الفراغ الذي سينجم عن زيادة الطلب العالمي مما سيؤدي الى

ارتفاع اسعار النفط، لاسيما اذا تزامنت وتشابكت معها عوامل اخرى، منها (التوترات الجيوسياسية، تاثير الطقس، تذبذب سعر الدولار) وخاصة من المناطق النفطية، ومن ابرزها (دول الشرق الاوسط النفطية، دول حوض بحر قزوين، روسيا الاتحادية وغيرها من الدول النفطية المهمة).

٣- تشير توقعات الخبراء بصدد ارتفاع اسعار النفط العالمي الى تأثير التوترات الجيوسياسية والمتمثلة بالدرجة الاولى بالتوترات المستمرة في الشرق الاوسط مما سيؤثر سلبا علي دول منظمة اوبك، ومن ابرز تلك الدول هي (المملكة العربية السعودية، العراق)، اضافة الى الاوضاع الغير المستقرة سياسيا في كل من (فنزويلا ونيجيريا) مما صعب وسيصعب على اعضاء دول اوبك من تلبية الطلب العالمي للنفط وتأمينها على المدى القريب والبعيد أضافة الىالازمات التي تتعرض لها الشركات النفطية العملاقة، وهنا يمكن الاشارة الى تأثير شركة (يوكوس النفطية الروسية) التي تنتج اكثر من ١,٧ مليون برميل في اليوم والتي تعرض الى مشكلة بسبب الخلافات بينها وبين الحكومة الروسية حول المسائل المتعلقة بالنفط والضرائب والرسوم الكمركية على الشركات النفطية الروسية.

٤- يؤشر خبراء الاقتصاد بأن تذبذب سعر صرف الدولار وهي العملة التي يحدد بها سعر النفط لها تاثير على تذبذب اسعار النفط، حيث ادت وسؤدي انخفاض سعر الدولار بشدة امام العملات الاخرى كان وسيكون سببا في أرتفاع أسعار النفط. تشكو دول منظمة اوبك ومن حقهم من حرمانهم من جزء مهم من القدرة الشرائية للدولار في الوقت الذي تستورد دول اوبك جزأ كبيرا من احتياجاتهم بالعملة اليابانية (اللين الياباني) او بعملة الاتحاد الاوربي (اليورو) وغيرها من العملات الاجنبية. كما ان السياسات المالية في الدول الصناعية الكبرى خصوصا فيما يتعلق بأسعار الفائدة ادت الىالمساهمة في ارتفاع اسعار النفط كما ان الضرائب

العالية على المنتوجات النفطية (البنزين) في دول الاتحاد الاوربي قد ادت الى ارتفاع سعر البنزين في تلك الدول، وترتفع الاسعار بشكل ملحوظ خلال الازمات النفطية، وهنا يمكن الاشارة الى ان الولايات المتحدة الامريكية تفرض حوالى ٢١٪ من سعر ليتر من البنزين، بينما تفرض دول الاتحاد الاوربي حوالي ٧٠٪ ومنها هولندا، ولذا ارتفع سعر ليتر من البنزين الى حوالى (٠,٤٢ يورو) في امريكا مقابل (١,٢٧-١,٣٠ يورو) في هولندا، كما جاءت في التقرير الذي اعده (يورون دي بور) في مجلة – ئيلسفير الهولندية الصادرة في ٢٨,٨,٢٠٠٤، كما اشارت في تقريره الى ان احدى اسباب ارتفاع اسعار الوقود في اوربا - هولندا يعود الى الضرائب العالية المفروضة على الوقود بحجة التقليل من استخدام الوقود ومن معالجة تلوث البيئة التي تنجم من استهلاك الوقود (النفط)، وقد طلب خلال مؤتمرات الطاقة والبيئة الدول المستهلكلة الصناعية للنفط (امريكا، دول الاتحاد الا وربي، اليابان) من الدول المنتجة للنفط في تقديم ضرائب تلوث البيئة والتي تعرف بـ (ضريبة الكاربون).

٥- العامل النفسي لدى دول اعضاء اوبك من تكرار مأساة التسعينيات من القرن الماضي التي انخفض سعر برميل النفط الى ما بين (٥- ١٠ دولار للبرميل الواحد), وهذا ما شكل وسيشكل كابوسا لتلك الدول المصدرة للنفط التي تعاني اغلبها من ازمات مالية كبيرة، حيث تعاني اغلبها من الزيادة السكانية وبالتالي لا تتمكن تلك الدول من مواجهة الازمات الحادة، وخاصة في ظل النظام العالمي الجديد، حيث تعاني اغلب تلك الدول المنتجة للنفط من غياب المناخ الديمقراطي فيها مما سيزيد على حكوماتها ضغطا قد تهدد مستقبل بعض الانظمة في بعض دول اعضاء اوبك عاجلا أم آجلآ.

٦- تأثير الطقس على أسعار النفط, ارتفاع سعر الخام الامريكي الخفيف بمقدار ٢$ للبرميل الواحد، أي ما يعادل ٤٪ من سعر الخام بسبب موجة

البرد التي تعرضت مؤخرا في المناطق الشمالية من أمريكا, كما نشرت ذلك في جريدة الشرق الاوسط بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٣ العدد ٩٥٨٤.

٧- التنبؤات المخيبة للمعروض النفطي في الدول المنتجة خارج منظمة اوبك، اضافة الىعدم وجود علامات على ان مخزونات النفط تزداد بشكل يتجاوز الغطاء المطلوب لتلبية الطلب لمدة ٥٢ يوما، وهو أقل من الغطاء العام للمخزون النفطي والتي تكفي لمدة ٥٦ يوما.

يتوقع خبراء النفط بأن الوضع القائم للنفط وتعامل الدول الصناعية مع الدول المنتجة للنفط ومنها دول اعضاء اوبك قد يؤدي الى تردد منظمة اوبك من تحسين وتطوير طاقاتها الاستعابية الاضافية لسد العجز والحفاظ بين الطلب والعرض- الاستهلاك، وتاتي في مقدمتها دور (المملكة العربية السعوية، العراق، ايران وفنزويلا) بأعتبارهم من اكبر الدول المنتجة للنفط في منظمة اوبك ولهم القدرة على زيادة طاقة الانتاج النفطي لها اذا قللت الضغوطات المباشرة والغير المباشرة عليهم، واذا ما حدثت فيها تغيرات تنسجم مع رياح الديمقراطية المعاصرة التي تهب على العالم اجمع.

تتداخل وتتشابك اغلب هذه العوامل التي تؤثر على اسعار النفط قد ادت وستؤدي الى تعرض السوق النفطي العالمي الى ازمات وخاصة في ظل الاجواء التي ادت وستؤدي الى توتر الاوضاع السياسية في الدول المنتجة للنفط، ولاسيما في الدول التي لها دور ملحوظ في ذلك ومنها العراق، حيث ادت توقف تصدير النفط العراقي لمدة اسبوع في الاونة الاخيرة بسبب الاعمال الارهابية التي تعرضت لها المنشئات النفطية العراقية الى ارتفاع حاد في اسعار النفط والتي وصلت الى حوالي ٥٠ دولار للبرميل الواحد مما اقلق العالم اجمع وخاصة الدول الصناعية الكبرى التي تعتمد مصادر طاقاتهم الرئيسية على النفط، في الوقت الذي تتزايد الطلب على النفط الخام لاسيما في ظل الاوضاع التي ادت وستؤدي في بعض مناطق انتاج وتصدير النفط الى انقطاع في أمدادات النفط. الجدير بالذكر تلجأ المملكة العربية السعودية بارتفاع سقف

انتاجها النفطي عندما تقل صادرات نفط العراق بسبب ما تتعرض المنشئات النفطية الى الاعمال الارهابية، هذا التعامل السعودي يهدد سقف حصص انتاج النفط في دول منظمة اوبك، وسيؤدي الى انخفاض سعر النفط من خلال ايجاد التوازن بين العرض والطلب، هذا من جهه, ومن جهه أخرى، فأنها تؤثر على العراق لما تعرض ويتعرض لها منشئاتها النفطية الى الاعمال الارهابية وتقلل الضغط على الدول المستهلكة للنفط وخاصة الدول الصناعية بالوقوف بشدة ضد الاعمال الارهابية في العراق, لأن المملكة العربية السعودية تقوم بسد النقص من النفط في السوق العالمي للنفط. اعتقد بأن الدول الصناعية سوف تشارك جميعا بجدية متى ما تعرضت السوق النفطي العالمي الى ازمة للوقود/النفط بسبب ما تعانيه المنشئات النفطية العراقية الى التخريب والتوقف عن تصدير النفط سيؤدي الى ارتفاع شديد في أسعار النفط ويتوقع الخبراء بأن سعر النفط سيصل الى حوالي ٨٠ دولار للبرميل الواحد على شرط ان لا تقوم جهة اخرى (دولة اخرى- السعودية) في ارتفاع سقفها الأنتاجي لسد النقص في الانتاج العالمي للنفط، ولذا من الضروري ان تتم مناقشة هذا الموضوع في أجتماعات منظمة اوبك التي سوف تعقد في مدينة أصفهان/ ايران بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٦ لمعالجة الموضوع، ولايمكن ان تقبل العراق ان تكون ذلك على حساب الشعب العراقي ويبقى العالم شبه متفرجا من الاعمال الارهابية التي تتعرض لها الشعب العراقي وثرواته الطبيعية.

تشير التقارير العلمية بصدد استخراج النفط من باطن الارض، الحقول النفطية في العالم يتم أستهلاكه يوميا من دون وجود فائض لكي يتم استخدامها في الازمات الحادة وقد ادت تراجع الشركات النفطية الكبرى من عدم الحفاظ على مخزونات للنفط الخام في مراكز التخزين التابعة لهم الى تعميق الازمة وادت وستؤدي ذلك الى تعرض السوق النفطي العالمي الى أزمات مفاجئة يؤدي ذلك الى ارتفاع اسعار النفط.

تتطلب مثل هذه الاوضاع التي تقلق العالم اجمع وفي مقدمتها الدول الصناع الكبرى على اتباع سياسة تتسم بالتواضع وتخدم مصلحة الدول المنتجة والمستهلكة للنفط كفيلة على دعم الدول المنتجة للنفط من تحسين وتطوير طاقاتهم الانتاجية من اجل الحفاظ بين كمية الانتاج والاستهلاك اليومي للنفط في العالم ولو بحدها الادني، وبخلاف ذلك سوف تعرض الدول الصناعية ومنها الولايات المتحدة الامريكية الى تراجع في النمو الاقتصادي لها، وان تاريخ الازمات النفطية خلال العقود الاربعة الاخيرة تؤكد على ذلك، ومن هذا المنطلق يؤكد معظم المحللين والمختصين في مجال النفط (الانتاج والاستهلاك) بأن خسائر الدول الصناعية كانت ستكون اكثر من خسائر الدول المنتجة على لمدى البعيد. لذا من الضروري عدم أهمال دور الدول المنتجة للنفط، وخاصة الدول التي لها وزن ملموس في السوق النفطي العالمي على المدى القريب و البعيد، وهنا يأتي دور العراق الجديد المهم في مواجهة ازمة الطاقة العالمية من النفط، السؤال الذي يطرح هنا نفسه:

(كيف يجب ان يكون شكل وهوية النظام العراقي الجديد لكي تتمكن من صيانة الامن والاستقرار فيها وفي المنطقة وسيؤدي الى ارتفاع طاقاتها الانتاجية التي تمتلك ثاني احتياطي النفط العالمي فيها ولها القابلية على ارتفاع طاقة انتاجها الى مابين (٦-١٠ مليون برميل في اليوم) خلال عقد من الزمن وتتمكن حينئذ من انقاذ العالم ومنها الدول الصناعية من ازمات النفط المقبلة؟).

بالتأكيد، يجب ان يكون شكل وهوية العراق الجديد انعكاسا واقعيا للنسيج العراقي المتنوع عرقيا وثقافيا وحضاريا وذلك من خلال الاعتراف بمكوناته وعناصره الحقيقية لكي لا تتكرر ثانية تجربة انشاء الدولة العراقية التي ولدت على التركيبة الخاطئة وتشكلت حقا ضد رغبة أغلبية سكانها، وهذا هو اهم درس تاريخي للدولة العراقية، وادركت القوى الوطنية ذلك، وما جاء من ترسيخ شكل وهوية العراق الجديد في الدستور العراقي

المؤقت ما هو إلا ادراك لفهم واقع المجتمع العراقي بنسيجه المتنوع، ولايمكن للعراق ان يستقر الا اذا حصل نوع من التوازن في أقتسام السلطة بين الفئات الاساسية التي يشكله المجتمع العراقي، ومن هذا المنطلق يجب ان يكون العراق الجديد عراقا ديمقراطيا فيدراليا موحدا قادرا على ترسيخ الامن والاستقرار والعدالة والمساواة لكافة ابناء شعبها من خلال أنشاء دولة الدستور والقانون التي تقوم بتوفير الاجواء المناسبة في تسخير العقول البشرية وثروات العراق الطبيعية لخدمة بناء وتطور ولرفاهية الشعب العراقي بنسيجه المتنوع، مثل هذا النظام فقط يتمكن من توفير الاجواء المناسبة لتحويل العراق الجديد الى اكبر موقع اقتصادي وتجاري واهم نموذج للديمقراطية في المنطقة اجمع وسيتمكن من تفعيل دورها في حل الكثير من الازمات المحلية والاقليمية والعالمية ومنها (ازمة مصادر الطاقة - النفط والغاز الطبيعي) بحكم خصوصياتها وغناها بمصادر الثروات الطبيعية، ومن ابرزها النفط والغاز والمياه الذي يشكل عصب الحياة بمجمل معانيها، في الوقت الذي يزداد الطلب العالمي على مصادر الطاقة (النفط) وتتجه انظار الدول الصناعية الى الدول والمناطق الغنية بهذه الثروة الاقتصادية، والعراق الجديد في مقدمة تلك الدول والمناطق الغنية بالنفط، وقد كان موقع العراق الاقتصادي قد دفع اغلب الدول الصناعية بالرغم من اختلاف في مواقفهم وخلفيات علاقاتهم السابقة مع النظام البائد طيلة اكثر من ثلاثة عقود في مساندة ودعم التغيرات التي جرت وتجري في العراق الجديد بهدف حماية وتعزيز مصالحهم الاقتصادية وهذا ما ادى الى بروز الخلافات المخفية بين الكثير من الدول الصناعية ضمن نطاق هذا الصراع وانعكس هذا الى حداً ما سلبا على مجريات التطورات والتغيرات التي كانت من المفروض ان تجرى بسرعة اكبر وبفعالية اقوى، كان بأمكانها القضاء بسرعة على التيارات والقوى المناهضة لهذا التغير الديمقراطي في العراق الجديد وفي وضع حد للتدخلات الاقليمية في تمويل الارهاب في العراق، اعتقد بان تهديد المنشئات النفطية العراقية من قبل

القوى الارهابية وتأثيرها السلبي على السوق النفطي العالمي وبالتالي على اقتصاد الدول الصناعية الكبرى وعلى الشعب العراقي بسبب تعرض هذه الثروة الوطنية الى الخطر قد خلقت الارضية التي شجعت القوى لداخلية العراقية المتنوعة الى دعم ومساندة الحكومة العراقية المؤقت والى تحسن مواقف بعض الدول الصناعية من التغيرات التي جرت وستجري في العراق الجديد بعد ان ادركوا بأن تذبذب مواقفهم قد يؤدي الى تنشيط الاعمال الارهابية ويتوسع نطاقها وبالتالي تهدد منابع ومصادر مقومات الاقتصاد العالمي ومنها النفط في مقدمة تلك المصادر بأعتبارها واحدة من أهم وارخص مصدر من مصادر الطاقة في العالم، وان عدم ضمان هذا المصدر الحيوي سيهدد اقتصاد دول العالم عامة واقتصاد الدول الصناعية الكبرى خاصة باعتبارهم المستهلكين الرئيسين للنفط في العالم.

منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) وآفاق مستقبلها في ظل العراق الجديد

نشرت على صفحات الانترنيت
للبارتي، صوت العراق، قامشلو

▪ نشوء اوبك وتطورها

لقد ادت حاجة الدول المنتجة والمصدرة للنفط في نهاية الاربعينيات الى ايجاد آلية عمل للتعاون المشترك بين الدول المنتجة والدول المصدرة للنفط في مجال البحث والتنقيب عن النفط، ومن هذا المنطلق، قدمت فنزويلا دعوة في عام ١٩٤٩ الى كل من (ايران, العراق، الكويت والمملكة العربية السعودية) لطرح مشروع التعاون المشترك بين تلك الدول النفطية في مجال البحث والتنقيب وتبادل الخبرات العلمية، تبلورة هذه الفكرة في سنة ١٠٥٩ بعد ان ازداد ضغوط الشركات النفطية في التحكم على اسعار بيع النفط والتي كانت تتعرض للتذبذب مابين (٥-٢٥ سنت للبرميل الواحد) في فنزويلا وبحوالي (١٨ سنتا للبرميل الواحد) في الدول النفطية في منطقة الشرق الاوسط، واتسع مجال

حركة الشركات النفطية بالتحكم والتلاعب باسعار النفط حسب مصالحهم مما ادى الى عقد اول مؤتمر عربي للنفط في القاهرة، واعقبتها دعوة رسمية من العراق موجهة الى كل من (الكويت، ايران، المملكة العربية السعودية وفنزويلا) لعقد اجتماع مشترك خلال الفترة (١٠-١٤ أيلول ١٩٦١) لدراسة أساليب السيطرة والتحكم على الانتاج النفطي وعلى اسعار النفط، اضافة الى تطوير العلاقات النفطية فيما بينهم، انتهت اجتماع الدول الخمسة في بغداد بأعلان منظمة الدول المصدرة للنفط في ١٤ ايلول ١٩٦١ والتي تعرف بـ (اوبك)، وهذه الدول الخمسة تعتبر من الدول الاساسية في أنشاء منظمة اوبك. اعترفت بها منظمة الامم المتحدة في ١٩٦٢/١١/٦ بقرارها المرقم (٦٣٦٣) مما ادى الى تسارع انضمام ثمانية دول اخرى اليها وهي (قطر-١٩٦١، اندونيسيا-١٩٦٢، ليبيا-١٩٦٢، الامارات العربية المتحدة-١٩٦٧، الجزائر -١٩٦٩، نيجيريا-١٩٧١، اكوادور (١٩٧٣-١٩٩٢) وكابون -١٩٧٥-١٩٩٤)، لتشمل دول من (الشرق الاوسط, جنوب شرق آسيا، افريقيا، امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي).

عقد اوبك مؤتمره الثاني في مدينة جنيف /سويسرا في مايس ١٩٦٢ وانشأ مقره الرئيسي في مدينة جنيف، وتم نقلها الى مدينة فينا /النمسا في ١٩٩٥/٩/١. قررت اوبك بعقد اجتماعين عاديين على الاقل في السنة تشارك فيها وزراء النفط، أو وزراء الطاقة للدول المشاركة في المنظمة مع عقد اجتماع على مستوى اعلى خلال كل سنتين بهدف تقييم الاوضاع وتطوير آليات العمل المشترك من جل التحكم على كمية الانتاج وعلى اسعار النفط. لقد تم عقد اكثر من ١٩٠ اجتماعا ومؤتمرا (عاما وأستثنائيا) لمنظمة اوبك. ترأس العراق في ٣ اجتماعات فقط (١٩٦١-١٩٨٦)، كان لها دور فيها قبل مجئ البعث على السلطة، وأهملت دورها في المنظمة في ظل نظام البعث نتيجة سياستها الهوجاء، كما ترأست المملكة العربية السعودية ٧ دورة، الكويت ٨ دورة، ليبيا ١٢ دورة، ايران ٩ دورة، الامارات العربية المتحدة ١٦ دورة، اكوادور ١٦ دورة، فنزويلا ١٩ دورة، اندونسيا ٢٣ دورة، الجزائر ٢٣ دورة ونيجيريا ٣٢ دورة

لأجتماعات منظمة اوبك. من هذه الارقام يمكن تقييم واهمية كل دولة وموقعها في السياسة النفطية، ولو كانت ادارة وقيادة اجتماعات منظمة اوبك تنطلق من احتياطي وطاقة الانتاج لكل دولة من دول الاعضاء، لأحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى ويليها العراق، أيران، الامارات العربية المتحدة والكويت قبل الدول الاخرى الاعضاء في منظمة اوبك.

لعبت منظمة اوبك دورا مهما في تحقيق الكثير من الانجازات في مجال التعاون المشترك بين دول الاعضاء وتوطيد علاقاتهم بهذه الدرجة او تلك مع الدول الصناعية عبر تنشيط دور الشركات النفطية التابعة والموالية للدول الصناعية في تطوير الكثير من تلك الدول (دول الخليج)، من خلال انشاء العشرات بل والمئات من المشاريع المتنوعة واكتشاف العديد من حقول النفط والغاز، وربطهم عن طريق انشاء خطوط انابيب نقل النفط والغاز بالموانئ البحرية وبالصهاريج التي توسعت اخيرا في اغلب دول منظمة اوبك التي لها حدود مع البحار والخلجان، ولا سيما في حوض الخليج بحكم ما تمتلكه من الاحتياطي الهائل من النفط في الدول المطلة على الخليج.

يتوقع الخبراء بأمكانية اجراء تحولات هامة في المناطق التي سوف تتحكم بدورها على قدرات الدول الصناعية اذا ما تمكنت تلك الدول من الحصول على نوع من حرية الاستقلال السياسي التي يصعب تجاوزها في هذه المرحلة لما تحملها كل دولةمن خصوصيات وما تحيط بها من مشاكل متنوعة والتي انعكست بصورة مباشرة او غير مباشرة على تحديد الاطار العام في استقلالية كل دولة من تلك الدول الاعضاء في منظمة اوبك.

انشأ اوبك صندوق اوبك للتنمية في عام ١٩٧٦ للتمويل الانمائي لبعض اعضاء اوبك وبعض, البلدان النامية الاخرى، تقوم المنظمة لتعويض بعض الدول الاقل نموا بسبب ارتفاع اسعار النفط، وقد تمكنت المنظمة لغاية كانون الثاني ٢٠٠١ على صرف مبالغ تقدر بحوالي (٤٠٤٣,٧ مليون دولار) على مشاريع متنوعة ومن مختلف المجالات.

▪ الاحتياط والإنتاج النفطي لمنظمة اوبك

تقدر كمية الاحتياط العالمي للنفط في نهاية عام ٢٠٠١ بموجب تقرير منظمة الطاقة العالمية بحوالي (١٠٧٤,٨٥٠ مليار برميل) وتمتلك دول منظمة اوبك بحوالي (٨٤٥,٤٢١ مليار برميل) أي بمعدل ٧٨,٧٪ من مجموع الاحتياط العالمي للنفط في العالم، تحتل السعودية المرتبة الاولى في العالم من حيث الاحتياط النفطي والذي يقدر بحوالي (٢٦٢,٦٩٧ مليار برميل)، وتليها العراق في المرتبة الثانية (١١٢,٥ مليار برميل)، ايران (٩٩,٠٨٠ مليار برميل)، الامارات العربية المتحدة (٩٧,٨٠٠ مليار برميل) والكويت على (٩٦,٥٠٠ مليار برميل).

يحتل العراق المرتبة الثانية من مخزون الاحتياط النفطي الفعلي والذي يقدر بحوالي (١١٢,٥) مليار برميل، اى بنسبة (١٠,٩٪) من الاحتياط العالمي، حيث يوجد في العراق ٧٤ حقلا نفطيا منتشرة في جميع أنحاء البلاد. هنالك ستة حقول عملاقة يحتوي كل منها على أكثر من خمسة مليارات برميل، و٢٣ حقلا كبيرا (من نصف مليار إلى اقل من خمسة مليارات برميل لكل منها) و٤٥ حقلا صغيرا (أقل من نصف مليار برميل لكل منها).

تشير المصادر الامريكية المتعلقة بالدراسات الجيولوجية ومن نتائج اعمال الحفر بوجود كميات هائلة من الاحتياط النفطي التي لم يتم اكتشافها لحد الان، وعليه تقدر المصادر الامريكية بأن حجم الاحتياط النفطي في العراق سيرتفع الى حوالي (٣٢٤) مليار برميل، وان نسبة عالية منها يتواجد في شمال العراق ضمن حدود (الحزام النفطي في كردستان العراق) والباقية في وسط وغرب وجنوب العراق، ولذا سيحتل العراق في المستقبل القريب المرتبة الاولى في العالم من حيث الاحتياط النفطي في العالم، ومن هذا المنطلق يتوقع الخبراء بعد سقوط النظام البائد الى ارتفاع سقف طاقة الانتاج العراقي من

النفط عن قريب الى حوالي ٣,٥ مليون برميل في اليوم مما سيزيد الضغط عن قريب على شبكة خطوط تصدير النفط الى الاسواق العالمية، يتوفع خبراء النفط في استحداث خطوط اخرى وتقوية طاقاتها لأن الانتاج النفطي سيرتفع بحلول عام ٢٠٠٦ الى حوالى ٦ مليون برميل في اليوم وسيصل الى اكثر من ١٠ مليون برميل بحلول عام ٢٠١٠.

توجد البقية الباقية من الاحتياط العالمي للنفط والتي تقدر بحوالي (٢٢٩,٤٢٩مليار برميل) أي بنسبة ٢١,٣٪ من الاحتياط العالمي في الدول الاخرى الغير الاعضاء في منظمة اوبك، ومن اهم تلك الدول الغنية والمنتجة للنفط هي (كندا، روسيا الاتحادية، الولايات المتحدة الامريكية، المكسيك، النرويج، عمان). يقدر الأحتياط النفطي للولايات المتحدة حوالي ٢٢مليار برميل وتمتلك ما يقارب من مخزونها الاحتياطي مابين (٧٠٠-٦٠٠ مليون برميل) التي تستعمل في الازمات النفطية التي يمكن ان تسد الفراغ اذا لم يستمر الازمة اكثر من شهر.

تقدر كمية انتاج النفط في نهاية عام ٢٠٠١ بموجب تقرير مركز الطاقة العالمية بحوالي (٧٦مليون برميل في اليوم)، وسيرتفع الطلب على انتاج النفط الى(٩٠,٦ مليون برميل في اليوم)في سنة ٢٠١٠ والى حوالي (١٠٣,٢ مليون برميل بحلول عام٢٠٢٠. تقدر طاقة انتاج النفط لدول منظمة اوبك بحوالي ٤١٪ من الانتاج العالمي وبحوالي ١٥٪ من انتاج الغاز الطبيعي، كما تقدر نسبة منظمة اوبك من التجارة النفطية بحوالي ٥٥٪ من مجموع التجارة النفطية العالمية. يتوقع خبراء النفط والطاقة بأرتفاع طاقة انتاج النفط لمنظمة اوبك الى اكثر من ٥٠٪ في الربع الاول من هذا القرن، بأعتبارها الوحيدة القادرة على سد فراغ طلب المستقبلي للنفط الذي سيرتقع سقف الطلب العالمي الى حوالي (٩٠,٦ مليون برميل) في اليوم بحلول عام ٢٠١٠، والسوال الذي يطرح نفسه هنا (من سيتمكن من انقاذ العالم من تلك الازمة الذي اذا لم يتم البحث حاليا عن

مصادرها سوف يتعرض الاقتصاد العالمي للخناق وسترتفع اسعار النفط الى ما بين (٥٠-٨٠ $ للبرميل الواحد)!.

الدول الغنية والقابلة على زيادة سقف انتاجها بحلول عام ٢٠١٠ التى لها القدرة من سد تلك العجز المتوقع هي (المكسيك، اكوادور، فنزويلا) التي يمكن ان ترفع من مجموع السقف الانتاجي بطاقة محدودة لا تتجازو (١٠,٥ مليون برميل /اليوم بحلول عام ٢٠٠٥، وهذا لايمكن ان ينقذ العالم من الازمة النفطية، ولذا ستلعب منظمة اوبك هذا الدور التي سوف تتحكم مستقبلا على السياسة النفطية وتأثيرها الدولي والعالمي بحكم تحكمها على احتياجات العالم من مصادر النفط، ومن هنا تكمن اهمية الدول الغنية بالاحتياط النفطي، لاسيما التي تمتلك احتياطات هائلة (المملكة العربية السعودية والعراق)، هذين الدولتين الوحيدتين التي لهما القدرة على سد تلك العجز المتوقع بحلول عام ٢٠١٠، لذا لابد من احداث تغيرات تؤهلهما على رفع سقف الانتاج الى الحد الذي يلبي احتياجات السوق العالمي للنفط.

لقد كانت هناك توازن بين الطلب والعرض النفطي في الاسواق العالمية خلال الفترة مابين (١٩٩٣- ٢٠٠٢)، حيث ارتقع الطلب العالمي على النفط من (٦٧,٣ مليون برميل /م.ب) في اليوم في عام ١٩٩٣ الى (٦٩,٩ م.ب) في عام ١٩٩٥ والى ٧٥,٥ م.ب في عام ٢٠٠٢، مقابل عرض النفطي في السوق العالمي بحوالي (٦٧,٨ م.ب) في عام ١٩٩٣ وحوالي (٦٩,٨ م.ب) في عام ١٩٩٥ وارتفع الى حوالي (٧٣,٩ م.ب) في عام ٢٠٠٢، وهذا التوازن بين العرض والطلب ادى الى الحفاظ على معدل سقف اسعار النفط والذي يتراوح مابين (٢٢ $ الى ٢٨ $ للبرميل الواحد)، بينما تذبذب سعر بيع النفط (الحد الادنى والاعلى) مابين (١٦ $ الى ٣٣ $ خلال الفترة مابين بداية عام ٢٠٠١ ولغاية اكتوبر عام ٢٠٠٣, ويعود السبب الى حرب تحرير العراق التي ارفعت اسعار النفط خلالها الى حوالي ٣٣ $ للبرميل الواحد، اضافة الى الاضراب في فنزويلا خلال تلك الفترة وعدم الاستقرار في نيجيريا بسبب الانتخابات الرئاسية، وأنخفاض سعر الدولار

مقابل العملات الاخرى, مما ادى اختلال التوازن بين الطلب والعرض النفطي في الاسواق العالمية. كما انخفضت اسعار النفط خلال شهري ١١ و ١٢ لعام ٢٠٠١ الى حوالي ١٦ $ للبرميل الواحد بسبب جملة من العوامل، منها زيادة العرض عن الطلب.

هناك عدة عوامل أساسية توثر على طلب النفط، ومن ابرزها (معدل النمو الاقتصادي العالمي وسياسات الدول المستهلكلة، الدعم الذي تقدمه الدول المستهلكة لتطوير مصادر الطاقة البديلة للنفط, الاتفاقيات والمفاوضات العالمية، وبألأخص فيما يخص بالبيئة (أتفاقية كيوتو), التقدم التكنولوجي الذي يهدف الى تقليل كمية النفط اللازم لأنتاج الوحدة الواحدة من أنتاج الطاقة الاجمالي، ومقابل ذلك، هناك عوامل تؤثر على العرض النفطي في الاسواق العالمية، منها (مستوى اسعار النفط واسعار مصادر الطاقة الاخرى البديلة للنفط، سياسات الدول المستهلكة للنفط، امكانية أكتشاف حقول نفطية جديدة, مستوى التقدم التكنولوجي التي تساعد على استغلال بعض المناطق الصعبة (المياه العميقة) حقول النفط والغاز في البحار والخلجان, طبيعة حركة المخزون النفطي الاحتياطي التي تسد النقص في الاسواق النفطية).

يقدر معدل أ نتاج دول منظمة اوبك لعام ٢٠٠٣ بحوالي (٢٧,٢٥٥ مليون برميل في اليوم/م ب) وكانت طاقة الانتاج التي تقاس بـ مليون برميل في اليوم كما هو (الجزائر -١,٢, اندونسيا -٠,٩٩٥, ايران -٣,٧٥٠, الكويت -٢,١, ليبيا -١,٤٢٥, نيجيريا -٢,٢, قطر -٠,٧, السعودية -٨,٣, الامارات العربية المتحدة -٢,٢٤٠, فنزويلا -٢,٥ والعراق -١,٨٥٠. كما كانت طاقة اوبك التجارية تقدر بحوالي (٣٠,٦٩٠ مليون برميل في اليوم)، وفي المقابل يقدر احتياط النفط في الدول التي تقع خارج اوبك بحوالي ٢٠٪ من مجموع الاحتياط العالمي للنفط، بينما تنتج حاليا تلك الدول حوالي ٤٠٪ من الانتاج النفطي العالمي، وستعجز تلك الدول عن قريب من الاستمرار في أنتاج تلك الكمية من النفط مما

سيعكس سلبا على السوق النفطي، لأنه سيحدث أختلال حاد بين الطلب والعرض للنفط في الاسواق العالمية، مما سيؤدي بدورها الى تعمق أزمة النفط, ولذا تشير أغلب التقارير بأحتمال شديد في تصاعد اسعار النفط مما سيهدد الاقتصاد العالمي, تدرك الدول الصناعية ذلك جيدا, لذا يبحثون من الآن عن بدائل لسد النقص المرتقب من النفط في الاسواق العالمية

تشير الاحصائيات العملية من مركز منظمة الطاقة العالمية بأحتلال النفط المرتبة الاولى لمصادر الطاقة خلال الفترة (٢٠٠٠ لغاية ٢٠١٠), حيث تشكل النفط مابين (٤٠,٣-٤١,٣٪) من مصادر الطاقة، الغاز الطبيعي على (٢٢,٤-٢٤,١٪), الفحم الحجري (٢٦,١-٢٦,٢٪) الطاقة النووية على (١٠,٣-٩,٣٪) من مجموع مصادر الطاقة في العالم، ومن هنا تكمن اهمية اكبر الدول المنتجة للنفط التابعة لمنظمة اوبك والدول الغير الاعضاء في منظمة اوبك، اضافة الى تغيير ادوار الدول بحكم تغير طاقة انتاجها النفطي على المدى القريب، لذا يتواجد صراع على مستوى السياسة النفطية في العالم في محاولة التحكم على الدول ذات الطاقة الانتاجية العالية, وهنا تبرز حاليا استمرار دور المملكة العربية السعودية باعتبارها من اكبر الدول المنتجة للنفط والتي تقدر حاليا بحوالي (٧,٨٨٩-٨,٣٠٠ مليون برميل في اليوم) ولها من الامكانية برفع طاقتها بحوالي (١١ مليون برميل في اليوم) لسد الفراغ الذي نجم وربما سينجم مستقبلا من نقص مفاجيء لمنظمة الدول المصدرة للنفط اوبك، كما حدث في حرب الخليج، وتليها روسيا الاتحادية التي تنتج حوالي (٦,٧٣٠ مليون برميل في اليوم) وتليها الولايات المتحدة الامريكية التي تنتج حوالي (٥,٨٠١ مليون برميل في اليوم)، وتنتج ايران بحوالي (٣,٥٧٢ مليون برميل في اليوم)، كما تنتج الصين على حوالي (٣,٢٩٧ مليون برميل في اليوم). الجدير بالذكر، ان احتياطي الدول (روسيا الاتحادية، الولايات المتحدة، الصين) قليلة لا يتمكنون لفترة طويلة من مواصلة الانتاج بتلك الطاقة المبينه اعلاه، ومن هنا سيأتي دور العراق الذي كان ينتج حوالي (٣,٥٠٠ مليون برميل في اليوم) قبل حرب

الخليج، وكان انتاجه حوالي (٢,٨ مليون برميل) خلال خمسة سنوات الاخيرة وله الامكانية من رفع طاقة انتاجه الى (٣,٥٠٠ مليون برميل في اليوم) خلال السنة المقبلة والى حوالي (٥-٦مليون برميل في اليوم) بحلول عام ٢٠٠٦، ويتوقع الخبراء بأرتفاع طاقة انتاج النفط في العراق بحلول عام ٢٠١٠ الى حوالي (١٠ مليون برميل في اليوم)، وهذا ما سيزيد من اهمية ودور وتأثير العراق على المستوى الاقليمي الدولي والعالمي.

اعتقد بأن غنى العراق بـ (النفط والماء) من اهم الاسباب التي شجعت الدول المشاركة في مؤتمر مدريد على المشاركة في اعادة اعمار العراق بعد سقوط النظام البائد من اجل ايجاد موقع لهم في هذه الدولة الغنية بمصادرها الطبيعية (النفط والماء) اللذان سيصبحان مفتاحا في حل الكثير من مشاكل هذا القرن.

▪ تأثير منظمة اوبك على اسعار النفط العالمي

هناك الكثير من العوامل والاسباب المباشرة والغير المباشرة التي لها تأثير على تذبذب طاقة الانتاج النفطي وعلى تذبذب اسعار النفط في العالم ومنها في دول منظمة اوبك، ومن ابرز تلك العوامل تكمن في (زيادة الطلب، اختلال التوازن بين العرض والطلب، النقل من مصادر الانتاج الى السوق العالمي للنفط، عمليات التكرير والتصفية، خدمات الانتاج، الحفر، لاسيما في المياه العميقة، الكوارث الطبيعية، الطقس- البرودة والتغيرات المناخية، تذبذب سعر الدولار مقابل العملات الاخرى، الخوف من ان تنخفض أنتاج أوبك وباقي الدول المنتجة للنفط، خصوصيات كل دولة من دول منظمة اوبك وغيرها من الدول المنتجة للنفط، واخيرا وليس آخرا هي الحروب).

تعرضت السوق النفطي العالمي الى ثلاثة صدمات، انعكس تأثيرها على الاقتصادي العالمي ومنها على الدول الصناعية الكبرى، صدمة حرب اكتوبر عام ١٩٧١، عندما قام منظمة اوبك بأنخفاض مفاجي لسقف الانتاج مما ادت الى رفع اسعار النفط الى حوالي ٤٠ $ للبرميل الواحد، استخدمت اوبك في تلك الفترة النفط كسلاح سياسي. الصدمة الثانية، انهيار نظام شاه أيران عام ١٩٧٩، التي ادت الى ارتفاع اسعار النفط بحوالي ٤٠ $ للبرميل الواحد، والصدمة الاخيرة والقصيرة هي حرب تحرير العراق التي تزامن معها الاضرابات في فنزويلا وعدم استقرار الوضع في نيجيريا وانخفاض مخزون الاحتياطي النفطي للولايات المتحدة من (٧٠٠ مليون برميل) الى (٦٠٠ مليون برميل) مما ارتفع اسعار النفط، وكان من المتوقع ان تصل الى اكثر من (٤٠$ للبرميل الواحد)، الا ان سقوط النظام البائد بسرعة وقيام المملكة العربية السعودية برفع سقف انتاجها لسد العجز حالت دون تعرض السوق العالمي الى ازمة نفطية طويلة.

لقد توقع خبراء النفط والاقتصاد بأرتفاع شديد لأسعار النفط خلال الازمات الحادة /الحروب التي اندلعت في منطقة الخليج بسبب انخفاض الطاقة الانتاجية لكل من الكويت والعراق، الا ان المملكة العربية السعودية تمكنت من سد الفراغ الذي نجم عن ذلك بسبب قابليتها على رفع سقف انتاجها الى حوالي ١١ مليون برميل في اليوم، وتنعدم هذه القابلية لدى الدول الاخرى الاعضاء في منظمة اوبك من رفع سقف انتاجها اثناء الازمات (الحروب) من اجل الحفاظ على التوازن بين الطلب والعرض وبالتالي الحفاظ على اسعار النفط في السوق العالمي، وهنا تلعب حاليا المملكة العربية السعودية دورا بارزا في سد النواقص من انتاج النفط بسبب الازمات، ولكن لها حدود لا تتجاوز عن ٣ ملايين برميل في اليوم من رفع سقف انتاجها الى الحد الاعلى، ولذا لا تتمكن الدول العظمى الصناعية بأتخاذ موقف من اكثر من دولة نفطية واحدة، لاسيما التي لها طاقة انتاجية تفوق عن مليوني برميل في اليوم، ومن

هذا المنطلق، يصعب جدا اتخاذ اي موقف من ايران حاليا بسبب تعمق ازمة الملف النووي بين ايران وهيئة الامم المتحدة، الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها/ دول الاتحاد الاوربي، لما لها تأثير على السوق العالمي للنفط، في الوقت الذي تحاول كل من المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية (هما من اكبر منتجي النفط في العالم) من الاستمرار على نهجهما في السيطرة والتحكم على السوق العالمي، وفي الوقت الذي تشعر الدولتين النفطيتين (روسيا الاتحادية والمملكة العربية السعودية) بعد سقوط النظام البائد في العراق (بأن العراق الجديد سيعلب الدور الاساسي وربما سيحل محل المملكة العربية السعودية ولكن ليس على المدى القريب)، كما سيكون لها تأثير على اقتصاد روسيا الاتحادية، لاسيما اذا كانت للنظام العراقي الجديد علاقات تحالف مع الولايات المتحدة الامريكية، وهذا ما يقلق روسيا الاتحادية ودول الاتحاد الاوربي وفي مقدمتها فرنسا التي وقعت اتفاقيات نفطية مع النظام العراقي البائد. كما يربط المحللين تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية باحدى اهم الاسباب الى المواقف المشتركة بين المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية في السيطرة على السوق العالمي للنفط، الا انه لايمكن لروسيا الاتحادية ان تتمكن من الاستمرار مع المملكة العربية السعودية في التحكم على اسعار النفط، او من ان تتمكن روسيا الاتحادية من منافسة منظمة اوبك في السوق النفطي العالمي وحتى على الاستمرار مع المملكة على هذا النهج لجملة من الاسباب، ومن ابرزها (تقدر احتياط السعودية بحوالي ٢٥٪ من الاحتياط العالمي مقابل ٥٪ من الا حتياط النفطي لروسيا الاتحادية، ان طاقة الانتاج السعودي تقدر بحوالي ٧٠٪ من طاقتها الكلية القابلة للانتاج، بينما لاتمتلك روسيا تلك القدرة على رفع السقف الانتاجي لمدة طويلة، كما ان كلفة انتاج البرميل الواحد في السعودية تقدر بحوالي ($٢,٢٥ للبرميل الواحد)، بينما تصل الكلفة في روسيا الاتحادية الى اكثر من (٤ $ للبرميل الواحد)، اضافة الى السيطرة الكاملة للحكومة

السعودية على قطاع النفط، بينما تفقد روسيا سيطرتها على قطاع النفط، كما ان بعض خطوط انابيب نقل النفط الروسي معطوبة وبحاجة الى ترميم، حيث ان حوالي (٥٪) من انتاج النفط الخام في روسيا تذهب هدرا (تتسرب)، وقد ناشدت منظمات حماية البيئة من مخاطرها والدعوة على معالجتها بالسرعة الممكنة، وهذا ضغط اضافي عليها. هذه هي أبرز المشاكل التي تعاني منها القطاع النفطي الروسي التي سوف تشكل خطرا على مستقبلها الاقتصادي، لاسيما اذا ما انخفضت اسعار النفط من معدل اسعار النفط العالمي والتي يتراوح مابين (٢٢-٢٨$ للبرميل الواحد)، يعتقد خبراء النفط والاقتصاد، بانه (لو انخفض سعر النفط العالمي بمقدار (٦$ للبرميل الواحد) سينخفض النمو الاقتصادي الروسي بمقدار النصف).

لقد اقلق كل تلك المخاطر المبينة اعلاه الشركات النفطية والدول الصناعية التي تعتمد حياة البشرية فيها على النفط باعتبارها المصدر الأهم والارخص لأنتاج الطاقة وكمصدر هام للصناعات البتروكيمياوية التي تطورت اخيرا بشكل ادخلت انتاجها في كافة مرافق الحياة ومنها الغذاء مما دفعت الدول الصناعية والشركات النفطية على تخصيص مبالغ هائلة للابحاث العلمية من خلال دعم المؤسسات العلمية في اجراء الدراسات حول تطوير الصناعات البيتروكيمياوية، وحول المخاطر المذكورة أعلاه بهدف معالجة او تقليل تأثيرها على الانتاج النفطي في العالم والحفاظ على المعدل العام لاسعار النفط في العالم والتي يتراوح مابين (٢٠-٢٨ دولار للبرميل الواحد) لأن ارتفاع الحاد سوف تؤدي الى تراجع وربما الى انهيار الاقتصاد العالمي للدول الصناعية، لاسيما أذا ارتفع الاسعار بشكل حاد كما يتوقعه الخبراء واستمرت لفترة طويلة، وهذا ما يقلق تلك الدول الصناعية مما دفعهم الى البحث عن بدائل اخرى لتحل محل النفط كمصدر للطاقة، وبالرغم من تحقيق الابحاث العلمية نتائج مهمة، الا انها لم تتمكن من توفير بديل النفط على المدى القريب التي تعتبر من ارخص مصادر الطاقة، ومن هنا تلعب الاقتصاد الدور الاساسي في

استعمال مصادر الطاقة بالرغم من مضاعفات والمخاطر التي نجمت وتنجم من استعمالها، ومن ابرز تلك المشاكل، تكمن في تلوث البيئة وفي تلوث مصادر الحياة في العالم والتي وصلت الامر الى درجة تدق خبراء البيئة ناقوس الخطر على الحياة وتحذر الدول الصناعية المسؤولة عن ما تعانيه البيئة من مشاكل، حيث تواجه البشرية تحديات كبيرة ومصيرية سيؤثر على حياة كوكب الارض ومن ابرز تلك التحديات هو التحدي المائي والبيئي بسبب ما تعانية الانسانية حاليا من شحة وعدم تنظيم وتوزيع مياه الشرب واحتمالات التغيرات البيئية السلبية ومنها احتمال الاحتباس الحراري أو الأختناق بغاز ثاني اوكسيد الكاربون، وهذا ما سيزيد الضغط على الدول الصناعية المسؤولة المباشرة على تلوث مصادر الحياة والمضاعفات التي نجمت وستنجم عنها في المستقبل.

▪ الاهتمام الأمريكي بالمنابع الرئيسية للنفط في دول اوبك

سعى وتسعى الولايات المتحدة الامريكية للسيطرة على اركان الاقتصاد العالمي لأهداف اقتصادية وسياسية واستراتيجية، وفي مقدمة هذه الاركان هي الطاقة ومصادرها (النفط) من خلال ايجاد حلفاء لها تؤمن من خلالها السيطرة على منابع النفط وطرق امداده ووصوله الى الاسواق العالمية بأسعار مناسبة، لاسيما بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وفي الوقت الذي تتوجه العالم نحو النظام العالمي الجديد الذي بحاجة الى ديمومة التطور الاقتصادي في العالم والذي لايمكن تحقيقها الا بتأمين مصادر تمويلها /مصادر الطاقة ومنها النفط بالدرجة الاولى الذي تتواجد أغلب منابعه النفطية في الدول النامية- العالم الثالث (دول منظمة اوبك ٨٧,٧٪) وفي (حوض بحر قزوين، روسيا الاتحادية، كندا، المكسيك، الولايات المتحدة وغيرها من الدول) التي لا تزيد

احتياطها الكلي عن ٢٣٪ من الاحتياط العالمي للنفط. يقدر الأحتياط النفطي للولايات المتحدة حوالي ٢٢ (مليار برميل), اي بحوالي ٢٪ من الاحتياط العالمي للنفط وتمتلك ما يقارب من مخزونها الاحتياطي ما بين (٧٠٠-٦٠٠ مليون برميل) الذي يستعمل في الازمات النفطية التي يمكن ان تسد الفراغ اذا لم تستمر الازمة اكثر من شهر.

القيادة الامريكية الحالية قادمة من الاوساط النفطية وتعرف اهمية النفط الاستراتيجية جيدا وتحيط بعلاقات متطورة مع اوساط الصناعات النفطية العالمية، بالرغم من ان لواشنطن تاريخ متوتر مع اوبك الا انها تمكنت خلال عشرون سنة الاخيرة من انشاء علاقات وطيدة مع ابرز الدول ذات الاحتياط النفطي الهائل , ومن اهم دول اعضاء منظمة اوبك هي (المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، الكويت)، وحان الوقت مع العراق الجديد، وذلك من خلال تبني انشاء نظام ديمقراطي حليف لها، تنطلق مواقفهما من المصالح المشتركة بينهما، ومن ابرزها ايجاد الفرص الجيدة للشركات النفطية الامريكية من السوق النفطية العراقية التي كانت تحت سيطرة روسيا الاتحادية وفرنسا قبل سقوط النظام البائد، هذا الدعم والتحول في العراق الجديد سوف يؤدي الى ارتفاع طاقة الانتاج النفطي العراقي، ومن هنا يلوح في الافق قلق من بعض دول منظمة اوبك ومن روسيا الاتحادية من تاثيرها المباشر على سقف الانتاج النفطي لمنظمة اوبك على المدى القريب وبالتالي يؤثر على تذبذب اسعار النفط، وهذا ما يقلق بالدرجة الاولى الدول التي تعتمد مصادرها الاقتصادية على النفط، ومن ابرز دول منتجي العالم من النفط (المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية) وهذا ما سيؤثر على اقتصاد الدولتين. كما يعتقد المحللين بأن ارتفاع سقف الانتاج سينسف سياسة الحصص في اوبك وتؤثر على استقرار معدل سعر النفط في السوق العالمي، وهذا ليس من مصلحة العراق الجديد من انخفاض اسعار

النفط لأنها بحاجة الى تأمين عائدات نفطية مجزية يحتاجها في اعادة اعمار العراق ومن معالجة بعض الديون المترتبة عليها والتي يجب معالجتها، من خلال دعوة النظام العراقي الجديد وقوى التحالف من الاشقاء والحلفاء من الغاء البعض منها. هنا من الضروري، مطالبة النظام العراقي الجديد من البنوك العالمية (السويسرية والامريكية) بأعادة عوائد حصة (كلبنكيان) والتي تقدر بـ ٥٪ من عوائد النفط سنويا والتي خصصها النظام البائد لحزب البعث بعد تأمين النفط في حزيران ١٩٧٢، وحسب التقديرات فأن العوائد المتراكمة من هذه النسبة في نهاية ١٩٩٩ يصل الى (٣١مليار دولار)، وهي ملك الشعب العراقي، ولها الحق الكامل في المطالبة بها، اضافة الى مبالغ هائلة اخرى في الخارج باسماء سرية، وهي ايضا ملك للشعب العراقي، وعلى الدول الشقيقة والجارة للعراق أن تبادر بمساعدتها في هذه المرحلة الصعبة في اعادة الاموال المهربة الى تلك الدول (سوريا، لبنان، الاردن) ولا مجال هنا في الدخول في تفاصيلها.

تتبنى الشركات النفطية السياسة الامريكية النفطية في العالم، وعليه تتوجه انظار تلك الشركات النفطية الامريكية والبريطانية نحو العراق بسبب خصوصيات الايجابية للنفط العراقي، ومن ابرزها تكمن في ان انتاج البرميل الوحد من النفط في العراق لا يتجاوز ((٠,٧ دولار للبرميل الواحد) في كردستان العراق) / كما تمتلك حقول النفط في كردستان العراق خاصية ذات جودة عالية (الخام الخفيف)، بينما يصل كلفتها في جنوب العراق، وفي منطقة الخليج الى حوالي (٢ دولار للبرميل الواحد) والى حوالي (٧-٨ دولار للبرميل الواحد) في منطقة بحر قزوين والى حوالي (١٥-١٧ دولار للبرميل الواحد) في بحر الشمال، أضافةالى ان معظم حقول النفط العراقية مرتبطة عبر خطوط انابيب نقل النفط الى الموانى البحرية.

يستحيل تطوير الانتاج النفطي في العراق الا من خلال انشاء نظام ديمقراطي في العراق الجديد وهذا ما يدعوا اليه الشعب العراقي وقيادته المتمثلة بمجلس الحكم الانتقالي وحكومته التي تبذل كل الجهود من اجل اعادة سيادة العراق كاملة لكي تؤهل النظام العراقي المقبل في وضع استراتيجية جديد في سياستها النفطية تنسجم مع مصالح الشعب العراقي بنسيجه المتنوع ومصالح حلفائها الحقيقين الذين انقذوا الشعب العراقي من حكم النظام البائد، وهذا التغير سيكون له تأثير اقليمي ودولي وعالمي، لاسيما في مجال العلاقات الاقتصادية ومنها النفطية، و لا يكون ذلك على حساب الدول الاخرى، ومنها اوبك، بل سيكون ناجم من قدرات العراق المتنوعة, (مصادر الثروات الطبيعية /النفط، الغاز والماء) بحكم تواجد وتوفير مقومات ومستلزمات استثمارها في ظل نظام مستقر ديمقراطي فيدرالي متفتح، مبنية على سياسة التسامح والتعاون والمصالح المشتركة، وفق الاسلوب الحضاري الجديد.

▪ المصادر

١- مذكرات جواد هاشم. الشرق الاوسط في ٢٠٠٣/١٢/٣.

٢- عثمان ابو غربية. الحرب على العراق وحقيقة الاهداف الامريكية. جريدة القدس , العدد٤٢٨٧ في ٢٠٠٣/٣/٤.

٣- منتدى عالمي في جنيف يحذر من الاعتماد على نفط الخليج. الشرق الاوسط في ٢٠٠٣/١١/٢٢.

٤- سوق النفط بعد حرب العراق. الشرق الاوسط في ٢٠٠٣/٤/٢٦.

٥- شركة النفط البريطانية. جريدة المؤتمر في ٢٠-٢٠٠٣/٦/٢٦.

٦- الانتاج النفطي العراقي بعد الحرب سيحدد تذبذب اسعار النفط. المؤتمر في ٦.اذار. ٢٠٠٣.

٧- د. عبدالخالق حسين. العراق غير قادر على دفع الديون والتعويضات. الشرق الاوسط في ٢٠٠٣/١١/٢١

٨- السرسيد احمد. الصدمة النفطية الثالثة. الشرق الاوسط.

٩- الملف النفطي الروسي والسعودي. مجلة الوطن العربي في ٣٠٠٣/٩/١٢ العدد ١٣٨٤.

١٠- اهداف الحرب الامريكية على العراق. مجلة الوسط في ٢٠٠٣/٤/١٢ والعدد ٥٨٦.

١١- مستقبل النفط العراقي.الشرق الاوسط في ٢٠٠٣/٤/١٩.

١٢- د. جواد بشارة. حرب النفط الامريكية واعادة رسم خارطة العراق والعالم العربي.

١٣- د. بيوار خنسي. دور واهمية النفط في مستقبل العراق. جريدة كردستان اليوم, العدد الرابع لعام ٢٠٠٣.

١٤- منظمة اوبك- انترنيت.

١٥-النفط وخيارات المستقبل(ملف)، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣١١ لعام ٢٠٠٤.

ضريبة الكاربون مكلفة جدا على العراق وعلى باقي دول أوبك

نشرت في صفحات الانترنيت
في كانون الثاني/٢٠٠٥

السياسة التي ستتبناها الدول الصناعية وفي مقدمتها الاتحاد الاوربي لتخفيض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري تحت عنوان التزام كافة الدول بأتفاقية كيوتومن خلال تبنى البدائل العملية لأنجاح وتنفيذ أتفاقية كيوتو، تتبنى الاتحاد الاوربي حوافز للحث على الاستخدام الافضل والامثل للطاقة (البترول) عبر فرض ضرائب وطنية على الدول المنتجة (اوبك) والمستهلكة للنفط (الدول الصناعية) يؤدي بدورها الى حماية البيئة والتقليل من انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكاربون، مما يعنى رفع اسعار المحروقات التي تتسبب في انبعاث الغازات المضرة للبيئة وللحياة اجمع.

لقد تم طرح هذه الفكرة في المؤتمر العاشر الخاص بأتفاقية الامم المتحدة حول التغيرات المناخية الذي انعقد في كانون الاول عام ٢٠٠٤ في مدينة بوينس أيرس عاصمة الارجنتين، شارك فيها ممثلي٢٠٠ دولة ونحو ٦٠٠٠ مندوب.

حدث فيها خلافات حادة بين الدول الصناعية والدول المصدرة للنفط حول موضوع بنود الالتزام بأتفاقية كيوت ورفض الولايات المتحدة التوقيع على اتفاقية كيوتو لما لها من تأثيرات على النشاط الاقتصادي لها، مما انعكس سلبا على نتائج المؤتمر بعد ان رفضت الولايات المتحدة الالتزام بأتفاقية كيوتو التي تستهدف الى خفض الانبعاثات الغازية (غاز ثاني اوكسيد الكاربون) بنسبة ٥,٢ ٪ في الفترة من ٢٠٠٨ -٢٠١٢ مقارنة بالمعدلات السائدة في عام ١٩٩٠.

انقسم المشاركين في المؤتمر الى كتلتين رئيسيتين, الاتحاد الاوربي من جهة والولايات المتحدة الامريكية، الدول الصناعية الصاعدة (الصين، الهند) والدول النفطية ومنها منظمة اوبك من جهة ثانية. برزت خلافات حادة بين الاتحاد الأوربي ومنظمة الدول المصدرة للنفط اوبك بصدد موضوع فرض رسوم الطاقة على النفط والغاز في اوربا والدعوة من دول منظمة اوبك بدفع ضريبة المحروقات التي تبيعها للعالم والتي تعرف بـ (ضريبة الكاربون).

هذه الضريبة سوف تكون مكلفة جدا على الدول النفطية (اوبك)، حيث تشير التقارير بأنه لو تم التزام منظمة اوبك بدفع ضريبة الكاربون ستخسر تلك الدول مبالغ هائلة، وحسب تصريح وزير النفط السعودي على النعيمي من ان السعودية ستخسر حوالي ١٩ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٠ نتيجة للسياسات التي ستتبناها الدول الصناعية لتخفيض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري، وهذا ما انعكس سلبا على مواقف دول اعضاء منظمة اوبك، فقد اعلنت مؤخرا فنزويلا العضوة الفعالة في المنظمة بدراسة موقفها من عضوية منظمة اوبك، وربما يتخذ العراق هذا الموقف بأعتبارها الخاسر الاكبر متى ما اصدرت موافقة اوبك على ذلك.

هناك الكثيرمن الضغوطات المباشرة وغير المباشرة التي سيسخدمها الاتحاد الاوربي ضد دول اوبك التي تصدر حوالي ٢٨ مليون برميل يوميا من مجموع الانتاج العالمي اليومي والبالغ ٧٨ مليون برميل من النفط التي تستخدم يوميا

واغلبها تستخدم من قبل الدول الصناعية التي تشكل المصدر الرئيس لظاهرة الاحتباس الحراري.

تزداد الضغوطات على الدول الصناعية المستهلكة للنفط في ظل التزايد الشعبي ومنظمات المجتمع المدني وبعض الاحزاب الخضراء، لاسيما المهتمة بالبيئة والمناخ من ضغطها على الدول المستهلكة للنفط وتجبرهم لوضع حد لظاهرة التلوث البيئي وافرازاتها على المناخ وعلى البشرية اجمع، مقابل ذلك، يلجأ الاتحاد الاوربي الى زيادة الضغط على الدول المنتجة للنفط ومنها دول اوبك لأجبارهم على توقيع اتفاقية دفع ضريبة المحروقات التي تبيعها للدول الصناعية ويتم استخدامها في مختلف المجالات الصناعية من قبل الدول الصناعية ومنها دول الاتحاد الاوربي.

تكمن ابرز تلك الضغوطات بما يلي:

١- تمتلك دول الاتحاد الاوربي التكنولوجيا الحديثة في المجال البحث والتنقيب واستخراج النفط وتطوير الحقول النفطية في دول اوبك الذين هم بأمس الحاجة الى مثل تلك التكنولوجيا في مجال النفط والغاز الطبيعي.

٢- ضعف الشركات النفطية الوطنية في اغلب دول منظمة اوبك مما يجعلها في موقف يصعب عليها اتخاذ قرارتها السياسية منطلقاً من مصالح دولهم قبل كل شي.

٣- تواجد انظمة شمولية في اغلب دول منظمة اوبك، تعاني من مشاكل داخلية مزمنة، واغلبها تعاني من ظاهرة الفساد المالي في ظل المناخ الديمقراطي والنظام العالمي الجديد الذي يصعب للأنظمة الشمولية من الاستمرارعلى النهج القديم.

٤- الاستقرار السياسي المتدهور في بعض دول اوبك في ظل تصاعد الاعمال الارهابية وتفعيل دور المنظمات الارهابية في بعض من تلك الدول ومن ابرزها السعودية التي ينعقد فيها حاليا المؤتمر الدولي لمحاربة الارهاب.

تعاني دول الاتحاد الاوربي في نفس الوقت من مشاكل يصعب لها من مواصلة الضغط على دول اوبك باعتبار دول اوبك هي واحدة من ابرز مصادر تمويل السوق العالمي للنفط ولها القدرة على وضع سقف لأسعار النفط، لاسيما خلال الازمات الحادة، كالحروب التي حدثت في منطقة الخليج وحرب تحرير العراق والنشاط الارهابي المكثف ضد المنشأت النفطية وخطوط تصديرها الى الاسواق العالمية ضمن حدود الدائرة النفطية ما بين بحر قزوين والخليج والسواحل الغربية لأفريقيا، هذا ما سيدفع دول اوبك من الاقتراب أكثر فأكثر نحو الولايات المتحدة الامريكية التى ترفض لحد الآن من الالتزام بأتفاقية كيوتو، وهذا ما سيضر بمصالح دول الاتحاد الاوربي.

في ظل الاوضاع السائدة يمكن تمرير مثل تلك الاتفاقيات من خلال تزايد الضغط على الدول المنتجة للنفط ومنها دول منظمة اوبك اذا لم تكن تلك الدول حذرة ويقظة من المخططات التي تفرض عليهم في دفع ضرائب الكاربون/حرق المحروقات النفطية.

تدفع العراق خسارة كبيرة جدا اذا ما التزمت اتفاقية دفع ضريبة الكاربون، باعتبارها واحدة من اكبر الدول المرشحة في المنظمة التي ستزداد طاقة انتاجها بحلول عام ٢٠١٠ الى حوالي ٦-١٠ مليون برميل/يوم، مما سيضطر الى دفع مبالغ هائلة من وارداتها، في الوقت الذي هي بأمس الحاجة الى الاموال الهائلة للأعادة اعمار العراق الجديد وتطوير الحياة فيها وبناء المنشئات النفطية والصناعية المتنوعة، ولذا على الحكومة العراقية الجديد الوقوف بجدية على هذا الموضوع والعمل من اجل عدم ربطها بألتزامات تؤدي بدورها الى هدر اموال الشعب العراقي التي هي بامس الحاجة اليها من اجل بناء عراق جديد، يجب ان تصرف الواردات النفطية لخدمة الشعب العراقي وليس لدفع ثمن المحروقات التي تستهلكها الدول الصناعية، حيث تباع الدول المنتجة للنفط اوبك البرميل الواحد من النفط الخام بمعدل ٢٨ دولار/ برميل، بينما تباع منتجات البرميل الواحد في دول الاتحاد الاوربي بأكثر من

٢٠٠ دولار /برميل، ومقابل كل ذلك تطالب دول الاتحاد الاوربي من الدول المنتجة للنفط بدفع ضرائب الكاربون بحجة تنفيذ اتفاقية كيوتو !!!!.

نترك الامر للحكومة العراقية وللشعب العراقي ان تكون لهم كلمتهم تجاه ذلك، وعليه ادعو عبر هذا المنبر من الحكومة العراقية اللجوء الى رأي الشعب العراقي عن طريق أجراء الاستفتاء حول (ضريبة الكاربون) اذا دعت الضرورة على ذلك وعدم ترك مثل هذه المهام والمسؤوليات الوطنية بيد فئة التي لاتزال وللأسف الشديد من بقايا النظام البائد تتحكم في مثل تلك القرارات، هذا ما يقلقنا في ربط العراق بمثل تلك الاتفاقيات المهلكة والمهدرة لأموال الشعب العراقي بنسيجه المتنوع.

حصة كلبنكيان ملك للشعب العراقي

نشرت في التاخي في
٢٠٠٠/١٢/٢٤ الصفحة الخامسة

كان كالوست سركيس كلبنكيان من اصل ارمني ومن رعايا الاتراك، تخرج في كلية كينكز في لندن، وتعين بعد تثقيفه في بريطانيا مستشارا في وزارة المالية في عهد السلطان عبدالحميد، واتسع نفوذه مما اصبح مستشارا خاصا للسلطان عيدالحميد. رفع كلبنكيان في عام ١٨٩٠ تقريرا مباشرا الى السلطان عبدالحميد وشرح فيه (بشكل يسترعي الانظار عن حقول وموجودات النفط في العراق وعن قابلية استغلالها وتطويرها وجلب رؤوس اموال اجنبية لاستثمارها).

لعب كلبنكيان فيما بعد دورا متميزا في قضية امتيازات النفط وفي موضوع المباحثات التي دارت بين الحكومة العثمانية والشركات الاجنبية مما اشتهر باطلاعه الواسع على الخفايا الدبلوماسية والسياسة الخارجية، وعرف فيما بعد بـ (تاليران) لدبلوماسية النفط.

عقدت معاهدة بين بريطانيا وتركيا والعراق بتاريخ ٥ حزيران ١٩٢٦ وانتهت على اثرها المفاوضات البريطانية الامريكية السرية حول امتيازات النفط في العراق ومنحت الشركات (الامريكية، الفرنسية، الهولندية والفارسية) حصة كل منها ٢٣,٧٥٪، اضافة الى منح كلبنكيان حصة ٥٪ من امتيازات النفط في العراق، اشتهر كلبنكيان فيما بعد باسم (المستر خمسة بالمائة).

لقد حدث تغيرات كثيرة من حصة واسهم الشركات الاجنبية في نفط العراق بعد تأسيس شركة نفط العراق، شركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة ولا مجال هنا لذكر تفاصيلها والتي تم توقيع اتفاقيات مع مجموعة من الشركات الشريكة ومن ذوي اصحاب المصالح النفطية الكبرى واعطت أمتيازات لتلك الشركات لمدة (٧٥ سنة) إعتبارا من تاريخ ١٩٢٥/٢/١٤ (شركة نفط العراق البريطانية المحدودة) وانتهي في سنة ٢٠٠٠، شركة نفط الموصل البريطانية المحدودة التي منحت امتيازها اعتبارا من ١٩٣٢/٥/٢٥ وسينتهي في ٢٠٠٧، وشركة نفط البصرة البريطانية المحدودة التي منحت امتيازها اعتبارا من١٩٣٨/١١/٣٠ ستنتهي سنة ٢٠١٣، وكان حصة كلبنكيان ٥٪ وبأسم (شركة سركيس كلبنكيان أو شركة المساهمة والتوظيف).

لقد تم تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة بقرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢، وتم تأمين نفط العراق في ١ حزيران عام ١٩٧٢ ومنها تامين حصة كلبنكيان (٥٪). قرر صدام حسين المخلوع بعد تاميم حصة كلبنكيان مرسوما بأسم ما يسمى بمجلس قيادة الثورة التي خصص بموجبة ٥٪ من عوائد النفط العراقية سنويا ل (حزب البعث المنحل) والاحتفاظ بعوائدها السنوية في حساب مستقل في الخارج ! بحجة استخدامها للعودة الى الحكم في حال وقوع انقلاب او في حال وقوع غزو خارجي!. بلغت العوائد المتراكمة من هذه النسبة (٥٪) في نهاية عام ١٩٨٩ بحوالي عشرة مليار دولار وارتفع المبلغ المتراكم

وفوائده في نهاية عام ١٩٩٩ الى حوالي ٣١ مليار دولار (حصة كلبنكيان) من النفط منذ تأمينها ولغاية نهاية عام ١٩٩٩.

حصة كلبنكيان هي ملك للشعب العراقي ولها الحق الكامل بالمطالبة به ولاسيما في هذه المرحلة التي هي بأمس الحاجة اليها نتيجة تحول هذا البلد الغني الى بلد الخراب والدمار الذي حول النظام المخلوع الشعب العراقي الى افقر الشعوب، حيث كانت معدل الدخل السنوي قبل مجيئ البعث على السلطة بحوالي ٨٢٠٠ دولار للفرد سنويا وانخفض الى اقل من ٢٩٠ دولار للفرد قبل سقوط النظام البائد بقليل، وجد رئيس النظام المخلوع نفسه وحيدا في التصرف بالعراق وشعبه وثرواته بلا حسيب ورقيب، وقد اهدر البلايين بجرة توقيع او أمر شفوي، اوصلت تلك السياسة العراق وشعبه الذي كان يمتلك حوالي ٤٠ مليار دولار كرصيد في البنوك قبل استلامه السلطة في دولة التي اتسمت (بالحروب والعدوان، الانفال ودولة المقابر الجماعية ومحو القرى، ودولة السجون المعتقلات، ودولة الجراثيم والسموم..... ودولة القصور) وتعدت ديونها بالمليارات، ناهيك ان تحويل وتسجيل عشرات المليارات من واردات الشعب العراقي في بنوك اجنبية وباسماء سرية ومنها حصة كلبنكيان النفطية.

ومن هنا نناشد مجلس الحكم الانتقالي ومؤسساتها المعنية بهذا الموضوع في البحث عن تلك الاموال التي لا يحق لأي حزب مهما كانت نوعيته ان يتلاعب باموال الشعب بهذا الشكل، حيث يعاني العراق الجديد من مشكلة ديون النظام البائد التي تقدر حسب اخر التقديرات بحوالي ١٢٠ مليار دولار، وتقدر بعض المصادر بحوالي٣٨٠ مليار دولار، والتي لايمكن لأي نظام في العراق الجديد من ان يؤدي كل الديون والتعويضات المترتبة على عبث صدام وسياساته العدوانية الهوجاء، في الوقت الذي ينادي مجلس الحكم الانتقالي الى اعادة بناء العراق والى انقاذ شعبه من الفقر و اعادة تحسين العلاقة بين الشعب العراقي وشعوب المنطقة. أن تحقيق هذه الاهداف سيقع جزء منها

على اشقائنا في المنطقة من خلال دعم النظام العراقي الجديد والتخلي عن الديون والتعويضات لكي يكون قدوة للدول الاجنبية من اعفاء العراق من جزء من ديونهم واعادة كافة الاموال العراقية الموجودة تحت اسماء سرية في البنوك الاجنبية ومنها حصة كلبنكيان التي هي جزء من املاك الشعب العراقي بنسيجه المتنوع.

كوبونات النفط تمول الأعمال الارهابية في عراقنا الجديد

نشرت على صفحات الانترنيت
في كانون الثاني/٢٠٠٥

تقدر كمية النفط (كوبونات النفط) والتي كانت تعرف بـ مكرمة السيد الرئيس البائد بحوالي ٢٣١٨ مليون برميل التي هي ملك الشعب العراقي والتي تم تخصيصها خلال مراحل مذكرة التفاهم لهم (رؤساء وسياسيون وصحافيون، احزاب وجماعات ومنظمات)من مختلف انحاء العالم، وما نشرت في صحيفة المدى العراقية ما هو الا جزء من واردات العراق التي هدرها النظام البائد وقد تحولت عقود بيع النفط الى اكبر عملية عرفها التاريخ المعاصر لشراء الذمم والاقلام وتبديد ثروات الوطن التي كانت الشعب العراقي بأمس الحاجة اليها.

يمكن تلخيص مصادر تبديد ثروات النفط من قبل النظام البائد من ثلاثة مصادر اساسية:

١- ***حصة حزب البعث المنحل من النفط:*** قرر صدام حسين المخلوع بعد تاميم حصة كلبنكيان مرسوما بأسم ما يسمى بمجلس قيادة الثورة التي خصص

بموجبه ٥٪ من عوائد النفط العراقي سنويا لـ (حزب البعث المنحل) والاحتفاظ بعوائده السنوية في حساب مستقل في الخارج! بحجة استخدامها للعودة الى الحكم في حال وقوع انقلاب او في حال وقوع غزو خارجي؟. بلغت العوائد المتراكمة من هذه النسبة (٥٪) في نهاية عام ١٩٨٩ بحوالي عشرة مليار دولار وارتفع المبلغ المتراكم وفوائدها في نهاية عام ١٩٩٩ الى حوالي ٣١ مليار دولار (حصة كلبنكيان) من النفط منذ تأمينها ولغاية نهاية عام ١٩٩٩.

٢- ***تهريب النفط:*** تقدر كمية النفط المهرب بحوالي (٤٣٠ الف برميل في اليوم)، اي ما يعادل ٠,٤٣ مليون برميل(م.ب)، منها ٠,٢ م.ب عبر سوريا، و٠,١١ م.ب عبر الاردن، ٠,٠٨ م.ب عبر تركيا و٠,٠٤ م.ب عبر الخليج. باع النظام البائد النفط المهرب بمبلغ ما بين (٢٥ الى ٥٠ سنتا للبرميل الواحد)، ومن هنا يمكن تقدير المبالغ الذي كان يحصل عليها النظام من تهريب النفط. أستغل النظام هذا الأمر على بيع النفط خارج نطاق هذا البرنامج بأسعار منخفضة عبر الخليج، سوريا، تركيا وإيران كما هو مبين اعلاه. أما الصادرات إلى الأردن فكان لها وضع خاص، فقد استورد الأردن ٣٦,٥ مليون برميل، منها (٢٩,٢ مليون برميل من الخام و٧,٣ ملايين برميل من المنتجات المكررة). بلغت القيمة الكلية لهذه المبيعات ٧٦٣ مليون دولار، والتي تنقسم إلى قسمين، أولهما تجاري بقيمة ٤٥٠ مليون دولار وثانيهما مجاني بقيمة ٣١٣ مليون دولار.

٣- ***برنامج النفط مقابل الغذاء:*** اتخذ مجلس الأمن القرار رقم ٧٠٦ في كانون الاول ١٩٩١ القاضي بالسماح للعراق بتصدير كمية من النفط مقابل الغذاء والدواء، ثم اتخذ مجلس الامن في نيسان ١٩٩٥ قرارا آخر رقم ٩٨٦ الذي رفع حجم الصادرات النفطية. ينقسم برنامج النفط مقابل الغذاء إلى

فترات، كل فترة تستغرق ١٨٠ يوما. ويبين الجدول التالي (مقتبس من نشرات مكتب برنامج العراق التابع للأمم المتحدة) حجم وقيمة الصادرات النفطية حسب كل مرحلة خلال الفترة الواقعة بين ١٠ كانون الأول ١٩٩٦ (بداية المرحلة الأولى) و ٢٦ نيسان ٢٠٠٢ (نهاية المرحلة الحادية عشرة).

المرحلة	مليون برميل	مليون دولار
الأولى	١٢٠	٢١٥٠
الثانية	١٢٧	٢١٢٥
الثالثة	١٨٢	٢٠٨٥
الرابعة	٣٠٨	٣٠٢٧
الخامسة	٣٦١	٣٩٤٧
السادسة	٣٩٠	٧٤٠٢
السابعة	٣٤٣	٨٣٠٢
الثامنة	٣٧٦	٩٥٦٤
التاسعة	٢٩٣	٥٦٣٨
العاشرة	٣٠٠	٥٣٥٠
الحادية عشرة	٢٠٧	٣٩٣٠
المجموع	**٣٠٠٧**	**٥٣٥٢٠**

قدر انتاج العراق من النفط الذي كان يراقب من قبل الامم المتحدة بحوالي ٢,٩٣ مليون برميل (م.ب) في اليوم، منها ١,٢ م.ب عبر ميناء االبكر و٠,٩ م.ب عبر ميناء جيهان، وحوالي ٠,٤ م.ب للأستخدام المحلي.

لقد كان معدل انتاج النفط خلال مراحل مذكرة التفاهم لا يزيد عن ٣ ملايين برميل في اليوم وتمكن النظام البائد خلال تلك الفترة من تخصيص حوالي ٢٣١٨ مليون برميل وتوزيعها على المرتزقة في كافة بقاع العالم لتشمل حوالي ٤٨ دولة, وتم وتوزيعها بشكل غريب، ما بين الحد الادني (١ مليون برميل للمرتزقة في ليبيا والى حوالي ٧٠٢ للمرتزقة في روسيا الاتحادية)، وهذا يعني ان واردات العراق النفطية خلال اكثر من سنتين (اكثر من ٢٥ شهرا) تم توزيعها تحت عنوان (كوبونات النفط) او ما يسمى بـ (مكرمة الرئيس البائد)، ولو نقدر ولو بشكل تقريبي سعر البرميل الواحد من النفط بمبلغ ٣٠ دولارللبرميل الواحد , هذا سيعني ان النظام البائد قد حرم الشعب العراقي الفقير من حوالي (٦٩,٥٤٠ مليار دولار)، في الوقت الذي كانت طبول وسائل الاعلام , ولاسيما العربية الذين باعوا ضمائرهم مقابل الحصول على اموال بخسة بالرثاء على حياة ومعانات الشعب العراقي، من موت الاطفال ومن شحة المياه، الفقر، المجاعة، ووصل الامر الى ان يتورط حتى ممثلي اجهزة ووكالات الامم المتحدة التي كانت تعمل في العراق في الفساد الاداري والرشوة خلال فترة تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء وانفجرت الازمة أخيرا الى ان قرر رئيس هيئة الامم المتحدة بتشكيل لجنة خاصة لتقصي الحقائق ومتابعة الاموال المفقودة من برنامج النفط مقابل الغذاء, وخصصت حتى لهذا التحقيق ٣٠ مليون دولار ضمن واردات برنامج النفط مقابل الغذاء، وهي واردات الشعب العراقي، كان من المفروض ان يخصص هذا المبلغ من ميزانية هيئة الامم المتحدة وليست من واردات الشعب العراقي.

لقد قدمت حكومة كردستان العراق مرارا إعتراضات على أساليب تنفيذ المشاريع في منطقة كردستان العراق وتعدى حدودها حتى وصل الامر بتزويد منطقة كردستان العراق ومناطق العراق الاخرى بمواد غذائية رديئة وفاسدة وغير صالحة للاستهلاك البشري مما ادى ذلك الى قيام مظاهرات احتجاج عدة مرات، ومقابل ذلك كان مسؤلوا منظمة الامم المتحدة في كردستان العراق الذين كان اغلبهم من (الصومال، السودان) ولهم علاقات جيدة مع النظام البائد كانوا يهددون بألغاء تنفيذ برنامج (النفط مقابل الغذاء) في كردستان العراق من حصتها التموينية والتي كانت بحوالي ١٣٪، وقد أثيرت بعد سقوط النظام البائد مسألة العقود وشراء المواد الغذائية وسيطرت النظام البائد تقريبا على معظم مفاصل العملية (عقود البيع والشراء)، اضافة الى اثارة موضوع كوبونات النفط داخل اوساط مجلس الحكم الانتقالي الذي قدمت في حينه توصيات حول اجراء تعقيبات دقيقية وقانونية بحق المتورطين، وتعهدوا بأسترجاع كل برميل نفط او دولار اخذه المرتزقة من النظام البائد.

لو نقف و لو قليلا على فحوى توزيع كوبونات النفط من قبل النظام البائد على المتورطين في هذه القضية، يتبين بان المرتزقة في روسيا الاتحادية قد حصلوا على حوالي ٧٠٢ مليون برميل نفط، وتليها في المرتبة الثانية مرتزقة من فرنسا الذين حصولوا على حوالي ١٦٢ مليون برميل نفط، والصين على حوالي ١٥٢ مليون برميل نفط، السوريون على حوالي ٩٤ مليون برميل، وا لاتراك على ٩٣,٧ مليون برميل نفط، ماليزيا على حوالي ٨٤,٥ مليون برميل نفط، المصريون على حوالي ٨٢ مليون برميل، سويسرا على حوالي ٨١ مليون برميل نفط، ايطاليا على حوالي ٦١,٥ مليون برميل نفط، الهند على حوالي ٥٩ مليون برميل نفط، الامارات العربية المتحدة على حوالي ٥٦,٢ مليون برميل نفط، بريطانيا على حوالي ٥٥ مليون برميل

نفط، يوغسلافيا على حوالي ٥٣,٥ مليون برميل نفط، اوكرانيا على حوالي ٥٢ مليون برميل نفط وغيرها من مرتزقة دول العالم.

لو تم توزيع مواقع المتورطين في موضوع الكوبونات النفطية على خارطة العالم ليتبين بأن الاصوات التى لا زالت تدافع عن النظام البائد وضد التغيرات الجديد في عراقنا الجديد ومسيرته الديمقراطية تنطلق من تلك المواقع وكل ذلك كان وسيكون محاولة يائسة تهدف الى أرجاع النظام من أجل أعادة الاوضاع ومنها الكوبونات النفطية الى ما كانت عليه في السابق، يهاجمون مثل تلك الاصوات بين الجين والاخر على هذا القيادي العراقي او ذاك، لاسيما الذين يقودون اللجان والهيئات المكلفة بذلك، ولذا يتفق الكثير من المحللين العراقيين بأن الهجمات الاعلامية واثارة المواضيع المتنوعة ضد الدكتور احمد الجلبي ما هو الا دليل على ذلك، ولا تنظر ضمائرهم الى ما عاناه الشعب العراقي خلال عهد النظام البائد الذي حول العراق الى دولة السموم والجراثيم، الى دولة الانفال والمقابر الجماعية، دولة السجون والمعتقلات، دولة الخراب والتدمير، ناهيك على الحروب الداخلية ضد الشعب العراقي عامة والكردي خاصة والحروب الخارجية ضد الجارة ايران ودولة الكويت الشقيقة.

اعتقد ما جرى و يجري حاليا من الاعمال الارهابية تم ويتم تمويلها من تلك الاموال، يحاول اعداء الحرية الديمقراطية من تدمير عراقنا الجديد باموال الشعب مرة اخرى كما فعله النظام البائد. يكمن جوهر رد الارهابين في ترسيخ عزيمة مواصلة تنفيذ المسيرة الديمقراطية لعراق ديمقراطي فيدرالي موحد, بناء دولة الدستور والقانون مع مواصلة التأكيد الى اقتلاع جذور الفكر الشوفيني الدكتاتوري في عراقنا الجديد.

لقد كانت القرارات والخطوات الجريئة التي اتخذها مجلس الحكم وحكومة العراقية الانتقالية في ترسيم مستقبل العراق الجديد كما جاءت في قانون الدولة العراقية المؤقتة والسير قدما على ضوئها والقرارات المتعلقة

بالموارد الطبيعية ومنها النفط تشكل خطوة مهمة تضمن على عدم هدر اموال الشعب العراقي مرة اخرى, و عدم ترك مقدرات ومصير الشعب العراقي بيد فرد واحد ودكتاتور ظالم, كما فعل (نظام صدام) الذي وجد نفسه وحيدا في التصرف بالعراق وشعبه وثرواته بلا حسيب ورقيب، وقد اهدر البلايين بجرة توقيع او أمر شفوي، وكان تصريحات وزير النفط العراقي (لا يمكن ان يخرج برميل من نفط العراق الا بالسعر العالمي للنفط او لا يمكن منح اي برميل مجانا لأية جهة ما)، كما ان تأكيد الحكومة على متابعة مسالة كوبونات النفط واموال العراق التي سرقها ازلام النظام البائد وحزب البعث المنحل ما هو الا خطوات تزيد من ثقة الشعب العراقي بحكومته وقيادته و كفيلة في دحر الارهابين ومن يدعمهم.

مهام وزارة النفط في العراق الجديد

نشرت على صفحات الانترنيت
في شباط/٢٠٠٥

▪ كيف نفهم ونتعامل مع النفط؟

النفط هو المال والنفوذ ومن أحدى أرخص مصادر الطاقة في العالم، النفط هو طاقة تستهلك ومادة تحترق وتخضع لقانون الطبيعة في الايجاد والنفاد، صراع البشر حول مصادر الطاقة لا حل له الا بطاقة تفيض عن حاجة البشر، مثل الهواء، عليه فأن مسالة نفاذ البترول هو مسألة وقت، حيث تم العثور منذ حوالي ١٥٠ سنة على حوالي ٤٣٠٠ حقل بترولي في العالم، وتم أستخراج واستهلاك حوالي ٩٥٠ مليار برميل، والتوقعات ان احتياطي النفط الباقي والمتوقع أكتشافه ربما لا تزيد عن ١٢٠٠ مليار برميل في عمق يتراوح مابين ٢٠٠٠- ٤٠٠٠ متر، ومعظم تلك الاحتياطات النفطية تقع في دول الشرق الاوسط والباقي موزعة على بقية دول العالم، تحيطها مشاكل متنوعة (القلة في بعض المناطق، التناقص في بعض المناطق الاخرى، صعوبة الاستخراج، كلفة انتاج العالية، زيادة الطلب، اضافة الى مشاريع التمديد ونقلها الى الاسواق

العالمية في ظل تزايد الأعمال الارهابية في الكثيرمن دول العالم التي تستهدف بالدرجة الاولى المنشئات الحيوية النفطية، كما هو الحال في العراق.

تشكل ظاهرة تسارع وزيادة الطلب على النفط من اكبر التهديدات على مستقبل العالم الاقتصادي، حيث ان استهلاك العالم يزداد بمقدار ٢٪ سنويا في الوقت الذي ينخفض الانتاج بمعدل ٣٪ مما سيعني بأن العالم سوف يواجه نقصا بحوالي ٥٠ مليون برميل في اليوم بحلول عام ٢٠٢٠، وهو يعادل حاليا حوالي ضعف معدل أنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك)، مما سيخلق هذا الطلب المتزايد على النفط ازمة حقيقية في العالم، ولذا تستعد الدول الصناعية من الآن التفكير بهذا الموضوع واصبحت ضمن الاستراتيجيات الثابتة في التعامل مع الدول النفطية، لاسيما التي تمتلك احتياطا هائلا (كالعراق والمملكة العربية السعودية)، حيث اثبتت تجارب العالم بأن كل كساد اقتصادي سبق بصدمة بترولية.

يتوقع الخبراء بأن حروب القرن ستكون حول البترول والماء لأن الصراع يدور حولهما، وما دام الحديث حول النفط سوف نتوقف على الجانب النفطي فقط، حيث تعمقت وتوسعت أبعادها وتحولت بدورها الى أداة ضغط على السياسة والاقتصاد في العالم. اشار خبير البترول دانيال برجين بأن البترول (هو دم الحضارة والعمود الفقري للمجتمعات الصناعية، فهو خلف حركة كل مصنع ودوران كل دولاب) جريدة الشرق الاوسط بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩ ، العدد ٩٣٣٥، كما يقول خبير البترول للبتاكون (كنيت بولاك), (ان توقف السعودية مثلا عن الضخ بدون تعويض من مكان آخر سيقود الى كارثة عالمية يتواضع امامها كساد عام ١٩٣٠ في القرن الماضي)، جريدة الشرق الاوسط بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١٦ ، العدد ٩٣٦٢.

من خلال الأطلاع على اهمية النفط من الضروري أستيعاب بعض الحقائق المهمة، ومن ابرزها (وجود النفط في بعض مناطق العالم يخضع لعلة جيولوجية لا يد لنا فيها، يخضع النفط لقانون الطبيعة في الايجاد والنفاذ،

واخيرا يشكل النفط مصدر كسل في الدول المنتجة لكونها ثروة مضمونة وتزيد مقابل ذلك من طمع القوى العالمية تجاه الدول المنتجة للنفط، لذا اصبح النفط في بعض الدول نقمة لشعوبها وتحول النفط لبعض الدول الاخرى الى نعمة لشعوبها بحكم تعامل النظام السياسي في تلك الدولة او ذلك مع هذا المصدر الاقتصادي الحيوي، فمثلا تمكنت الانظمة الديمقراطية الدستورية في دول الاتحاد الاوربي من استثمار البترول في بحر الشمال وتحويلها الى مصدر خير ونعمة ورفاهية لشعوبهم، أما النظام الدكتاتوري كالنظام البائد في العرق قد حول نفط العراق الىالسموم والجراثيم والى القنابل المحرمة عالميا واسقط على رؤس أبناء شعبنا العراقي واشعل حروبا داخلية وخارجية مما اصبحت نفط العراق نقمة وليس نعمة لشعبها بنسيجه المتنوع !، علينا ان نتعامل مع هذا المصدر الاقتصادي الحيوي كما تعامل ويتعامل معها الانظمة الديمقراطية الدستورية لكي ينعم الشعب العراقي بثرواته الطبيعية ويتحول الى مصدر الخير والرفاهية والنعمة لهذا الشعب العظيم الذي يستحق كل ما نقدمه له.

▪ وزارة النفط في عهد النظام البائد

كانت اغلب دوائر الدولة تفقد فيها خصوصيات الطابع الحضاري المدني، لاسيما الوزارات الحساسة، كوزارة النفط والمؤسسات التابعة لها، تحولت تلك المؤسسات الى مراكز بوليسية وامنية (أستخباراتية) اكثر مما هو ادارية وعلمية وتحولت بدورها الى مراكز الرعب الخوف في نظر المواطن العراقي، لذا فقدت بدورها مصداقية تلك المؤسسات، وكانت وزارة النفط واحدة من ابرز تلك المؤسسات التي خصصت كافة الوظائف من (الوزير والى الفراش) فقط لأعضاء حزب البعث البائد ولمؤيدي عائلة رئيس النظام البائد ولحاشيته، مما

تمكنت من ان تلعب الدور الخبيث في هدر اموال الشعب العراقي من واردات النفط التي كانت توزع على كل من كان يدق لهم طبول الانتصارات الوهمية، وما كوبات النفط الا دليل على ذلك.

لقد كان كل شي يتعلق بالوزارة يدخل ضمن باب (سري للغاية)، حتى وصل الامر الى ادخال نتائج البحوث والدراسات النفطية، لاسيما في مجال (استكشاف عن النفط والغاز) وجعلها وسيلة من وسائل تغير الهوية الديموغرافية (التعريب والترحيل وتغير الهوية الجغرافية) في تلك المناطق وخاصة في منطقة كردستان العراق وعلى أمتداد الحزام النفطي في كردستان العراق، ولا مجال هنا للدخول في تفاصيل تلك الاجراءات الفاشية بحق الابرياء من سكان المناطق النفطية.

كان التلاعب باموال الشعب العراقي من ابسط الامور، حيث قرر صدام حسين المخلوع بعد تاميم حصة كلبنكيان مرسوما بأسم ما يسمى بمجلس قيادة الثورة التي خصص بموجبه ٥٪ من عوائد النفط العراقية سنويا ل (حزب البعث المنحل) والاحتفاظ بعوائده السنوية في حساب مستقل في الخارج! بحجة استخدامه للعودة الى الحكم في حال وقوع انقلاب او في حال وقوع غزو خارجي؟. بلغت العوائد المتراكمة من هذه النسبة (٥٪) في نهاية عام ١٩٨٩ بحوالي عشرة مليار دولار وارتفع المبلغ المتراكم وفوائده في نهاية عام ١٩٩٩ الى حوالي ٣١ مليار دولار (حصة كلبنكيان) من النفط منذ تأميمه ولغاية نهاية عام ١٩٩٩. كما قام النظام بتهريب النفط الى الخارج، حيث استغل النظام برنامج النفط مقابل الغذاء على بيع النفط باسعار رمزية - رخيصة وخارج نطاق (برنامج النفط مقابل الغذاء)، وقد قدرت كمية النفط المهرب بحوالي (٤٣٠ الف برميل في اليوم)، اي ما يعادل ٠,٤٣ مليون برميل(م.ب)، منها ٠,٢ م.ب عبر سوريا، ٠,١١ م.ب عبر الاردن، ٠,٠٨ م.ب عبر تركيا و٠,٠٤ م.ب عبر الخليج.

لقد كان معدل انتاج النفط خلال مراحل مذكرة التفاهم لا يزيد عن ٣ ملايين برميل في اليوم وتمكن النظام البائد خلال تلك الفترة من تخصيص حوالي ٢٣١٨ مليون برميل، تم توزيعها على المرتزقة في كافة بقاع العالم لتشمل حوالي ٤٨ دولة, لقد تم توزيع كوبونات النفط بشكل غريب، ما بين الحد الادني (١مليون برميل للمرتزقة في ليبيا والى حوالي ٧٠٢ للمرتزقة في روسيا الاتحادية)، وهذا يعني ان واردات العراق النفطية خلال اكثر من سنتين (اكثر من ٢٥ شهرا) تم توزيعها تحت عنوان (كوبونات النفط) او ما يسمى بـ (مكرمة الرئيس البائد)، ولو نقدر ولو بشكل تقريبي سعر البرميل الواحد من النفط بمبلغ ٣٠ دولار للبرميل الواحد, هذا سيعني ان النظام البائد قد حرم الشعب العراقي الفقيرمن حوالي (٦٩,٥٤٠ مليار دولار)، وفي الوقت الذي كانت طبول وسائل الاعلام ولاسيما العربية الذين باعوا ضمائرهم مقابل الحصول على اموال بخسة بالرثاء علىحياة ومعانات الشعب العراقي، من موت الاطفال ومن شحة المياه، الفقر، المجاعة، ووصلت الامر الى ان يتورط حتى ممثلي اجهزة ووكالات الامم المتحدة التي كانت تعمل في العراق في الفساد الاداري والرشوة خلال فترة تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء وانفجرت الازمة أخيرآ الى ان قرر رئيس هيئة الامم المتحدة بتشكيل لجنة خاصة لتقصي الحقائق ومتابعة الاموال المفقودة من برنامج النفط مقابل الغذاء, وخصصت حتى لهذا التحقيق ٣٠ مليون دولار ضمن واردات برنامج النفط مقابل الغذاء، وهي واردات الشعب العراقي، كان من المفروض ان تخصص هذا المبلغ من ميزانية هيئة الامم المتحدة وليست من واردات الشعب العراقي.

▪ وزارة النفط في عهد العراق الجديد

نظرة ولو سريعة على الخارطة الادارية (المؤسسات والشركات التابعة لوزارة النفط) تعكس للمطلعين والمهتمين بشؤون وزارة النفط بأستحالة أداء كل تلك المهام (الانتاج، التصدير، التكرير، صناعة الغاز، تطوير الحقول، ادارة توزيع المنتوجات النفطية وغيرها من المهام) في ظل الاوضاع التي مرت وتمر على العراق بعد سقوط النظام البائد، قبل ان تستعيد الامن والاستقرار فيها لتساعد على تسهيل الامور من اجل اجراء تغيرات واسعة في هيكلية وزارة النفط تنسجم من النظام الديمقراطي في العراق الجديد بدلا من الاستمرار على النهج السابق للنظام البائد في وزارة النفط، ولكي لا يتحقق ذلك وما سيترتب عليه من خلال اعادة قوة وفعالية ودور العراق الجديد على الصعدين الداخلي والخارجي. تتوجهه أغلب النشاطات الارهابية ضد تلك المنشئات النفطية التي أستهدفت (حقول النفط والغاز، حرق وتفجير آبار النفط، تفجير خطوط أنابيب النفط التي تربط الحقول النفطية بمصافي تكرير النفط وبالمواني البحرية، تفجير وحرق حافلات نقل الوقود الى محطات توزيع المحروقات وغيرها من الاعمال الاجرامية)، وادت تلك الاعمال الارهابية ضد المنشئات النفطية خلال عام ٢٠٠٤ الى تنفيذ حوالي ٢٦٤ عملية تخريبية ارهابية أدت الى الحاق خسائر مادية تقدر بحوالي ٦ مليار دولار، وهي ملك الشعب العراقي الذي هو بأمس الحاجة اليها وخاصة في ظل الاوضاع الراهنة.

لقد بقيت هيكلية الوزارة والمؤسسات التابعة لها تقريبا بنفس القالب القديم (عهد النظام البائد) مع اجراء بعض التغيرات في المناصب بالرغم من أبقاء أغلب كبار الموظفين في عهد النظام البائد في مناصبهم (تحت ذرائع مختلفة) في المؤسسات التابعة للوزارة وعلى الصعيدين (الداخلي والخارجي) مما انعكس سلبا على تنفيذ مهامات الوزارة التي يستحيل أدائها، لاسيما في

ظل تصاعد الاعمال الارهابية ضد مؤسسات الدولة وخاصة ضد المنشئات النفطية المتنوعة.

من المفروض ان تتشابه مهام وزارة النفط العراقية مع مثيلاتها في دول العالم، ولاسيما في الدول الديمقراطية المتحضرة التي تهتم بتوزيع المهام والمسؤوليات حسب خصوصيات تلك الدولة (الجغرافية، الادارية، القومية وغيرها من الخصوصيات).

أبرز مهامات وزارة النفط:

يمكن تحديد ابرز مهامات وزارة النفط في المجالات الرئيسية التالية :

١- الاستكشاف (البحث عن النفط والغاز):

وهي واحدة من ابرز مهمات وزارة النفط، سيتم تحقيق ذلك من خلال وضع خطة علمية مبرمجة، تنفذ عن طريق اجراء كافة الدراسات (الجيولوجية، الجيومورفولوجية، الجيوفيزيائية، هندسة مكامن النفط وغيرها من الدراسات) التي تساعد على أكتشاف حقول النفط والغاز وما تحتوي المكامن /مخازن النفط والغاز الطبيعي من الاحتياطات النفطية والغازية والجدوى الاقتصادي لها)، هذا ما سيساعد على تحديد الاحتياط الحقيقي للنفط والغاز الطبيعي في العراق، حيث يقدر الاحتياط الفعلي للنفط مابين ١١٢-١١٥ مليار برميل من النفط، بينما يقدر احتياط الغاز الطبيعي بحوالي ١١٠ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، وتشير التقارير والدراسات العلمية بأن حجم الاحتياطات المحتملة تقدر بحوالي ٢١٤ مليار برميل او ربما بأكثر من ذلك، وعليه سيحتل العراق المرتبة الاولى من حيث الاحتياط النفطي في العالم، ويتوقع ان يرتفع حجم احتياط الغاز الطبيعي في العراق الى حوالي ٢٥٠ تريليون متر مكعب.

تشير المصادر الامريكية المتعلقة بالدراسات الجيولوجية ومن نتائج اعمال الحفر بوجود كميات هائلة من الاحتياط النفطي التي لم يتم اكتشافها لحد

الآن، وعليه تقدر االمصادر الامريكية بأن حجم الاحتياط النفطي في العراق سيرتفع الى حوالي (٣٢٤) مليار برميل، وان نسبة عالية منه تتواجد في كردستان العراق ضمن حدود (الحزام النفطي في كردستان العراق) والباقية في وسط وغرب وجنوب العراق، ولذا سيحتل العراق في المستقبل االقريب المرتبة الاولى في العالم من حيث الاحتياط النفطي في العالم، ومما سيزيد من اهمية العراق النفطية، تكمن بأن (كلفة استخراجه وتسويقه) اقل بكثير مقارنة بالمناطق النفطية الاخرى، مما يجعل العراق محط انظار واطماع الدول الغربية والشركات النفطية العالمية وخاصة الامريكية منها، لاسيما الذين يعرفون اهمية النفط وخاصة في العراق، حيث كلفة انتاج برميل النفط لا يتجاور ٧٠ سنتا للبرميل الواحد في كردستان العراق، بينما يصل كلفة انتاجها في جنوب العراق وفي دول الخليج النفطية الى حوالي ٢ دولار للبرميل الواحد , بينما تصل كلفة الانتاج في بحر قزوين الى ٧-٨ دولار وتصل كلفة انتاج برميل النفط في بحر الشمال الى مابين (١٥-١٧ دولار/ برميل نفط).

الغاز الطبيعي في العراق يشكل رافدا آخرا من روافد الاقتصاد الوطني لايقل كثيرا عن اهمية النفط، حيث يقدر احتياط العراق المكتشف من الغاز الطبيعي بحوالي (١١٠) تريليون متر مكعب والغير المكتشفة يقدر بحوالي (١٥٠) تريليون متر مكعب، اي ان الحجم الكلي الاحتياطي للغاز الطبيعي في العراق سيرتفع من (١١٠ الي ٢٥٠ تريليون متر مكعب) من الغاز الطبيعي والتي يشكل الغاز المشترك (غازمع النفط) بحوالي ٧٠٪، وان حوالي ٢٠٪ غير مشترك وحوالي ١٠٪ من الغاز المنزلي. لقد كانت طاقة الانتاج العراقي من الغاز الطبيعي بحوالى (٧٠٠مليار متر مكعب) في عام ١٩٩٧ وانخفض الى (٩٧مليار متر مكعب) في عام ٢٠٠١ وسيرتفع في المستقبل الىحوالي (٤,٢ تريليون متر مكعب) فى السنة.

لتدقيق الاحتياط الفعلي والمستقبلي من الضروري تشكيل فريق من المتخصصين في مجال البحث والتنقيب عن النفط والغاز للتحري ولتدقيق

نتائج المسوحات الجيولوجية والجيوفيزيائية التي اعدتها الفرقة الزلزالية وقامت بمسح اغلب المناطق المرشحة في أكتشاف حقول النفط والغاز فيها، ولاسيما على امتداد الحزام النفطي في كردستان العراق، هذا سيساعد على كشف الكثير من الالغاز والاساليب التي اتخذت النظام البائد من منطلق نتائج الفرقة الزلزالية، هذا من جهة، ومن جهة اخرى يساعد على أستيعاب حقيقة ما تم نشره حول الاحتياطي المستقبلي للنفط والغاز الطبيعي في العراق.

يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحديد ميزانية خاصة في مجال استكشاف النفط والغاز الطبيعي في العراق والتي يمكن بواسطة تلك الاموال من تطبيق دراسات استكشافية مشابهة لما تم تطبيقه في الكثير من احواض النفط والغاز في العالم، ومن ابرزها (حوض بحر الشمال، حوض بحر قزوين، حوض الخليج وحوض خليج المكسيك) كفيلة في رسم صورة واضحة ودقيقية لما تحمله القشرة الارضية في العراق من (التراكيب الجيولوجية المتنوعة ومكوناتها - الطبقات الصخرية وما تحتويها من خامات المعادن المتنوعة ومنها مكامن النفط والغاز الطبيعي)، وتعكس من خلال تلك الدراسات (شكل وحجم وعمق ونوع المكامن وكمية النفط والغاز الطبيعي في تلك المكامن النفطية التي ترتبط بتراكيب جيولوجية ضمن تكاوين طباقية- استراتيغرافية معينة).

من الضروري تطبيق تلك الدراسات في المناطق الاساسية المرشحة (على ضوء المعطيات الاساسية في تقييم تواجد حقول النفط والغاز فيها) سيسهل ذلك على أكتشاف حقول جديدة للنفط والغاز الطبيعي فيها، ومن هنا من الضروري تطبيق مثل تلك الدراسات على أمتداد الحزام النفطي في كردستان العراق، ولاسيما في احواض (سهل عقرة - شيخان، سهل سميل، حوض اربيل، منطقة الزمار، منطقة الجزيرة – والى المناطق المتاخمة للحدود السورية العراقية، التي تجري في تلك المنطقة المقابلة لها في سوريا اعمال البحث

والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي من قبل شركات روسيا الاتحادية، هناك بوادر تشجع على امكانية أكتشاف العديد من حقول النفط والغاز في تلك المناطق المرشحة بالدرجة الاولى من خلال أجراء (مسح جيولوجي وجيوفيزيائي) فيها، هذا سيضمن على توسيع حجم الاستكشلف للنفط والغاز في العراق، والجدير بالذكر خصصت الحكومة العراقية الحالية حوالي ٣ مليار دولار لوزارة النفط، وهذا حافز كبير ومشجع على تحقيق اغلب مهام وزارة النفط.

٢- الانـتـاج:

تأتي هذه المرحلة بعد أكتشاف حقول النفط والغاز وعلى ضوء ما تم أكتشافه لحد الآن في العراق ٧٤ حقلا من النفط والغاز، منها حوالي ٣٠ منتجا للنفط والغاز الطبيعي لها القدرة على أنتاج أكثر من ٣، ٥ مليون برميل في اليوم ولها القابلية على أنتاج حوالي ٦ مليون برميل يوميا وترشح بزيادة الطاقة الانتاجية خلال عقد من الزمن الى حدود ١٠-١٢ مليون برميل/اليوم اذا ما تمكنت وزارة النفط من تطوير حقول النفط بهدف زيادة انتاج النفط فيها ومن خلال أكتشاف حقول جديدة للنفط والغاز الطبيعي في العراق، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنشيط الجهد والتمويل الذاتي للوزارة والمؤسسات النفطية التابعة لها عن طريق تخويل الهيئات الادارية (النظام الفيدرالي) في أدارة مصادر الثروات الطبيعة ومنها النفط والغاز فيها، ويمكن تطبيق ذلك في منطقة كردستان العراق/ حكومة اقليم كردستان العراق على ادارة وحماية وتنظيم وتطوير حقول النفط والغاز الطبيعي ضمن حدود المنطقة الجغرافية لكردستان العراق الغنية بحقول النفط والغاز والمرشحة باكتشاف حقول جديدة من النفط والغاز فيها، وهذا ما سييخفف الضغط والمسؤوليات على وزارة النفط، اضافة الى حل الكثير من المشاكل الاخرى المتعلقة بهذا المجال، منها تقوية وتنشيط النظام الأداري والانتاجي لحقول

النفط والغاز الطبيعي وحمايتهم وتسهيل أغلب الامور المتعلقة في هذا المجال، اضافة الى تقليص مساحة الفساد الاداري والمالي وتسهيل السيطرة على واردات النفط ومراقبة العقود المتعلقة بهذا المجال سواء أكانت العقود مع القطاع الخاص العراقي، أو مع الشركات الاجنبية المهتمة بمجال النفط والغاز الطبيعي. الجدير بالذكر هناك بوادر مشجعة على تبنى نظام (فيدرالي للمحافظات الثلاثة) في جنوب العراق (وهي الغنية بحقول النفط والغاز الطبيعي)، مما سيخلق الارضية المناسبة لتلك النظام الفيدرالي في ادارة مواردها الطبيعية (النفط والغاز الطبيعي) هذا ما سيخفف من مهام وزارة النفط في ادارة وتنظيم الشؤون المتعلقة بمجال النفط والغاز الطبيعي، وهذا شئ طبيعي ومن احدى أبرز سمات الانظمة الديمقراطية الفيدرالية التي تؤكد على توزيع السلطة من المركز الى الاقاليم (المناطق الفيدرالية) ومنها اعطاء الحق الطبيعي للانظمة الفيدرالية في استثمار الثروات الطبيعية ومنها النفط والغاز الطبيعي ضمن حدودها الادارية- الجغرافية، وتوزيع واردات العراق ومنها الواردات النفطية بشكل عادل على كافة أبناء الشعب العراقي.

٣- تصدير النفط والغاز الطبيعي:

لقد تم أنشاء شبكة من خطوط انابيب نقل النفط من الحقول النفطية بالمواني البحرية (ميناء جيهان التركية على البحر الابيض المتوسط، ، ميناء بانياس المطلة على البحر الابيض المتوسط والتي تمر عبر سوريا، ميناء الفاو على الخليج)، اضافة الى تواجد مشاريع ربط حقول النفط بميناء العقبة/ الاردن وبالمواني المطلة على البحر الاحمر عبر المملكة العربية السعودية. الجدير بالذكر تعرض اجزاء من انابيب النفط العراقي خارج حدود العراق باضرار مفتعلة قبل سقوط النظام البائد بسنوات حيث تثير يوما بعد يوم ما كان يجري في زمن النظام البائد من انتهاكات بحق اموال وبممتلكات الشعب العراقي وقد تحدى حدود العراق ووصل الامر حتى الى خارج العراق من بيع

ما تبقى من خط انابيب النفط العراقي المعروف بخط (أى بي سي) الذي كان يربط حقول النفط من الموصل بميناء حيفا وتمر عبر الاردن، وقد كشفت ملفات الفساد في الاردن في الاونة الاخيرة على تورط المسؤولين فيها من تقطيع اوصال خط انبوب النفط العراقي والمكونة من انبوبين رئيسين (١٢ بوصة) و (١٦ بوصة) وبطول اكثر من ٣٠٠ كيلومتر وبيعها باسعار رخيصة جدا مقارنة بتكاليف انشائها، وبموجب المعلومات، فقد تم بيعها بحوالي ٣٥٠ الف دولار، فيما قدرت مصادر هندسية مختصة بأن قيمة انبوب النفط العراقي الذي تم سرقته وبيعه من قبل بعض الرموز في الاردن تزيد عن ٣٠ مليون دولار.

تم أنشاء صهاريج في ميناء الفاو لخزن خام النفط الزائد- الاحتياطي فيها. تقدر طاقة خطوط انابيب النفط لنقل النفط من الحقول الى الموانى بحوالي ٥,٣ مليون برميل في اليوم وسترتفع الطاقة الانتاجية الى حدود ٥-٦ مليون برميل في حالة تشغيل كافة خطوط انابيب نقل النفط، وسيحتاج العراق خلال عقد من الزمن الى تطوير وتنشيط شبكة انابيب نقل النفط لأن طاقة الانتاج سوف ترتفع الى حوالي ١٠-١٢ مليون برميل في اليوم بحلول عقد من الزمن، وهذا ما ستطلب استراتيجية نفطية جديدة للعراق وخاصة اذا ما تم أنشاء وتطوير مشاريع الصناعات الكيميائية والصناعات البتروكيمياوية واستثمار الغاز الطبيعي (المنسي) بشكل فعال، فعليه من الضروري الاسراع لوضع حد لهدر الغاز الطبيعي الذي يحرق كميات هائلة منه من دون الاستفادة منها.

٤- التكرير:

يقصد بها تصفية خام النفط بواسطة مصافي النفط الموجودة حاليا في العراق بهدف توفير الوقود اللازم للسيارت وغيرها من المحركات (المصانع والمعامل)، يوجد حوالي١٢ مصافي رئيسية للنفط في العراق، تقدر طاقة

انتاجهم اليومي بحوالي ٦٧٧ ألف برميل من البترول في اليوم وغيرها من المحروقات هي كافية لسد احتياجات العراق على الصعيد الداخلي، ونظر لأتساع رقعة مساحة العراق وصعوبة ايصال المحروقات الى كافة محطات بيع البترول في ظل الاوضاع السائدة، يتطلب الامر الى أنشاء مصافي جديدة تغطي معظم المناطق، لا سيما المكتظة بالسكان التي لا يوجد فيها مصافي النفط، فمثلاً لو يتم أنشاء مصفاة البترول في محافظات (دهوك، اربيل، السليمانية، ، الرمادي، النجف، الديوانية، الكوت وغيرها من المحافظات) ستسهل على حل اغلب المشاكل ذات العلاقة بالموضوع، منها (مشاكل توزيع المحروقات، القضايا التنظيمية والادارية، الجدوى الاقتصادي، القضايا الامنية والبيئية، الفساد المالي، مكافحة التهريب، انتظام توزيع بشكل منتظم لكي يخفف من تاثير صدمة العامل النفسي للمواطن العراقي بسبب التذبذب وحتى انقطاع وظهور ازمات للوقود بين الحين والاخر في العراق بالرغم من كونها أغنى بلد نفطي في العالم.

٥- استثمار الغاز الطبيعي:

يشكل أستثمار الغاز الطبيعي في العراق واحدة من ابرز مهام وزارة النفط، لأن الاهمية الاقتصادية للغاز الطبيعي لا تقل كثيرا عن اهمية النفط، هذا ما يدعوا الى زيادة أستثمار الغاز الطبيعي ووضع حد لايقاف الهدر من حرق الغاز الطبيعي، سيتحول العراق عن قريب الى دولة مصدرة للغاز الطبيعي وسيصبح الغاز الطبيعي رافدا مهما من روافد الاقتصاد الوطني للعراق، لاسيما بعد أنضمام العراق رسميا الى مشروع الغاز العربي الخماسي (ألاردن، مصر، سوريا، لبنان وتركيا) وسينتهي المشروع في المستقبل القريب (نهاية عام ٢٠٠٦) بعد توصيل خط الغاز الى اوربا، أضافة الىأمتلاك العراق مشروع مستقل لأدخال الغاز الى تركيا ومن ثم الى أوربا، وربما سيكون لهذا المشروع ذات جدوى اقتصادي أهم مقارنة بمشروع الغاز العربي بسبب ما

تعاني تلك الدول من تدهور الوضع السياسي في أغلب تلك الدول، هذا من جهة، ومن جهة اخرى، قدمت الكويت وتركيا واوربا دعوات الى وزارة النفط العراقية حول أستيراد الغاز الطبيعي العراقي (الغاز السائل، او عبر خط أنابيب الغاز) حسب تصريح وزير النفط العراقي الذي نشر في جريدة الشرق الاوسط بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٦ عليه من الضروري دراسة وتقييم المشروعين وعلى ضوء تلك النتائج أختيار المشروع الافضل.

يتمكن العراق من الاستفادة كذلك من الغاز الطبيعي محليا- داخليا لأغراض متنوعة (صناعة الغاز الطبيعي، زيادة أنتاج الغاز السائل، توفير الغاز الجاف كوقود لمحطات الطاقة الكهربائية وكمادة اساسية للصناعات الكيميائية والصناعات البتروكيميائية، مستفيدا من خصوصيات الغاز الطبيعي مقارنة بالنفط، وهي أقل كلفة والافضل بيئيا- تلوث البيئة، اضافة الى انه سيحرر النفط الخام الذي يتم حرقه حاليا. كما يتمكن للقطاع الخاص العراقي من تنفيذ بعض اجزاء المشاريع الأنتاجية (النفط والغاز الطبيعي)، مثل تقديم خدمات حفر الآبار والخدمات المرافقة لعمليات الحفر، مثل جس الآبار، التسميد، مد خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي وغيرها من الخدمات والفعاليات التي لها دور في انتعاش طاقة انتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي.

تشكل الفقرات المبينة اعلاه من المهام الاساسية لوزارة النفط، أما فيما يتعلق الامر بتوزيع المحروقات المتنوعة على محطات بيع البنزين او نقلها وتوزيعها على ساحات ومراكز بيع الغاز السائل (فهي في الحقيقة لسيت من مهام وزارة النفط) بل وانما (تقلل من أهمية وزارة النفط)، وهذا ما يستدعى الوقف عليها بجدية من اجل التخلص من هذه المهمة الاضافية وسيتم ذلك من خلال أجراء تغيرات جذرية في هيكلية الوزارة وانشاء مؤسسات حكومية خاصة تقوم بمهمات ايصال وتوزيع وادارة وتنظيم العمل في محطات بيع الوقود، ودعم القطاع الخاص في هذا المجال وغيرها من المجالات ذات العلاقة

بالنفط والغاز الطبيعي، وقد أعلنت وزارة النفط مؤخرا عن أنشاء وادارة محطات لتعبئة الوقود من قبل شركات القطاع الخاص وفق أسس حضارية متقدمة وفق ما هو معمول به في دول العالم، هذه خطوة جيدة من خلال توسيع دور القطاع الخاص العراقي بشكل تدريجي في هذا المجال، واعطاء حرية التصرف وفق أطر خاصة تسهل للقطاع الخاص حتى في أستيراد المنتوجات النفطية وتشيد منشئات الخزن ومحطات توزيع الوقود (البنزين والغاز السائل) ويمكن فسح المجال في أنشاء معامل الغاز السائل، وفي ادارة مصافي النفط بحكم ما يملكه القطاع الخاص من دور كبير في الصناعات النفطية. هنا من الضروي الاشارة الى بعض اهم الأسس التي يجب تهيئتها من اجل تنمية وتطوير الصناعات النفطية، ومن ابرزها (تفعيل دور شركات النفط العراقية / وفي المناطق الفيدرالية- كردستان العراق، تشريع قانون مناسب لضريبة الدخل على انتاج النفط والغاز الطبيعي، وضع أطار يسمح لمشاركة القطاع الخاص المحلي والاجنبي في الصناعات النفطية والغازية (ما عدا الأستخراج)، تفعيل قانون صيانة الثروة الوطنية وتطويره للحد من الممارسات غير السليمة فنيا وبيئيا، التعجيل في نقل نمط استهلاك الطاقة محليا من النفط الى الغاز لتعظيم فائدته الاقتصادية والبيئية وتطوير استخدام الغاز في مجالات الصناعات الاخرى (الكهرباء، السمنت وغيرها). الجدير بالذكر يشير خبراء الاقتصاد بأن نظام الخصخصة ناجح في كل مكان، تم خصخصة ٢٧٠٠ شركة تملكها ٩٥ دولة خلال الفترة بين ١٩٨٨-١٩٩٣, نجمت عن الخصخصة ارتفاع في الانتاجية، ونمو اسرع وتوسيع في النشاط وانخفاض في كلفة الخدمات المقدمة للمستهلكين , ومن هنا من الضروري التعامل مع النفط كسلعة يجب ادارتها حسب القوانين الاقتصادية وافضل خبرات ادارة الاعمال في مجال استثمار النفط والغاز الطبيعي في العراق كما هو الحال في البلدان المتحضرة.

أن أجراء مثل تلك التغيرات في هيكلية الوزارة والمؤسسات التابعة لها سيعطي لها الفرصة المناسبة لها في القيام بمهامها الأساسية المبينه في الفقرات اعلاه، ولكي تتمكن وزارة النفط من تنفيذ تلك المهامات الاساسية عليها استحقاقات مهمة لابد من ادائها بالشكل المطلوب لكي تتمكن من تفعيل دور الوزارة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهنا تكمن دور المجلس الوطنى الانتقالي التي تم انتخابه من قبل الشعب العراقي والحكومة العراقية الانتقالية المقبلة، و يتم ذلك من خلال تحديد الاطار العام في التعامل مع ملف مصادر الثروات الطبيعية ومنها النفط والغاز الطبيعي.

▪ ادارة النفط والغاز في المرحلة المقبلة

مختصر تاريخ العراق السياسي كان عبارة عن سلسلة طويلة من الانقلابات، الانقلابات المضادة، المؤامرات، التطهيرات، الاستيلاء على السلطة بالعنف، القمع الفضيع للمخالفين في الرأي, الحروب الداخلية والخارجية، لذا خلال كل هذا التاريخ لم يكن للشعب صوت بسبب غياب المؤسسات الديمقراطية والتداول السلمي للسطلة، ولذا تحولت الثروات الطبيعية الى نقمة للشعب , ولا يمكن ان يتكرر التاريخ ثانية اذا تمكنت القيادة الجديدة في العراق من الاستفادة من دروس تاريخ العراق والتي بدونها لا يمكن تشكيل وضمان أدامة النظام الفيدرالي الديمقراطي في العراق الجديد، ليتمكن من خلالها التعامل مع ملف الثروات الطبيعية ومنها النفط والغاز كما يتعامل معها الانظمة المتحضرة في العالم، حيث تشير القاعدة العامة المتبعة في غالبية المجتمعات المتحضرة في العالم والمثبتة في دساتيرها وقوانينها تستند الى مبدأ (أن ما فوق الارض ملك لصاحب تلك الارض، أما ما هو في باطنها/ تحت الارض فهو ملك عام يعود للدولة (الفيدرالية أو المحلية...)، وما يستثنى من

هذه القاعدة العامة فيكون وفقا لتشريعات خاصة تصدرها الدولة المعنية على شكل أمتيازات محددة بزمان ومكان معينين أو وفقا لتعاقدات خاصة في كل حالة من الحالات)، هذا هو مفتاح في التعامل مع الثروات الطبيعية في العراق الفيدرالي الديمقراطي الموحد.

ان سياسة العراق الجديد في ظل النظام الديمقراطي الفيدرالي الموحد تتطلب استثمار الثروات الطبيعية ومنها النفط والغاز الطبيعي لخدمة الشعب العراقي بنسيجه المتنوع لكي لا يصبح النفط مرة اخرى واخرى سببا لعبودية وأذلال الشعب العراقي ويتحول مرة اخرى هذا المورد الطبيعي - النفط الى نقمة للشعب العراقي بدلا من النعمة مثلما عاناه في ظل حكم النظام البائد، هذا القلق يخيف ابناء الشعب العراقي عامة والشعب الكردي خاصة ويدرك الشعب العراقي مخاطرها على مستقبل العراق الجديد متى ما وقعت مصادر الثروات الطبيعية - النفط مرة أخرى في يد حزب واحد او شخص واحد, في الوقت الذي يتوقع خبراء النفط والجيولوجيا بأن طاقة انتاج النفط ستصل الى حوالي١٠-١٢ مليون برميل /يوم خلال العقد المقبل، والسوال الذي تطرح نفسه هنا (كيف سيكون مصير الشعب العراقي اذا انفرد حزب او شخص واحد بالتصرف على هذه الثروة الهائلة؟). ان ضمان عدم تكرار تجربة نظام صدام وحزب البعث المنحل في الانفراد بالتصرف على ثروات الشعب العراقي تكمن من التجنب عن فكرة سيطرة الدولة على النفط والتصرف بفوائده، بل التعامل مع الثروات الطبيعة من خلال تنفيذ استراتيجة التي تستند على بعض المقدمات المهمة، منها (ان اقتصاد السوق اكثر قدرة وكفاءة في ادارة الموارد الطبيعية مقارنة بالتخطيط المركزي للدولة)، الاهتمام بخصوصيات العراق القومية والجغرافية و مناطق تواجد حقول النفط والغاز فيها، يحق للمناطق الفيدرالية، سواء اكانت في وسط او جنوب العراق او في (كردستان العراق) من ادارة وتنظيم واستثمار الثروات الطبيعية للحقول التي تقع ضمن نطاق حدودها الجغرافية مع الاهتمام

بتوزيع ثروات العراق على الشعب العراقي بشكل عادل ومراعاة المناطق الاكثر تضررا بسبب سياسة النظام البائد طيلة ٣٥ سنة التي غيرت تقريبا كل شي بسبب سياستها الشوفينية بحق الشعب العراقي (ترحيل وتعريب المناطق الكردية وخاصة النفطية و ترحيل وطرد سكان مناطق الاهوار في جنوب العراق وتجفيف الاهوار في جنوب العراق وغيرها من السياسات الشوفينية). يمكن تحقيق هذا الحلم (حلم الشعب العراقي بنسيجه المتنوع) من خلال تنفيذ المهام التالية:

١- أعادة النظر الى العقود النفطية التي وقعها النظام البائد مع شركات النفط الاجنبية، لقد تم أبرام عقود من قبل النظام البائد مع الشركات الاجنبية بقيمة تصل الى ٣٨ مليار دولار، حصول روسيا الاتحادية على عقود في مجال النفط في حقول (كركوك، صدام، الرافدين والرميلة)، وفرنسا على حقول (نهر عمر، مجنون، بغداد) وتركيا على حقل (خورمال)، واسبانيا وايطاليا على حقل (الناصرية)، اما الصين فقد حصلت على حقل (الرميلة) بالاشتراك مع روسيا الاتحادية.

سيكون مصير تلك العقود مرتبط في الحقيقة بثلاثة أمور أساسية القانون العراقي الجديد - الدستور العراقي التي سوف يتم وضعة بعد أنتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية، القانون الدولي وقرارات هيئة الامم المتحدة منذ عام ١٩٩٠ كما نشرت في جريدة الشرق الاوسط. (اي عقد يخالف أيا من هذه القوانين والقرارات سيعتبر لاغيا من وجهة النظر القانونية وستقوم الحكومة العراقية الجديدة (الأنتقالية) أما بألغاء او تعديل تلك العقود النفطية)، هذا من الامور المهمة أمام الحكومة الانتقالية الجديدة التي ستحدد الاطار العام لأستراتيجية العراق النفطية والتعامل مع التداعيات التي خلفها النظام البائد في مجال النفط والغاز الطبيعي، هذا التحول الجديد في العراق بعد سقوط النظام البائد سيخلق الاجواء المناسبة حول ألغاء عقود الشركات الاجنبية لمصلحة شركات

نفطية وطنية عراقية او ربما تعطي بعض من تلك العقود الى الشركات الامريكية والبريطانية وحلفائهم في العراق الذين ساهموا في عملية تحرير العراق.

٢- السيطرة والرقابة على واردات النفط والغاز : يشكل النفط والغاز من المصادر الرئيسية لواردات العراق، لذا فان تنظيمها ومراقبة وتدقيق تلك الموارد ضرورية لتجنب المخاطر التي نجمت وتنجم من الاهمال الذي ادى الى تفاقم ظاهرة الفساد المالي التي وصلت بموجب ما تنشره وسائل الاعلام العراقية ومنها الكردستانية عن هدر حوالي ٧٠سنتا / دولار من اموال العراق ومن المنح التي قدمت على شكل مساعدات مالية لأعادة أعمار العراق!.

من تجارب تاريخ الدول المنتجة للنفط، تبين للخبراء الاقتصاديين بأن معظم تلك الدول التي يتحكم النفط بأقتصادها يسودها الفساد والاستبداد سوأ اكانت الدولة في امريكا او افريقيا أو منطقة حوض بحر قزوين او منطقة الشرق الاوسط بأستثناء دولة النرويج، بينما احتل العراق موقعا في قمة قائمة الفساد والاستبداد في ظل النظام البائد، وهذا هو واحدة من أبرز العبر والدروس المستخلصة للشعب العراقي والحكومة التي ينتخبها، وعليه لابد وان يختار الشعب العراقي وحكومته نظاما ديمقراطيا، يتوفر فيه قبل كل شئ العدالة من خلال الاستفادة من خبرة النرويج في ادارة موارد النفط، وتكمن مبادئها العادلة في ضمان وتوفير عدد من الشروط ومن ابرزها، السيطرة وتنظيم الحسابات النفطية وكل ما يتعلق بها ووضعها تحت سيطرة البرلمان المنتخب وامام الشعب بشكل علني وتحت أضواء وسائل الاعلام، مما يكفل تقليص مساحة الفساد المالي والرشوة، ويكفل كذلك على منع تحويل اي دخل بأتجاه حسابات سرية، اضافة الىضرورة تخصيص جزء من الواردات النفطية على شكل مساعدات مباشرة الى الشعب لترقيةحياتها ولرفاهيتها، وحينئذ سيكون

للنفط دور اساسي لحل الكثير من المشاكل العامة الشعبية، والتخطيط في تطوير الانتاج النفطي بشكل تدير وتشرف عليها الشركات النفطية العراقية والتحكم على نفوذها في كل ما يتعلق بالأسعار والانتاج وحقوق الاستكشاف والاستعانة بالشركات الاجنبية المنتمية للدول الحليفة والصديقة التي ساعدت الشعب العراقي في تخلصها من تلك الزمرة المجرمة البائدة, لمساعدة العراق في قطاع الثروات الطبيعية ومنها النفط بصفة مقاولين يقومون بتنفذ المشاريع التي ستعقد معهم عقود واتفاقيات تخدم مصلحة الاطراف المشتركة.

٣- تخطيط وتحديد المشاريع النفطية المتنوعة ومشاركة او مساعدة ادارة الاقاليم- الفيدرالية في تسهيل الامور المتعلقة بهذا المجال.

٤- تنفيذ الاستكشافات النفطية والغازية بهدف ازدياد الاحتياطات من النفط والغاز الطبيعي.

٥- تعاقد وأبرام العقود مع المستثمرين لتوفير المواد المغذية للنفط او الغاز الطبيعي وفق تعهدات تحدد على ضوءها الفترة الزمنية التي تيمنح للمستثمر في ادارة المشروع مع الاهتمام على توفير الحوافز التي تشجع المستثمرين للقطاع الخاص العراقي في أقامة مثل تلك المشاريع.

٦- الأستعانة بالأستثمارات العراقية والاجنبية لتطوير الحقول المكتشفة من اجل زيادة الطاقة الانتاجية في بعض الحقول، ولو يتم تحقيق ذلك سترتفع طاقة الانتاج النفطي الجديد الى أكثر من ٥,٢ مليون برميل في اليوم زائدا الطاقة الانتاجية الحالية.

٧- أنشاء مصافي جديدة لرفع الطاقة الانتاجية وتطوير منشئات تصنيع الغاز (السائل والجاف) وبناء خطوط ومعامل جديدة لسد الطلب على الغاز السائل وفي توفير الغاز الجاف كوقود للمعامل والمصانع واستخدامها كمادة اساسية في الصناعات الكيميائية والصناعات البتروكيمياوية.

٨- تقوية دور العراق على الساحة الاقتصادية والسياسة في العالم من خلال تنشيط دور العراق الجديد في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بأعتبارها واحدة من ابرز دول العالم من حيث الأحتياط العالمي للنفط ولها القابلية على رفع طاقاتها الانتاجية الى حوالي ١٠-١٢ مليون برميل خلال عقد من الزمن.

٩- تطوير الكادر النفطي العراقي وتدريبه وتأهيله في التعامل مع العلوم الحديثة في مختلف المجالات المتعلقة بالنفط والغاز الطبيعي، لاسيما في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تستخدم في أستكشاف النفط والغاز الطبيعي والطرق التكنولوجية المتنوعة ذات العلاقة بأعمال الحفر وفي تنشيط طاقة انتاج الحقول من النفط والغاز الطبيعي، الجدير بالذكر من الضروري جدا ان يكون العاملين من مختلف أبناء القوميات والأقليات لينعكس واقع الشعب العراقي بنسيجه المتنوع في هذه الوزارة وحتى في باقي الوزارات الاخرى العراقية أنطلاقا من المفهوم الديمقراطي الذي يسمح ويوفر فرص العمل لكافة أبناء الشعب العراقي.

١٠- توسيع العلاقات بين وزارة النفط والمؤسسات التابعة له من جهة، وبينها وبين المؤسسات العلمية (المعاهد والجامعات العراقية والاجنبية ومؤسسات القطاع الخاص التي تهتم بشؤون النفط والغاز الطبيعي) من جهة اخرى، مع ضرورة الاستفادة من خبرة المتخصصين العراقيين في الداخل والخارج وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لهم لتحقيق هذا الهدف.

١١- العمل وفق القواعد والاسس العلمية التي تضمن على تخفيف الآثار السلبية للمنتوجات النفطية المتنوعة على البيئة والطبيعة وعلى مصادر الحياة.

مستقبل انتاج النفط والغاز الطبيعي في كردستان العراق

نشرت على صفحات الانترنيت

تراقب الشركات النفطية الكبرى ومنها الامريكية والبريطانية والفرنسية تطورات الاوضاع في العراق الجديد وفي مقدمتها مسألة الامن والاستقرار فيها، ولاسيما في المناطق التي تتواجد فيها حقول النفط والغاز، واحتل اقليم كردستان العراق الغني بالنفط والغاز موقعا متميزا في نظر الشركات النفطية بحكم توفر الامن والاستقرار فيها مقارنة بالمناطق الاخرى من العراق، مما دفع ذلك بعض الشركات النفطية الامريكية خلال الفترة المنصرمة ومنها شركة (سنوران ئينيرجي هاس) من تقديم اربعة مشاريع نفطية مهمة الى وزارة النفط العراقية، وهذه المشاريع النفطية الاربعة تقع في كردستان العراق ضمن منطقة الحزام النفطي، ومن ابرز أهداف تلك المشاريع تكمن في

ازدياد طاقة انتاج النفط في حقل كركوك النفطي العملاق من خلال ادخال التكنولوجيا المتطورة في آبار النفط الموجود ضمن (طية خورمال /قبة خورمال النفطي) في حقل كركوك الذي سيؤدي ذلك الى زيادة طاقة انتاج حقل كركوك بحوالي ١٠٠ الف برميل لكل يوم عن طاقته الحالية، مما سيزيد من طاقة تصدير النفط من حقل كركوك عبر شبكة انابيب نقل النفط الى ميناء جيهان التركية مما سيزيد من اهمية منطقة كركوك النفطية على كافة الاصعدة، لاسيما الاقتصادي التي كان وسيكون لها انعكاس مباشر على الوضع السياسي لتلك المنطقة النفطية. كما قدمت الشركات النفطية الامريكية عروضا الى الحكومة العراقية وعن طريق وزارة النفط من تطوير (حقل حمرين النفطي) من خلال تكملة حفر حوالي ٤٥ بئرا, اضافة الى تكملة النواقص التي تعاني منها الابار الاخرى التي تقدر عددها بحوالي ٧٦ بئرا، كما سيؤدي تنفيذ هذا المشروع الى ازدياد طاقة انتاج حقل حمرين الى ٦٠ الف برميل في اليوم، كما تقوم الشركة بالمشاركة في العمليات الاستشارية وفي مجال السوق النفطي التجاري، اضافة الى تقديم مشروع تطوير (حقل نفط القيارة) الذي يقع جنوب مدينة الموصل.

هذا التطور في الانتاج النفطي ولو انه في مراحله البدائية الا انه سوف ينعكس ايجابيا على الوضع الاقتصادي للعراق الجديد عامة وفي كردستان العراق خاصة (اذا تمكنت حكومة كردستان العراق من تفعيل دورها في مجال أستثمار الثروات الطبيعية فيها ومنها النفط والغاز الطبيعي في الحقول الموجودة ضمن حدود أقليم كردستان العراق), وسيكون ذلك ضمانا لأستثمار الثروات الطبيعية (النفط والغاز الطبيعي) وغيرها من الثروات بشكل تتحول وارداتها الى نعمة للشعب العراقي عامة بدلا من ان تكونهذه الواردات نقمة كما كانت طوال اكثر من ٣٥ سنة خلال عهد النظام البائد!!!!. اما اذا كان دور

حكومة كردستان العراق غائبا أو مهملا في رسم ومراقبة ومتابعة استراتيجية العراق النفطية وخاصة المتعلقة بأقليم كردستان العراق فأنها لا تبشر بالخير لا على المدى القريب ولا على المدى البعيد، لذا من الضروري ومن حقها الطبيعي والقانوني ان تكون لحكومة كردستان العراق موقفها في كافة المشاريع التي سوف يتم أنشائها في العراق عامة وفي كردستان خاصة، هذه المشاريع سيتم تنفيذها عن طريق أبرام عقود مع الشركات النفطية العالمية التي احتل وسيحتل العراق الجديد موقعا متميزا في أجندة الشركات النفطية العالمية، بحكم ما يحتويه من الاحتياط الهائل للنفط والغاز، مما سيتحول قريبا العراق الجديد الى اهم مركز لأنشاء العشرات من مشاريع الصناعات النفطية والغازية في المناطق التي تتواجد فيها حقول النفط والغاز الطبيعي وفي مقدمتها منطقة الحزام النفطي في كردستان العراق (مندلي، خانقين، طوزخورماتو، كركوك، مخمور مارا بـ ديبكة وعين زالة والى ان تصل الى الحقول القريبة من الحدود السورية العراقية) بحكم الجدوى الاقتصادي في انشاء وتطوير مثل تلك المشاريع النفطية على أمتداد تلك المنطقة الغنية بالنفط والغاز الطبيعي.

هذا التحول سيكون عاملا قويا في دعم وتطوير مضمون النظام العالمي الجديد في المنطقة والعالم، ولذا سيكون للعراق الجديد مكانة بارزة لايمكن تجاهلها أو اهمال ما يدعم ذلك، ومن ابرزها دعم النهج الديمقراطي المعاصر في العراق الجديد من قبل الدول الصناعية الكبرى والتي تقف ورائها الشركات النفطية العالمية لما لها من رؤوس اموال هائلة، قادرة على دعم النظام الديمقراطي وترسيخ مقوماتها في العراق الجديد ومن ابرزها (الامن والاستقرار، وانشاء دولة الدستور والقانون)، وهذا ما سيخدم مصلحة الشعب العراقي بنسيجه المتنوع ومصلحة الاصدقاء والحلفاء، وبحكم خصوصيات

كردستان العراق المتميزة عن باقي مناطق العراق، سيكون لها مكانة خاصة ضمن مفهوم التطور الاقتصادي في العراق مما سيحدث تغييرا هاما في المنطقة، ولذا تحاول الجهات المعادية لهذا التغيير الكبير في المنطقة من محاولة افشال أو تاخير العملية الديمقراطية في العراق، وما جرى ويجرى من الأعمال التخريبة - الارهابية، ولاسيما المتعلقة بالامن والاستقرار وبالمنشئات الاقتصادية الحيوية ومن ابرزها (تفجيرات انابيب النفط، حرق الآبار وحقول النفط وسلب ونهب المنشئات النفطية) ما هو الا إنعكاس لهذا الواقع.

أنشاء وزارة الموارد الطبيعية (وزارة النفط)

نشرت على صفحات الانترنيت
في شباط /٢٠٠٥

السيدين المناضلين البارزاني والطالباني المحترمين
السيد رئيس المجلس الوطني لأقليم كردستان العراق المحترم
السيد رئيس حكومة أقليم كردستان العراق المحترم
السادة المحترمون :

يتفق اغلب المحللين السياسين الخبراء المختصين بمصادر الثروات الطبيعية، بأن غنى كردستان بالثروات الطبيعية المتنوعة كانت من أهم وأبرز الاسباب التي ادت الى تقسيم كردستان بعد الحرب العالمية الاولى على الدول الاربعة، واتبعت كل دولة من الدول الاربعة اساليب خاصة للسيطرة على الموارد الطبيعية في كردستان من خلال استخدام ابشع اساليب الظلم والاضطهاد التي لم يعرفها التاريخ بحق الشعب الكردي والاقليات الاخرى في

كردستان، متبعين (سياسة التطهير العرقي، تغيير الهوية الجغرافية للمناطق الكردية وخاصة الغنية بالموارد الطبيعية، فرض احزمة غريبة عليها – الحزام العربي في كردستان سوريا، مشروع جنوب شرق الاناضول في كردستان تركيا، سياسة الترحيل والتعريب في كردستان العراق، ونظرا لكون الموضوع يختصر حسرا على كردستان العراق، سوف نوضح الاسباب التي تدفعنا الى الدعوات المستمرة حول فكرة أنشاء وزارة الموارد الطبيعية أو وزارة النفط في كردستان العراق.

شكل سقوط النظام الفاشي في العراق قبل كل شئ نهاية الويلات والمآسي من (سياسة الارض المحروقة المتمثلة بالترحيل والتعريب وحملات الاعتقال والنفي الجماعي) التي الحقت بشعبنا ووطننا طيلة اكثر من ثلاثة عقود، وتحولت ثروات كردستان الطبيعية الى وسيلة في تدمير شعبنا وبلدنا، واليوم نواجه مرحلة جديدة سنتمكن من تعويض ما الحق بشعبنا من خلال ايجاد صيغة عملية في بسط نفوذنا في المؤسسات الاقليمية والمركزية، ولاسيما المتعلقة في ادارة مصادر الموارد الطبيعية، المتمثلة بـ (حقول النفط والغاز على امتداد الحزام النفطي في كردستان وخطوط تصديرها، المياه والمعادن و المؤسسات الصناعية الانشائية) والتي تدير تلك المصادر وتبرمج مخطط استثمارها من قبل وزارة التخطيط ومؤسسات البحث العلمي التي ستشكل احدى الركائز المهمة في اعداد خطط التنمية لعراق المستقبل ومنها لكردستان العراق – (النظام الفيدرالي) والتي سيعتمد مستقبل علاقاتنا مع الحلفاء على مدى قدرة مؤسسات حكومة الاقليم والهيئات المختصة بها في أدارة الموارد الطبيعية في أثبات دورها الفعال في ادارة وتنظيم وتطوير تلك المؤسسات المسؤولة عن الموارد الطبيعية بأعتبارها واحدة من أهم الملفات الرئيسية

لقوى التحالف ضمن برنامجها المستقبلي، ومن هنا تكمن اهمية الدعوة في أنشاء وزارة الموارد الطبيعية(وزارة النفط) في كردستان العراق.

تنطلق استراتيجية انشاء المؤسسات، ومنها الوزارات في اية دولة من خصوصيات تلك الدولة، ولذا نرى تتفاوت هيكل وعدد الوزارات (كما ونوعا) من دولة الى اخرى، ولكن تتواجد الوزارات المهمة والأساسية فيها, منها وزارة (الموارد الطبيعية، التخطيط ,التربية، الصحة، التعليم العالي) التي تشكل الركائز المهمة في بناء وتطور الدولة، وعلى ضوء هذه الفكرة، لو توقفنا ولو قليلا على هيكل وانواع الوزارات الموجودة في حكومة كردستان العراق يمكن ملاحظة وجود فراغ كبير، وابرزها غياب وزارة الموارد الطبيعية (وزارة النفط) ومقابل ذلك توجد مديريات عامة تقوم بأدارة مصدر من مصادر الثروات الطبيعية، ومن جهة اخرى، تتواجد وزارات اخرى لحكومة كردستان التي لا يمكن مقارنة دورها واهميتها بدور واهمية وزارة الموارد الطبيعية (وزارة النفط).

لقد كان غياب وزارة النفط والغاز في أقليم كردستان وضعف نفوذ ممثلي اقليم كردستان في وزارة النفط العراقية وفي شركة نفط الشمال (الموصل، كركوك) التي تقوم بادارة حقول النفط والغاز على أمتداد الحزام النفطي في كردستان العراق أدت الى تعامل قوات التحالف (امريكا وبريطانيا) مع وزارة النفط العراقية بحكم الواقع الموجود، رغم كافة الدعوات التي رفعت من قبل القيادة الكردية وحكومة اقليم كردستان الى قوات التحالف والى الحكومة العراقية من اجل أعادة تنظيم كافة المؤسسات التابعة الى وزارة النفط العراقية، هذا الاهمال المتعمد ماهو الا دليل على مواصلة نهج سياسة إهمال دور (الاكراد) – حكومة اقليم كردستان العراق في ملف النفط والغاز بالرغم من كونها حق طبيعي وقانوني ينسجم مع مبادئ النظام الفيدرالي الذي يحق

لحكومة النظام الفيدرالي على أدارة وتنظيم واستثمار الثروات الطبيعية ضمن حدود منطقتها الجغرافية - أقليم كردستان العراق.

يعتبر ملف (النفط والغاز) من أهم الملفات الحساسة والمهمة والذي سيكون له تاثير واضح وملموس في (رسم مستقبل العراق الجديد وفي تحديد هيئاته الادارية)، القوى التي كانت في الماضي والحاضر وحتى في المستقبل ضعيفا أو مهملا في مجال أدارة الموارد الطبيعية (النفط والغاز) أنعكس وسينعكس سلبا على تلك القوى وسيضعف دورها في رسم مستقبل العراق الجديد وهيئاته الادارية، ومن هنا يتطلب على قيادة وحكومة أقليم كردستان العراق في بذل كافة الجهود من أجل تعزيز دورها وحضورها الفعلي في ملف (النفط والغاز) بأعتبار أقليم كردستان العراق واحدة من أهم واغنى المناطق النفطية في العراق – الحزام النفطي في كردستان العراق.

لقد تم نشر العديد من الدراسات والمقالات العلمية من قبل المختصين حول مصادر الثروات الطبيعية في كردستان العراق واهميتها، ونشرت العديد من مثل تلك المقالات والدراسات بحكم اختصاصي واهمية الموارد الطبيعية في كردستان العراق، لاسيما في مجال النفط، من ابرز تلك المقالات هي (الحزام النفطي في كردستان العراق، إستثمار مصادر المياه، استثمار خامات المعادن الفلزية، استثمار الصخور بانواعها المختلفة في الصناعات الانشائية المتنوعة)، وتم مناشدة حكومة كردستان العراق من خلال نشر تلك المقالات على اهمية أنشاء وزارة الموارد الطبيعية في كردستان العراق والدعوة في عقد مؤتمر خاص حول الثروات الطبيعية وسبل أستثمارها في كردستان.

يشعر المتتبع والمطلع على الانواع المتنوعة من مصادر الثروات الطبيعية بأن سياسة الانظمة التي حكمت العراق منذ انشائها بعد الحرب العالمية الاولى لم تولي اي اهتمام في مجال ادارة واستثمار الثروات الطبيعية في كردستان

العراق وتم أبعاد أبناء شعبنا الكردي وأبناء باقي الاقليات الاخرى في كردستان العراق من اية دور في هذا المجال وربط تلك المؤسسات التي كانت تقوم في ادارة واستثمار بعض مصادر الثروات الطبيعية بالحكومة المركزية، واهمل كردستان العراق في مجال انشاء المشاريع الصناعية المتنوعة بالرغم من تواجد مصادر ومقومات أنشائهم في كردستان العراق، ولكن يمكن الاشارة الى انه تم في عهد النظام البائد، من انشاء بعض المشاريع الصناعية والزراعية على امتداد المنطقة الكردية ضمن حدود الحزام النفطي في كردستان العراق بعد ان تم ترحيل سكانها الاصليين وتعريب تلك المناطق النفطية المهمة التي تمتد من مندلي– خانفين- كركوك- ديبكة- عين زالة والى الحقول النفطية التي تقع بالقرب من الحدود العراقية السورية.

يتواجد في منطقة الحزام النفطي العشرات من حقول النفط والغاز وكانت تحت سيطرة النظام البائد ولم يتم لحد الآن اية تغيرات فعلية ملموسة في الهيكل الاداري للحقول النفطية، وتم ابعاد الاكراد وباقي الاقليات الاخرى من العمل في حقول النفط ولا زالت الوضع الاداري للحقول تقريبا كما كانت في عهد النظام البائد. لم تتوفر المعلومات بوجود مدير واحد كردي (كردستاني) في الحقول النفطية ضمن منطقة الحزام النفطي في كردستان العراق, (وكأن تعيين المختصين الاكراد في حقول النفط كان من المحرمات في عهد النظام البائد)، يمكن الاشارة بأن عدد الاكراد في شركة نفط الشمال بحوالي ٤٥ موظفا وعاملا من مجموع ١١٤١٥ موظفا وعاملا!!!, كما يقدر عدد الاكراد في شركة غاز الشمال بحوالي ١٤٩ موظفا وعاملا من مجموع ١٦١٨ موظفا وعاملا في الشركة، اما في وزارة النفط العراقية، اتجرأ بالقول بعدم وجود (كردي واحد) في الوزارة قبل سقوط النظام البائد بالرغم من ان عدد الموظفين في الوزارة يقدر بالآلآف، ويوجد فيها العشرات من المديريات والشعب

والفروع والاقسام وتخلوا كلها من (الاكراد) ومن العراقين الوطنين في كافة اجزاء العراق، وهذه من احدى ابشع الاساليب الشوفينية بحق ابناء شعبنا الكردي بالرغم من تواجد المئات من المتخصصين في مجال النفط من الاكراد ومن باقي الاقليات القومية في كردستان العراق.

ترتبط حقول النفط في منطقة الحزام النفطي بشبكة انابيب نقل النفط من الحقول الى المواني البحرية (ميناء جيهان في تركيا – الواقعة على البحر الابيض المتوسط و المواني العراقية المطلة على الخليج)، اضافةالى ربط اغلب مصافي النفط (القيارة، بيجي وغيرها) بالحقول النفطية في كردستان العراق وتغيب دور الاكراد ومؤسساتهم تقريبا من ادارة وتنظيم ومراقبة وفي صيانة شبكة انابيب النفط التي تمتد مئات الكليومترات ضمن حدود كردستان العراق، ومقابل ذلك تم ترحيل وتعريب كامل للمنطقة على امتداد خط انابيب نقل النفط من حقول كردستان العراق بالمواني البحرية، واليوم تعاني حكومة العراقية المؤقتة من حماية خطوط انابيب نقل النفط، ويعود احدى اهم اسباب ذلك الى تغيير الهوية الديموغرافية للمناطق النفطية التي تصعب في ظل الظروف الطارئة والاستثنائية (الحالية) من السيطرة على الوضع. لذا يمكن القول (بان الحكومة الكردية في كردستان العراق والحكومة العراقية الانتقالية تدفع ثمن تلك السياسة الشوفينية التي اتبعها النظام البائد بحق السكان الاصليين على امتداد منطقة الحزام النفطي في كردستان العراق).

تتواجد العديد من حقول (المعادن الفلزية) المهمة على امتداد المنطقة الزاحقة (حسب المفهوم الجيولوجي) والتي تمتد تقريبا من منطقة (بنجوين القريبة من الحدود العراقية الايرانية والى ان تصل الى منطقة (شرانش-سناط) في قضاء زاخو (الحدود العراقية التركية)، كما يتواجد الانواع المختلفة من الصخورية النارية والبركانية والمتحولة والرسوبية على امتداد المنطقة

الزاحقة وتشكل اهم رافد من روافد اقتصاد شعبنا لو تمكنت حكومة كردستان العراق من استثمار تلك الانواع المتنوعة من الصخور، ناهيكم على اغناء تلك المنطقة بينابيع المياه الطبيعية المتنوعة. تحتاج هذه المنطقة في ظل الاوضاع الجديدة الى أنشاء مؤسسات خاصة ومديريات مرتبطة مباشرة بوزارة الموارد الطبيعية في كردستان العراق كي يتمكنوا من تطبيق العشرات من الدراسات العلمية المتنوعة (من خلال المؤوسسات العلمية – الجامعات والمعاهد الموجودة في كردستان العراق) التي يمكن بواسطة نتائج تلك الدراسات العلمية من تقييم الجدوى الاقتصادي الحقيقي لتلك المنطقة المهمة جدا من الناحية الاقتصادية والصناعية والسياحية وغيرها من المجالات الحيوية.

اتبع النظام البائد النهج السابق في ادارة وتقسيم شؤون العمل في وزارة النفط العراقية اضافة الى سياستها الشوفينية في سيطرة حزب البعث المنحل على كافة مفاصل الحياة في العراق ومنهاعلى وزارة النفط، لازالت التقسيم القديم جارية المفعول، منها شركة نفط الشمال التي تقع مراكزها في (كركوك والموصل)، شركة النفط العراقية التي تقع مركزها في بغداد وشركة نفط الجنوب في البصرة، وكل الشركات مرتبطة مباشرة بوزارة النفط العراقية.

اعتقد ان هذا التقسيم والتنظيم في مجال النفط لا تتناسب مع المرحلةالحالية في عراقنا الجديد/العراق الديمقراطي الفيدرالي الموحد، لذا من الضروري اجراء تعديلات فيها تكفل من خلالها ضمان حماية المؤسسات النفطية وتفعيل دورها من خلال ربط كافة حقول النفط والغاز التي تقع في كردستان العراق بالنظام الفيدرالي في كردستان العراق، من خلال تبني أنشاء وزارة الموارد الطبيعية (وزارة النفط) في حكومة كردستان العراق، انشاء شركة نفط في كردستان العراق – تحت مسيمات مناسبة، وافضل تلك

المسميات هي (شركة نفط كردستان)، وهذا ما سيؤدي الى حل الكثير من المشاكل المتعلقة في مجال النفط، وتشارك كافة شرائح الشعب العراقي في العمل بحكم المناخ الديمقراطي وحرية العمل في اي مكان من العراق الجديد. هذا النظام الجديد تكون مناسبة من الناحية القانونية ولا تعارض (قانون المرحلة الانتقالية)، بل ستجسد العمل في مجال النفط وستخفف المسؤوليات على الوزارات العراقية الاخرى منها وزارة (التخطيط، التعليم العالي، الصناعة والمعادن، الموارد المائية)، اضافةالى ان أنشاء وزارة الموارد الطبيعية في كردستان العراق سوف يسهل على دمج وتنظيم كافة المديريات والمؤسسات المهتمة في مجال الموارد الطبيعية في حكومة اربيل وحكومة السليمانية بالوزارة الجديدة، في الوقت الذي تتجه الحكومتان على توحيدهما في حكومة واحدة بعد انتخاب المجلس الوطني لأقليم كردستان العراق.

اناشدكم ايها السادة المحترمون بالوقوف جديا على اهمية هذه الوزارة على مستقبل العراق عامة وعلى مستقبل كردستان العراق خاصة وان الاستمرار على النمط الحالي سيعكس سلبا على نوع ومستقبل النظام العراقي الجديد، حيث تشير اغلب المصادر بأن الموارد الطبيعية ومنها النفط والغاز سيلعبان دورا مهما في ترسيم المستقبل النهائي للعراق الجديد وهيئاته الادارية.

الدكتور بيوار خنسي
باحث جيولوجي
هولندا

تفعيل دور حكومة أقليم كردستان العراق في مجال النفط والغاز

نشرت على صفحات الانترنيت
في كانون الثاني/٢٠٠٥

▪ المناطق النفطية في العراق وأهميتها

التوزيع الطبيعي الجيولوجي لحقول النفط والغاز الطبيعي في العراق موجودة بشكل عام في منطقتين رئسيتين، منطقة الطيات الجبلية الغنية بحقول النفط والغاز والتي تعرف بمنطقة الحزام النفطي في كردستان العراق، التي تمتد من (مندلي – خانقين- طوزخورماتو- كركوك – مخمور- ديبكة- بطمة -عين زالة والى الحقول القريبة من الحدود السورية العراقية في قضاء الزمار). المنطقة الثانية تشكل بالمنطقة السهلية- الجزء الجنوبي من حوض سهل ميزوباتام التي تمتد تقريبا من السواحل الشمالية للخليج في محافظة البصرة والى ان تصل الىالشمال من مدينة الكوت.

هذا التوزيع الجغرافي للحقول النفطية في هذين المنطقتين الجغرافيتين (المنطقة الجبلية –كردستان العراق والمنطقة السهلية -الاقليم العربي للعراق)، تمتاز كل من تلك المنطقتين بخصوصياتها التي تختلف عن بعضها البعض (القومية والاثنية واللغوية والحضارية والجغرافية).

▪ أهمية المناطق النفطية في العراق لدى امريكا وبريطانيا

ترحب امريكا وبريطانيا من ان تسير الحكومات باتجاه توسيع قاعدتها الجماهيرية واقتباس اسلوب الحياة العصرية - الامريكية مع الاحتفاظ بالسيطرة على القرار لكي يسهل التعامل معها، تضمن من خلالها سيطرتهما على منابع النفط في العراق الجديد، ومن هنا اعتقد بأن قوى التحالف (امريكا وبريطانيا) سيركزان أهتمامهما بالمناطق النفطية في العراق، بالمنطقة النفطية في المحافظات الجنوبية للعراق والحزام النفطي في كردستان العراق، وقامت كل من امريكا وبريطانيا بوضع قنصلياتهما في المدن (البصرة، الموصل، كركوك) الواقعة في المناطق النفطية المهمة، وهذا ما يفسر لنا على ملامح الخطة الامريكية- البريطانية تجاه مستقبل هذا البلد الذي يشكل البلد الثاني في العالم من حيث الاحتياط العالمي للنفط، ولذا سيكون لها دور بارز في انقاذ الدول الصناعية والاقتصاد العالمي من ازمات مصادر الطاقة، التي تشكل النفط والغاز من اهم مصادرها في هذا القرن.

لقد كان غياب وزارة النفط والغاز في أقليم كردستان وضعف نفوذ ممثلي اقليم كردستان في وزارة النفط العراقية وفي شركة نفط الشمال في (الموصل، كركوك) التي تقوم في أدارة حقول النفط والغاز على أمتداد الحزام النفطي في كردستان العراق أدت الى تعامل قوات التحالف (امريكا وبريطانيا) مع وزارة النفط العراقية بحكم الواقع الموجود، رغم كافة الدعوات التي رفعت

من قبل القيادة الكردية وحكومة اقليم كردستان الى قوات التحالف والى الحكومة العراقية من اجل أعادة تنظيم كافة المؤسسات التابعة الى وزارة النفط العراقية، هذا الاهمال المتعمد ماهو الا دليل على مواصلة نهج سياسة أهمال دور (الاكراد) – حكومة اقليم كردستان العراق في ملف النفط والغاز بالرغم من كونه حق طبيعي وقانوني ينسجم مع مبادئ النظام الفيدرالي الذي يحق لحكومة النظام الفيدرالي على أدارة وتنظيم، استثمار الثروات الطبيعية ضمن حدود منطقتها الجغرافية - أقليم كردستان العراق.

يعتبر ملف (النفط والغاز) من أهم الملفات الحساسة والمهمة والتي سيكون لها تاثير واضح وملموس في (رسم مستقبل العراق الجديد وفي تحديد هيئاته الادارية), القوى التي كانت في الماضي والحاضر وحتى في المستقبل ضعيفا أو مهملا في مجال أدارة الموارد الطبيعية (النفط والغاز) أنعكس وسيعكس سلباعلى تلك القوى وسيضعف دورها في رسم مستقبل العراق الجديد وهيئاته الادارية, ومن هنا يتطلب على قيادة وحكومة أقليم كردستان العراق في بذل كافة الجهود من أجل تعزيز دورها وحضورها الفعلي في ملف (النفط والغاز) بأعتبار أقليم كردستان العراق واحدة من أهم واغنى المناطق النفطية في العراق – الحزام النفطي في كردستان العراق.

تطمح امريكا وبريطانيا على تفعيل دور العراق الجديد في المنطقة والعالم في ظل نظام العولمة الذي سيضمن للمنضومة العالمية على تقوية الاستقرار الاقتصادي وتطويرها ومعالجة الازمات (الطاقة) التي سيواجهها العالم.

من هذا المنطلق، تطمح امريكا وبريطانيا ان تكون النظام السياسي مواليا أو حليفا لهما في العراق الجديد، نظاما عصريا متفتحا متطورا، لها الدور البارز في المحافل والمنظمات والهيئات الدولية، ومن ابرزها تلك المنظمات:

تنشيط دور العراق في منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) باعتبارها ثاني دولة أن لم تكن الدولة الاولى بعد السعودية من حيث الاحتياط العالمي للنفط ولها القابلية على تطوير وزيادة طاقة انتاجها النفطي من (٣ مليون برميل/اليوم الى ٦مليون برميل/ اليوم والى حوالي١٠-١٢ مليون برميل/ اليوم) خلال عقد من الزمن، في الوقت الذي سيتوقع خبراء النفط والاقتصاد بزيادة الطلب العالمي على النفط من حوالي ٨٧ مليون برميل/ اليوم حاليا الى حوالي ٩٣ مليون برميل برميل في عام ٢٠١٠ والى حوالي ١٢٠ مليون برميل بحلول عام ٢٠٢٠, ومن هنا تكمن الاهمية النفطية للعراق الجديد ومنها اهمية منطقة الحزام النفطي في كردستان العراق التي لها خصوصيات (علمية) تزيد من اهميتها ومكانتها مقارنة بالمناطق الاخرى النفطية في العراق. هذا التوجه تتطلب مايلي:

١- حماية المؤسسات النفطية وتفعيل وتطوير دورها في المستقبل القريب، لاسيما في مجال أنشاء الصناعات البتروكيمياوية.

٢- حماية و تنشيط طاقة امدادات خطوط نقل النفط من الحقول النفطية الى المصافي النفطية والى الموانئ البحرية, اضافة الى تطوير الموانئ العراقية ومستودعات - صهاريج خزن خام النفط في الموانى العراقية.

٣- انشاء وتطوير مصافي تكرير النفط في العراق وفق تخطيط أستراتيجي يغطي معظم المدن الرئيسية، ومنها أنشاء مصافي النفط في المدن الرئيسية (كركوك، اربيل، دهوك، الموصل، جمجمال).

٤- اجراء المسوحات الجيولوجية والجيوفيزيائية بأحدث الطرق التكنولوجية العلمية الحديثة التي ستكشف بدروها حقول النفط والغاز المتوقع أكتشافها في العراق ومنها في كردستان العراق، ولاسيما في سهل (اربيل، سهل عقرة - شيخان، القوش، سميل، زمار).

٥- تفعيل دور العراق في منظمة اوبك بهدف السيطرة على السياسة النفطية للمنظمة التي تسهل من خلالها التحكم والسيطرة على أسعار النفط،

حيث يتوقع خبراء النفط والاقتصاد بحدوث فجوة كبيرة بين (الطلب والعرض) خام النفط في الاسواق النفطية العالمية مما سيزيد من أرتفاع أسعارالنفط خلال هذا العقد ليصل الى مابين (٥٠- ٨٠$ للبرميل الواحد)، لاسيما اذا ما تعرضت الدائرة النفطية العالمية مابين (حوض الخليج وحوض بحر قزوين) وشبكات نقل النفط من تلك المناطق الى الاسواق العالمية لتهديدات (ارهابية) أو تقلبات سياسية تهدد مستقبل الاقتصاد العالمي وفي مقدمتها الدول الصناعية التي تعتمد على النفط كمصدر أساسي من مصادر الطاقة.

المخزون الاحتياطي الهائل في العراق سيؤدي الى ارتفاع طاقة انتاجها النفطي من ٣ مليون برميل /يوم حاليا الى حوالى ٦ مليون برميل/يوم والى حوالي ١٠-١٢ مليون برميل خلال عقد او عقديين من الزمن, سيتم أنشاء المئات من المشاريع النفطية والغازية من قبل الشركات النفطية الموالية لقوى التحالف وسيصبح مصالحهم جزأ من مصالح الشعب العراقي، مما يتحول العراق الى واحد من اغنى دول المنطقة، ولتحقيق هذا الهدف ولحماية مصالح قوى التحالف، تتبنى (امريكا وبريطانيا) نظاما في العراق الجديد تمتلك تلك الثروة الهائلة يجب ان يكون حليفا لهم يضمن مصالحهم ومصالح الشعب العراقي بنسيجه المتنوع، ولكي يحقق ذلك، تتبنى قوى التحالف فكرة توزيع السلطة من المركز (العاصمة) الى الاقاليم الفيدرالية أو الى المحافظات الاخرى، اي تبنى النظام الفيدرالي في العراق الجديد يضمن من أستحالة أستلام حزب واحد اوفئة واحدة السلطة في العراق الجديد، وتجربة النظام البائد امام أنظر الشعب العراقي وحكومته الانتقالية وامام قوى التحالف، حيث تمكن النظام البائد بطاقة انتاجية لا تتعدى ٣,٥ مليون برميل/يوم من تحويل العراق الى دولة (السموم والجراثيم، المقابر الجماعية والانفال، تجفيف الاهوار و القصور والمعتقلات، الحروب والغزوات. ..) كيف سيكون مصير العراق اذا انفرد حزب او فئة واحدة على مقاليد السلطة ويمتلك هذه الثروة الهائلة (٦ الى١٠-١٢

مليون برميل/يوم) في المستقبل القريب!!!. أعتقد هذا هو المحور الاساسي الذي يتبنى قوى التحالف من بناء نظام ديمقراطي فيدرالي تعددي موحد وينسجم هذا مع طموحات ومصالح الشعب العراقي.

▪ مكانة كردستان العراق في رسم مستقبل العراق الجديد

تحتل كردستان العراق موقعا متميزا في الكثير من جوانب هذه المعادلة السياسية التي سترسم على ضوئها مستقبل العراق الجديد، (لها جوانب قوية واخرى ضعيفة او مهملة، لاسيما في مجال النفط/ الثروات الطبيعية). يمكن تصنيف مكانة كردستان العراق في هذه المعادلة الى جانبين رئيسيين, الجوانب القوية والجوانب الضعيفة أو المهملة:

▪ الجوانب القوية لمكانة كردستان العراق

تكمن ابرز ظواهر الجوانب القوية لمكانة كردستان العراق في بناء مستقبل العراق بما يلي:

١- تجربة كردستان العراق ذات النموذج الديمقراطي الاكثر أنسجاما مقارنة مع الانظمة الديمقراطية في المنطقة والعالم, تعزز ان تكون مثالاً في بناء نموذج ديمقراطي فيدرالي تعددي موحد في العراق الجديد.

٢- أغناء كردستان العراق بالطاقة البشرية القادرة على أدارة المؤسسات الديمقراطية ولها القابلية على التألقم مع الوضع الجديد، من خلال اجراء تغيرات تزيد من أهمية كردستان العراق في تعزيز الامن والاستقرار والتطور والرخاء وتعكس ايجابيا على كافة مناطق العراق.

٣- مكانة كردستان العراق ودور قيادتها في عملية تحرير العراق وفي أنشاء مجلس الحكم الانتقالي والحكومة العراقية المؤقتة وفي أعداد الدستور المؤقت للعراق الجديد التي رسمت الاطار العام لشكل النظام العراقي الجديد وهيئاته الادارية.

٤- تطوير وسائل الاعلام (الفضائيات) وتنشيط الفعاليات الثقافية المتنوعة التي جرت وتجرى في كردستان العراق، لاسيما المتعلقة المواضيع الهامة (منها تعزيز روح التسامح والمصالحة الوطنية بين ابناء الشعب العراقي بنسيجه المتنوع، العمل على اضعاف الافكار المتطرفة وألغاء الاخر، سواء أكانت تلك الافكار المتطرفة (حزبية، دينية، ثقافية، عرقية، لغوية)، مشاركة كافة شرائج المجتمع المدني في أنشاء وتطوير مؤسسات الدولة ومنها تفعيل دور المرأة والطلبة والشبيبة والجمعيات المهنية ومنظمات المجتمع المدني في العراق الجديد.

٥- قدرة حكومة أقليم كردستان العراق على تعزيز الامن والاستقرار وتطوير الحالة المعاشية لسكان الاقليم رغم كل المحاولات المباشرة والغير والمباشرة من المصادر الداخلية والخارجية في أفشال هذه التجربة الفريدة في كردستان العراق والتي انعكس مباشرة على باقي مناطق العراق، واثبتت حقيقة هذا الوضع للشعب العراقي وحكومته ولدى قوات التحالف والمنظمات الاجنبية العاملة في العراق.

▪ الجوانب الضعيفة لمكانة كردستان العراق

آ- يمكن تلخيص الجوانب الضعيفة (الادارية) لمكانة كردستان العراق في بناء مستقبل العراق الجديد بما يلي:

١- تأخير توحيد الادارتين الكرديتين رغم الدعوات من قبل الاغلبية الساحقة من سكان اقليم كردستان.
٢- التدخلات الاقليمية للدول المجاورة في الشؤون الداخلية لأقليم كردستان امام أنظر الحكومة العراقية المؤقتة والتي لها مواقف ضعيفة للأسف تجاه تلك التهديدات والتدخلات المباشرة والغير والمباشرة في العراق عامة وفي اقليم كردستان العراق خاصة.
٣- لازالت ثقافة العنف والتطرف وإهمال الطرف الآخر واضحة في أغلب الممارسات العملية في المؤسسات العراقية بشكل عام، هذا ما عرقل وسيعرقل الجهود في اقليم كردستان العراق نحو تعزيز ثقافة التسامح والمصالحة وقبول الآخر، هذا عقبة خطيرة في مسيرة بناء النظام الديمقراطي العصري في عراقنا الجديد، لاسيما في كردستان العراق- كوحدة جغرافية واضحة المعالم والتي تمتاز بنسيجها المتنوع (قومي، لغوي، ثقافي، عرقي وديني)على خلاف الاقليم العربي في العراق التي تمتاز بنسيج متجانس (قومي – عربي، ديني - أسلامي). لذا فأن هذا التنوع الشديد في أقليم كردستان العراق الجغرافي تتطلب نظاما ديمقراطيا متطورا متسامحا مقارنة بالنظام الديمقراطي في الاقليم العربي للعراق الجديد.

ب - يمكن تلخيص الجوانب الضعيفة (أدارة حقول النفط والغاز) لمكانة كردستان العراق في بناء مستقبل العراق الجديد بما يلي :

تستند اساس الجوانب الضعيفة على إهمال دور كردستان العراق في التحكم على ثروات العراق النفطية التي تشكل المورد الاساسي لواردات العراق، ويمكن تلخيص مواقع ضعفنا أو غيابنا العملي على المحاور التالية:

١- منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) الذي يتكون من ١٣ دولة ومقرها الدائم في فينا/ النمسا، يحتوى المقر على ١٣ اجنحة للدول الأعضاء في

منظمة أوبك. ممثلي العراق الجديد في اوبك لايزالون من بقايا النظام البائد وربما حدث تغيرات جزئية ولكنها تغيب لحد الآن دور حكومة اقليم كردستان فيها، و كان من المفروض ان تحدد نسبة لا تقل عن ٢٠٪ من الموظفين في الجناح العراقي لمقر منظمة اوبك، لكي تتمكن حكومة اقليم كردستان ومؤسساتها المعنية في متابعة وتدقيق مداخل واردات ومصاريف النفط وما يجرى من نشاطات متنوعة في منظمة اوبك. تمتلك منظمة اوبك صندوق التنمية والمساعدات للدول النامية والفقيرة، وكان حصة العراق لغاية عام ١٩٨٠ بحوالي ٤٠ مليون $ وارتفع الى حوالي الضعف، ولا تمتلك حكومة اقليم كردستان ممثلين (موظفين) لها في هذا الصندوق.

٢- وزارة النفط العراقية، وهي من أهم الوزارات العراقية المهمة، تعمل فيها أكثر من ١٨٠٠ موظف، تحتوى على العديد من المديريات العامة، ولا يتعدى عدد الاكراد أصابع اليد في هذه المؤسسة المهمة، كان من المفروض ان تعطي الحق لحكومة اقليم كردستان على تعيين نسبة معينة لايقل عن ٢٠٪ من مجموع الموظفين في مختلف الاختصاصات والمجالات المتعلقة بالنفط والغاز، وكذلك الحال في كافة الوزارات العراقية الاخرى، وهذه مسألة مهمة جدا لايمكن أهمالها بهذا الشكل.

٣-شركة (سومو) النفطية التي تقوم على أشراف وتنظيم العقود النفطية بالتنسيق مع وزارة النفط العراقية مع الشركات الاجنبية، تقوم بتنظيم واردات النفط ومصاريفها، ولا تمتلك حكومة اقليم كردستان أية دور في هذا المجال الحيوي الذي يستند عليها ميزانية العراق التي تنظمها وزارة المالية العراقية وتحدد تلك الوزارة ميزانية حكومة اقليم كردستان العراق من دون أطلاع حكومة اقليم كردستان العراق على تفاصيل واردات العراق النفطية، (كمية النفط التي تباع خلال كل شهر واسعار النفط) وغيرها من الامور المتعلقة بهذا المجال. اعتقد أن ما جرى ويجرى

من مشاكل وعراقيل حول كيفية تحديد ميزانية حكومة اقليم كردستان العراق لعام ٢٠٠٥ من قبل وزارة المالية العراقية تعود بالدرجة الاولى الى غياب دور حكومة اقليم كردستان العراق في متابعة وتدقيق تفاصيل واردات العراق النفطية التي يمكن على ضوء الارقام الحقيقية تحديد ميزانية العراق وحصة اقليم كردستان العراق من الميزانية العامة.

٤- السيطرة والرقابة على النفط والغاز، تشكل النفط والغاز من المصادر الرئيسية لواردات العراق، لذا فان تنظيمها ومراقبة وتدقيق تلك الموارد ضرورية لتجنب المخاطر التي نجمت وتنجم من الاهمال الذي ادت الى تفاقم ظاهرة الفساد المالي التي وصلت بموجب ما تنشره في وسائل الاعلام العراقية ومنها الكردستانية عن هدر حوالي ٧٠ سنتا/دولار من اموال العراق ومن المنح التي قدمت على شكل مساعدات مالية لأعادة إعمار العراق.

٥- عدم فسح المجال للدوائر والمؤسسات الرسمية لحكومة أقليم كردستان للقيام في ادارة وتنظيم واستثمار الثروات الطبيعية ومنها عن النفط والغاز الطبيعي في حقول النفط والغاز الموجودة في كردستان العراق، حيث يتواجد بعض الدوائر لها القابلية على أداء هذا الدور، مثل (المديرية العامة للنفط والمعادن، مركز المسح الجيولوجي، تواجد مستشارين في مجال أستثمار الثروات الطبيعية، تواجد قسم الجيولوجيا في جامعتي (صلاح الدين والسليمانية) ومعهد النفط في كركوك، الذي قبل خلال هذا العام حوالي ١٥٠ طالبا في معهد النفط في كركوك ولا يتعدى عدد الاكراد المقبولين فيها عن ٧ طالب وطالبة، أضافة الى الاهمال المتعمد لدور الاكراد في شركة نفط الشمال التي تدير حقول النفط في منطقة الحزام النفطي في كردستان العراق، يمكن الاشارة بأن عدد الاكراد في شركة نفط الشمال بحوالي ٤٥ موظفا وعاملا من مجموع ١١٤١٥ موظفا

وعاملا!!!، كما يقدر عدد الاكراد في شركة غاز الشمال بحوالي ١٤٩ موظفا وعاملا من مجموع ١٦١٨ موظفا وعاملا في الشركة.

٦- يتواجد في منطقة الحزام النفطي العشرات من حقول النفط والغاز وكانت تحت سيطرة النظام البائد ولم يتم لحد الآن اية تغيرات فعليه ملموسة في الهيكل الاداري للحقول للنفطية، وتم ابعاد الاكراد وباقي الاقليات الاخرى من العمل في حقول النفط ولا زال الوضع الاداري للحقول تقريبا كما كانت في عهد النظام البائد لم تتوفر المعلومات بوجود مدراء من الاكراد في الحقول النفطية ضمن منطقة الحزام النفطي في كردستان العراق.

لذا يمكن القول، على ان أضعاف وحتى غياب دور حكومة اقليم كردستان العراق في مجال النفط والغاز سيكون لها تداعيات خطيرة على مستقبل أقليم كردستان العراق، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، لا توجد في كردستان العراق وزارة تقوم بتلك المهمات، وهنا يمكن الاشارة الى أهمال دور حكومة اقليم كردستان في المجالات الحساسة التالية (ادارة وتنظيم حقول النفط والغاز في العراق، تنفيذ العقود مع الشركات الاجنبية في كافة المجالات ذات العلاقة بالنفط والغاز، الأشراف على حماية وتنظيم خطوط انابيب نقل النفط من الحقول العراقية الى الموانئ البحرية، أنشاء مصافي النفط، أنشاء صهاريج لخزن النفط في الموانى العراقية، السيطرة على توزيع النفط ومشتقاتها على المحافظات العراقية وتنظيم حركة النقل فيها، المشاركة في الأستكشافات الجيولوجية والجيوفيزيائية للبحث والتنقيب عن النفط والغاز، حفر الابار، تزويد حقول النفط بالمواد اللازمة في ادارة وتنظيم وتطوير حقول النفط، انشاء شركة النفط الوطنية العراقية، بالأضافة الى شركة نفط الشمال ومقرها في (الموصل وكركوك) التي تقوم على ادارة حقول النفط الشمالية على أمتداد الحزام النفطي في كردستان العراق وشركة نفط الجنوب التي تقوم بالاشراف على حقول النفط الجنوبية، عقد الاتفاقيات مع الشركات الاجنبية لتطوير حقول النفط في كردستان العراق كما حدث في

حقول النفط (حمرين، خورمال، حقل كركوك) من دون علم أو الحضور الكردي الرسمي فيها).

▪ معالجة الجوانب الضعيفة من أجل تقوية مكانة كردستان العراق

شكلت سقوط النظام الفاشي في العراق قبل كل شئ نهاية الويلات والمآسي من (سياسة الارض المحروقة المتمثلة بالترحيل والتعريب وحملات الاعتقال والنفي الجماعي) التي الحقت بشعبنا ووطننا طيلة اكثر من ثلاثة عقود، وتحولت ثروات كردستان الطبيعية الى وسيلة في تدمير شعبنا وبلدنا، واليوم نواجه مرحلة جديدة سنتمكن من تعويض ما الحق بشعبنا من خلال ايجاد صيغة عملية في بسط نفوذنا في المؤسسات الاقليمية والمركزية، لاسيما المتعلقة في ادارة مصادر الموارد الطبيعية، المتمثلة بـ (حقول النفط والغاز) على امتداد الحزام النفطي في كردستان وخطوط تصديرها والتي تدير تلك المصادر وتبرمج مخطط استثمارها من قبل وزارة التخطيط ومؤسسات البحث العلمي التي ستشكل احدى الركائز المهمة في اعداد خطط التنمية لعراق المستقبل ومنها لكردستان العراق – (النظام الفيدرالي) والتي سيعتمد مستقبل علاقاتنا مع الحلفاء على مدى قدرة مؤسسات حكومة الاقليم والهيئات المختصة بأدارة الموارد الطبيعية (النفط والغاز) في أثبات دورها الفعال في ادارة وتنظيم وتطوير تلك المؤسسات النفطية بأعتبارها واحدة من أهم الملفات الرئيسية لقوى التحالف ضمن برنامجها المستقبلي، ومن هنا تكمن اهمية الدعوة في أنشاء وزارة الموارد الطبيعية (وزارة النفط) في كردستان العراق.

لقد أهتم المجلس الوطني لأقليم كردستان العراق وحكومته الموقرة على دعم أنشاء مؤسسة تحت عنوان (هيئة النفط والغاز) التابعة لمجلس الوزراء نظرا لأهمية الموضوع، هذه مبادرة وخطوة مهمة لسد هذا الفراغ الذي لايمكن السكوت عنها أو أهمالها، ولتتمكن هيئة النفط والغاز من أداء دورها

من خلال رسم خطة أستراتيجية واضحة تحدد على ضوئها العلاقة بين هيئة النفط والغاز في اقليم كردستان العراق مع وزارة النفط العراقية وكافة المؤسسات ذات الصلة بمجال (البحث والتنقيب وحفر وانتاج وتصدير وتكرير) النفط وفي صناعة الغاز، أضافة الى حضورها الفعال في رسم استراتيجية أستثمار النفط والغاز والطبيعي وفي تنظيم ومراقبة واردات العراق النفطية وتعزيز دورها في منظمة اوبك، كفيلة في تعزيز قدرة هذه الهيئة من ادارة وتنظيم واستثمار النفط والغاز في كردستان العراق على أمتداد منطقة الحزام النفطي في اقليم كردستان وستكون كفيلة في تحويل تلك الهيئة في المستقبل الى وزارة النفط في كردستان العراق على غرار باقي الوزارات في حكومة اقليم كردستان العراق, ولتحقيق ذلك من الضروري متابعة مايلي:

آ- دعوة المختصين في الداخل والخارج في مجال النفط والغاز للمشاركة على رسم استراتيجية متكاملة وقانونية لهيئة النفط والغاز في كردستان العراق, يحدد على ضوئها العلاقة بين هيئة النفط والغاز في اقليم كردستان العراق ووزارة النفط العراقية والمؤسسات التابعة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ب- ربط كافة الدوائر ذات العلاقة بالنفط والغاز المتواجدة في حكومة اقليم كردستان العراق (دوائر المسح الجيولوجي في المحافظات، المديرية العامة للنفط والمعادن) وألحاقهم بهيئة النفط والغاز، ويفضل ان تكون تحت عنوان (المؤسسة العامة للنفط والغاز)، الذي يتمكن بدورها على المدى القريب من أفتتاح فروعها في المحافظات (دهوك، اربيل، كركوك، السليمانية، خانقين و الموصل) تحت عنوان (المديرية العامة للنفط والغاز).

ج- أنشاء وتعزيز العلاقات بين هيئة النفط والغاز ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي (الاقسام الجيولوجية في الجامعات الكردستانية والعراقية,

معهد النفط في كركوك وغيرها من المعاهد التكنولوجية التي تخدم نشاطها في مجال النفط والغاز.

د- أنشاء علاقة متوازنة وقانونية بين هيئة النفط والغاز مع وزارة النفط العراقية التي ستساعد على تحقيق ما يلي:

١- ادارة وتنظيم وحماية حقول النفط والغاز الموجودة في اقليم كردستان العراق مما سيسهل ويخفف المسؤوليات على وزارة النفط العراقية.

٢- اعطاء الحق لهيئة النفط الغاز بالاطلاع على كافة العقود التي ابرمت سابقا وستبرم مستقبلا مع الشركات النفطية في كافة المجالات ذات العلاقة بالنفط والغاز (البحث والتنقيب، حفر الابار وتطوير حقول النفط، المسوحات الجيولوجية والجيوفيزيائية، أنشاء مصافي تكرير النفط وصهاريج خزن النفط، أنابيب نقل النفط والغاز من الحقول النفطية في كردستان العراق الى المصافي النفطية والى الموانى البحرية، يجب ان تبرم العقود النفطية في كردستان العراق مع الشركات والمؤسسات العلمية بموافقة وحضور هيئة النفط والغاز في اقليم كردستان العراق.

٣- الحضور الفعال لهيئة النفط والغاز على تفاصيل (الارقام الرسمية الموثوقة) من واردات النفط العراقية التي ستساعد على تحديد حصة اقليم كردستان العراق من الميزانية العامة للعراق.

٤- من الضروري تعيين الموظفين والمختصين (من اقليم كردستان العراق) في كافة المجالات ذات العلاقة بالنفط والغاز في وزارة النفط العراقية وكافة المؤسسات التابعة لها بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ من مجموع الموظفين في الوزارة، ومن الواجب تطبيق هذه الفقرة في كافة الوزارات العراقية منطلقا من مفهوم الممارسة الديمقراطية للعراق الفيدرالي التعددي الموحد.

٥- تعيين الموظفين والمختصين من (اقليم كردستان العراق) بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ من مجموع العاملين في كافة المؤسسات والمنظمات ذات العلاقة بالنفط والغاز على الصعيدين الداخلي والخارجي، مثل (وزارة التخطيط، وزارة التعليم العالي، رئاسة مجلس الوزراء، ديوان رئاسة الجمهورية, وزارة الخارجية، وزارة الصناعة والمعادن/ الصناعات النفطية, وزارة العلوم والتكنولوجيا. ..)، اضافة الى حضور فعلي من ممثلي حكومة اقليم كردستان العراق داخل منظمة اوبك التي يقع مقرها الرئيسي في فينا/ النمسا، العراق عضو دائم في منظمة اوبك وله جناح خاص كباقي دول اعضاء اوبك في مقر المنظمة ويجب تعيين ممثلي حكومة اقليم كردستان في الجناح العراقي لمنظمة اوبك بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ من مجموع الموظفين العراقيين هناك.

٦- تنسيق العلاقة بين هيئة النفط والغاز في اقليم كردستان العراق والمؤسسات العلمية (وزارة التعليم العالي) في تحديد الابحاث والدراسات النفطية في أقليم كردستان العراق, وفي ارسال الزمالات للدراسات النفطية الى الخارج، وفي قبول الطلبة في معهد النفط في كركوك.

٧- التنسيق بين هيئة النفط والغاز ولجنة التعليم العالي في أقليم كردستان العراق لأعداد الخطط والبرامج الموجهة نحو تقوية وتدريب الكوادر العلمية المتخصصة في مجال النفط والغاز الطبيعي، فتح الفروع – الاقسام العلمية في مجال الدراسات النفطية والغازية في الجامعات والمعاهد في أقليم كردستان، مثل هندسة النفط والمناجم، جيولوجيا النفط، الصناعات البتروكيمياوية وغيرها من الاختصاصات المهمة في مجال النفط والغاز.

الخـاتـمـة

يتمكن المتتبعين والمهتمين والمختصين بشؤون الثروات الطبيعية التي تتواجد في الكثير من مناطق العالم من تقييم وحتى من التنبوأ بالاحداث والتغييرات الحالية والمرتقبة في المناطق الغنية بالثروات الطبيعية، ولو تم تحديد أهم مواقع الثروات الطبيعية في العالم على الخرائط الجيولوجية وخرئط وتضاريس سطح الارض لعالمنا ومقارنتها مع خارطة العالم مبيناً عليها مناطق التوتر والصراعات السياسية والعسكرية سيتبين لنا بوجود علاقة بين مناطق الغنية بالثروات الطبيعية ومناطق التوتر في العالم, وهناك العشرات من الامثلة الحية في الماضي وفي الحاضر، ومن ابرز تلك الامثلة, التشابه بين كردستان وأقليم دارفور في السودان التي تعرضت الى معارك راح ضحيتها مئات الآلاف من الابرياء وتشكل احداث دافور مأساة انسانية وحرب ابادة ادت الى نزوح مليون شخص وتشريد أكثر من مليون مواطن من اصل أفريقي، يشابة هذا الوضع في دارفور الى ما تعرض ابناء كردستان العراق خلال عمليات الابادة الجماعية الانفال وحرق ألآلآف القرى الكردستانية في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي والهجرة المليونية بعد تحرير دولة الكويت. تحولت الثروات الطبيعية في هذين المنطقتين الى نقمة لشعوبها بدلا من ان تحولا الى نعمة لها)، كما كانت الكوارث الطبيعية الجفاف والتصحر ونضوب مصادر المياه وتدهور الزراعة قد استغلتها انظمة الحكم

على تعريب المناطق الكردية في كردستان العراق وكذلك على طرد الافارقة من ديارهم (دارفور) واحلال القبائل العربية محلهم.

يعتبر ملف (النفط والغاز) من أهم الملفات الحساسة والمهمة والتي سيكون لها تاثير واضح وملموس في (رسم حاضر ومستقبل العراق الجديد وفي تحديد هيئاته الادارية), القوى التي كانت في الماضي والحاضر وحتى في المستقبل ضعيفة أو مهملة في مجال أدارة الموارد الطبيعية (النفط والغاز) أنعكس وسينعكس سلبا على تلك القوى وسيضعف دورها في رسم حاضر ومستقبل العراق الجديد وهيئاته الادارية.

من هنا يتطلب على قيادة وحكومة أقليم كردستان العراق في بذل كافة الجهود من أجل تعزيز دورها وحضورها الفعلي في ملف (النفط والغاز) على الصعيدين الداخلي والخارجي بأعتبار أقليم كردستان العراق واحدة من أهم واغنى المناطق النفطية في العراق، والتي لها دور مهم في ظل التوجهات الديمقراطية في بناء العراق الجديد.

د. بيوار خنسي
٢٠٠٥/٢/١
هولندا

الملاحق

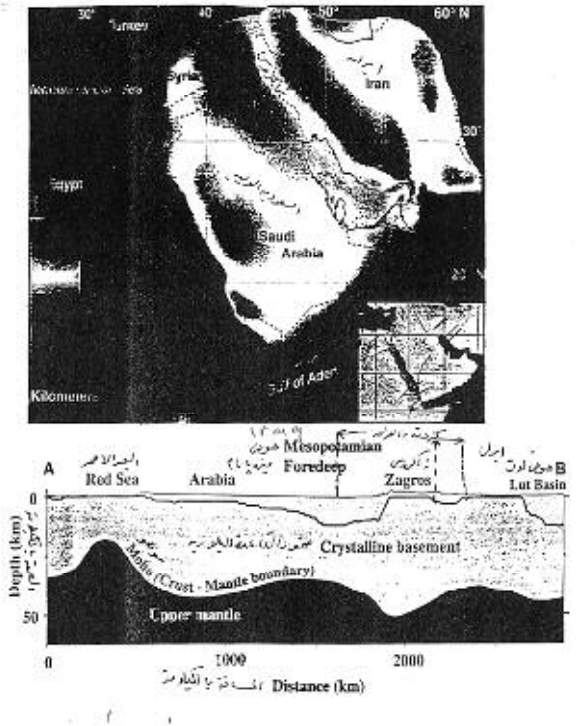

خارطة تجديد عمق طبقة الماتتال الاعلى وسطح موهو

Moho الذي يفصل القشرة الارضية عن طبقة الماتتال العليا

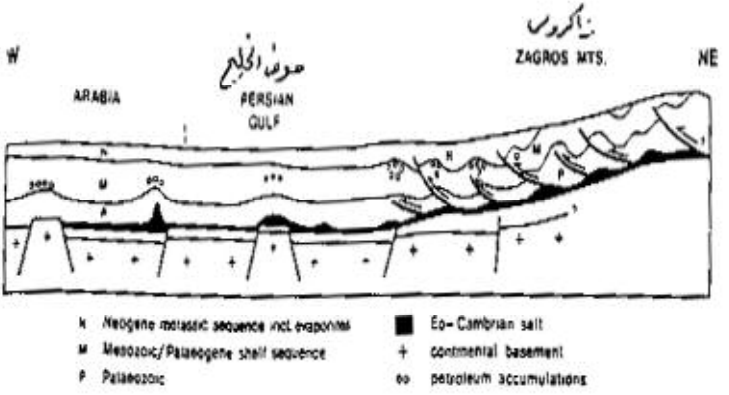

مخطط للتراكيب الجيولوجية لحقول النفط في منطقة الشرق الاوسط

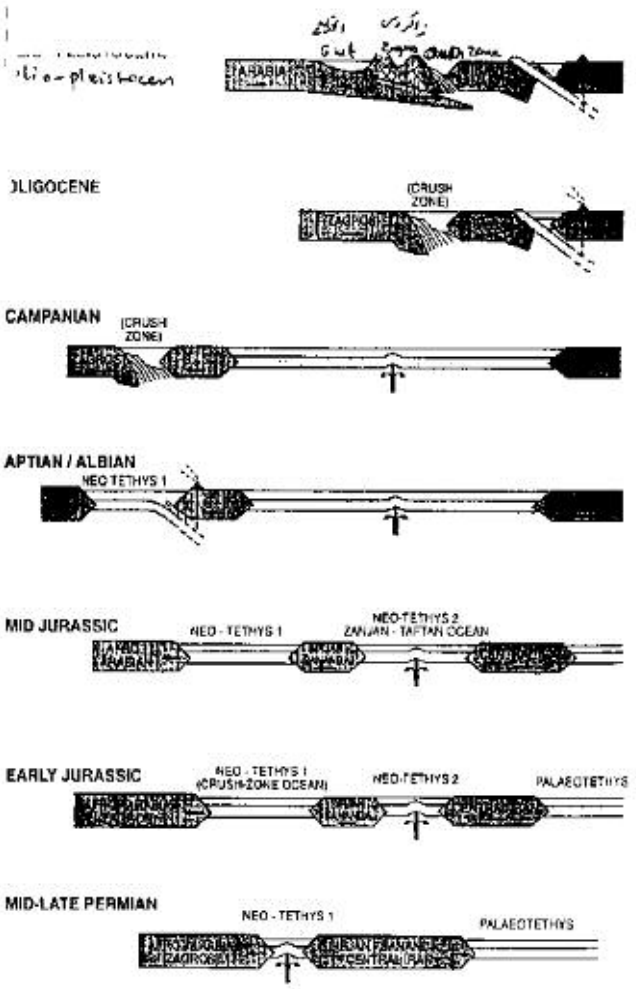

ZAGROS - CENTRAL IRAN SECTOR OF TETHYS

مراحل تكوين وتطوير وانقراص محيط التيثس

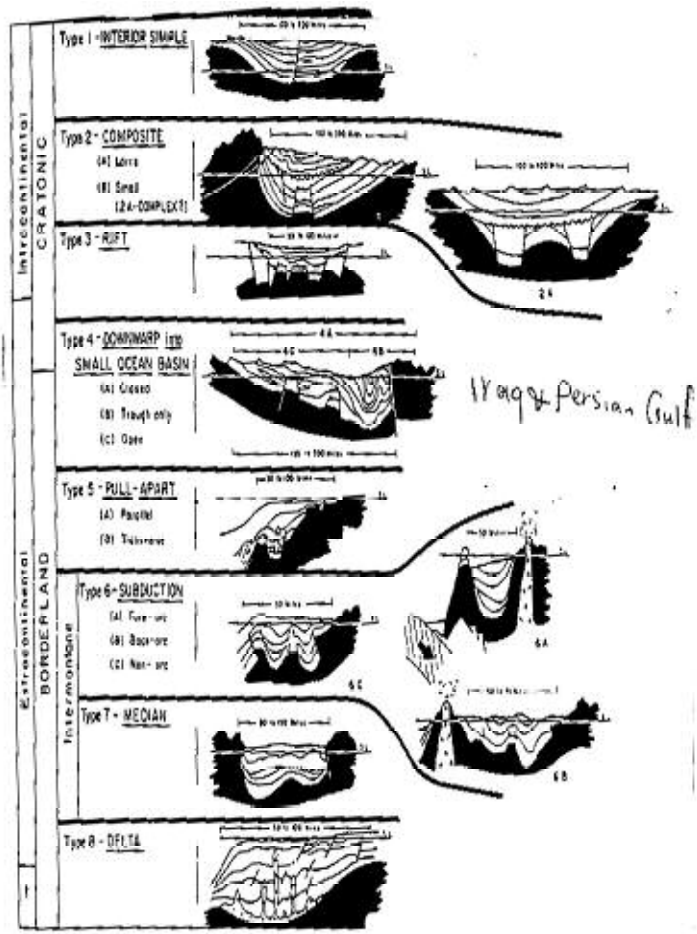

Figure 8-2. Petroleum basin types.

انواع الاحواض النفطية في العالم

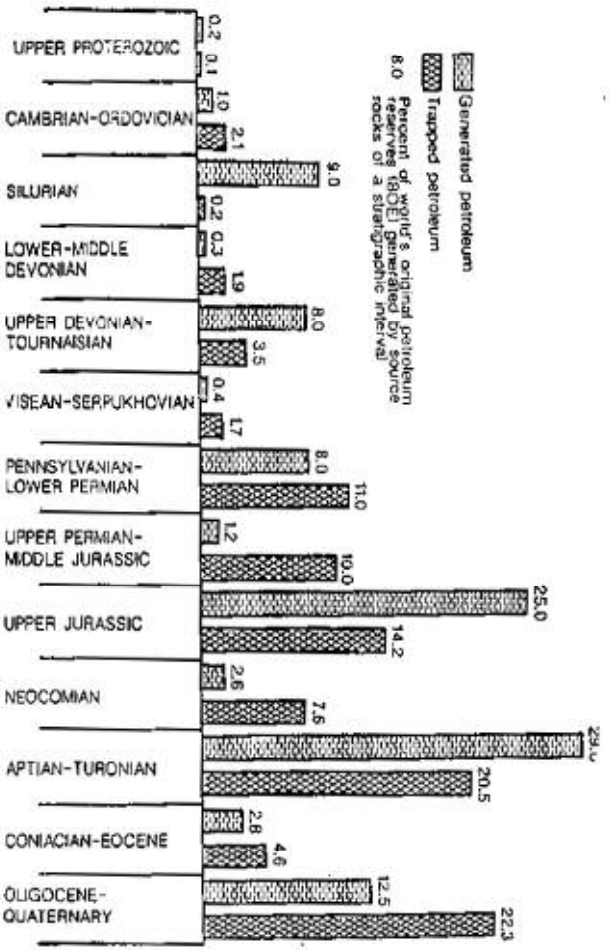

توزيع المواد الهيدروكاربونية في الصخور الخازنة والموزعة في تكاوين طباقية في العالم والموزعة في الاحواض الترسبية التي تكونت منذ حقبة البروتوزي المتأخر ولغاية عصر الكوارتري والمبينة بالنسبة المئوية

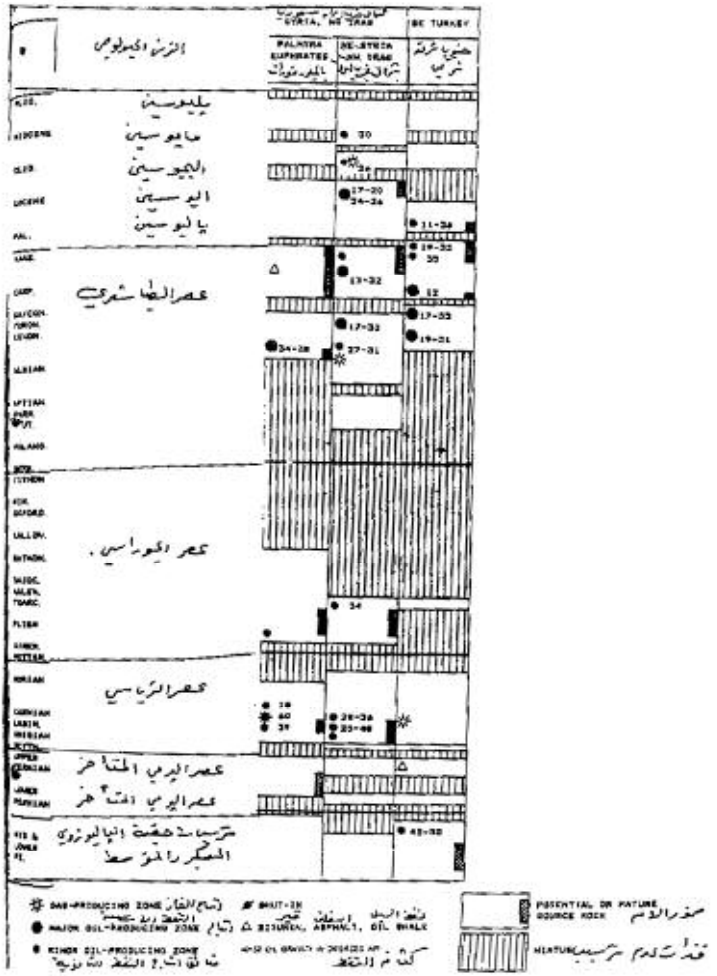

التتابع الطباقي لتوزيع حقول النفط والغاز ضمن التراكيب الجيولوجية والتكاوين الطباقية خلال العصور الجيولوجية لحقب الباليوزوي، الميزوزوي والسينوزوي في سوريا وتركيا وكردستان العراق

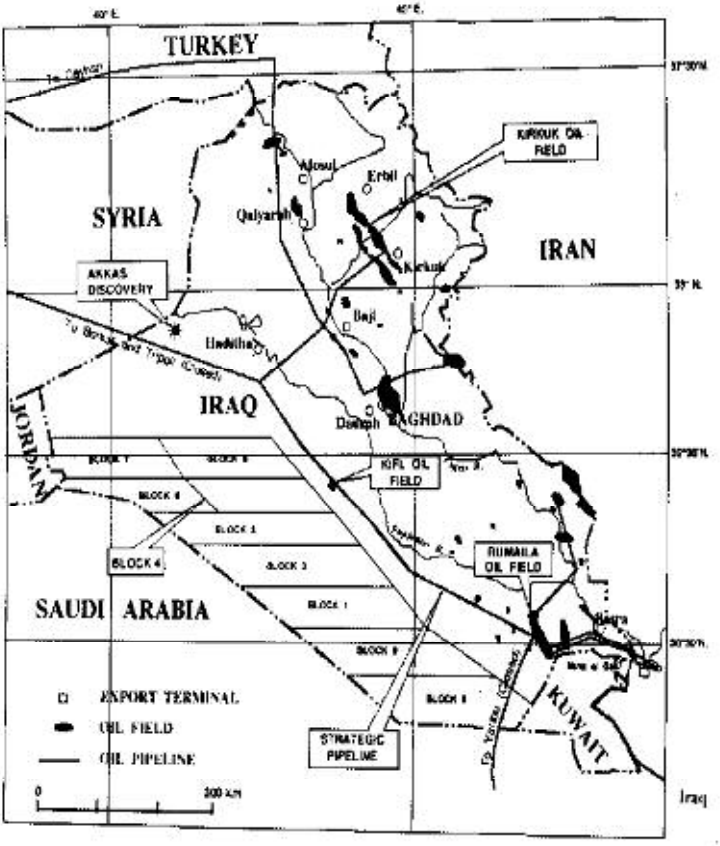
TURKEY
SYRIA
IRAN
IRAQ
JORDAN
SAUDI ARABIA
KUWAIT
KIRKUK OIL FIELD
AKKAS DISCOVERY
KIFL OIL FIELD
RUMAILA OIL FIELD
STRATEGIC PIPELINE
BLOCK 4
BAGHDAD
Mosul
Erbil
Kirkuk
Baji
Qaiyarah
Haditha
Dohuk
EXPORT TERMINAL
OIL FIELD
OIL PIPELINE
0
300 km

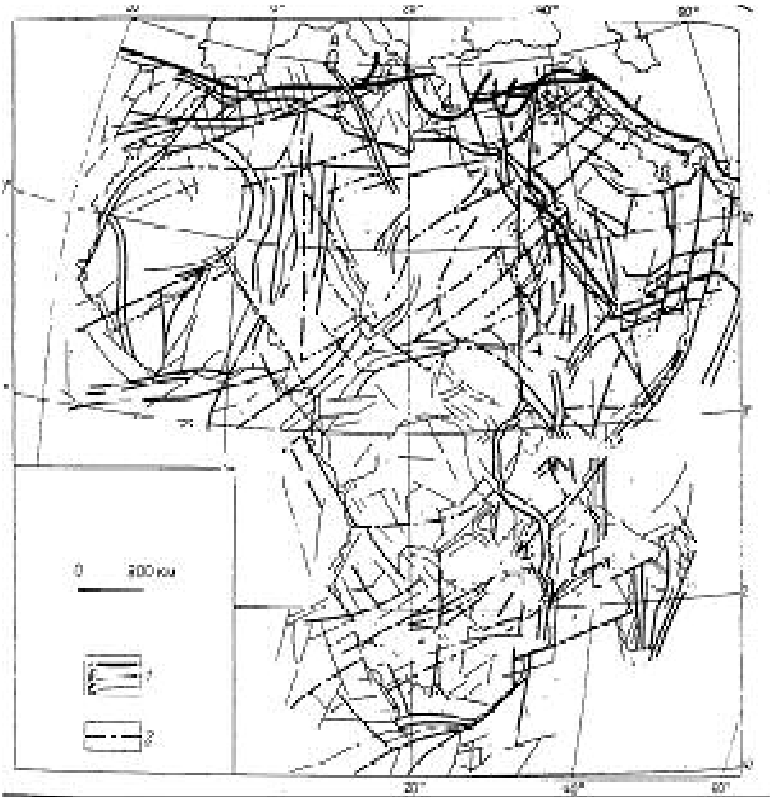

نظام الفوالق القارية – الصفيحة العربية الافريقية (رزفالايف – ١٩٨٤ موسكو)

انواع الفوالق(١)- فوالق الدرجة الاولى - فوالق الدرجة الثانية (الاساسية) – فوالق الدرجة الثالثة (٢) الفوالق المبنية بواسطة تسفير التصاميم الجوية

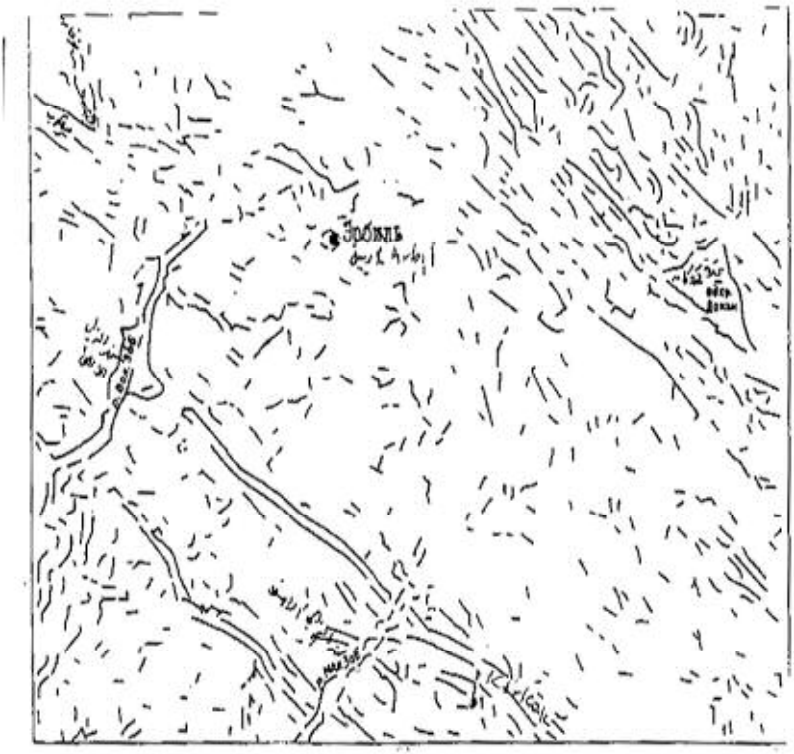

الفولق والتسققات الموجودة على سطح الارض في كردستان العراق والتي تم تحديدها بواسطة تحليل التصاوير الجوية بواسطة الكومبيوتر مستخدمة برنامج ليسا Lessa الروسية

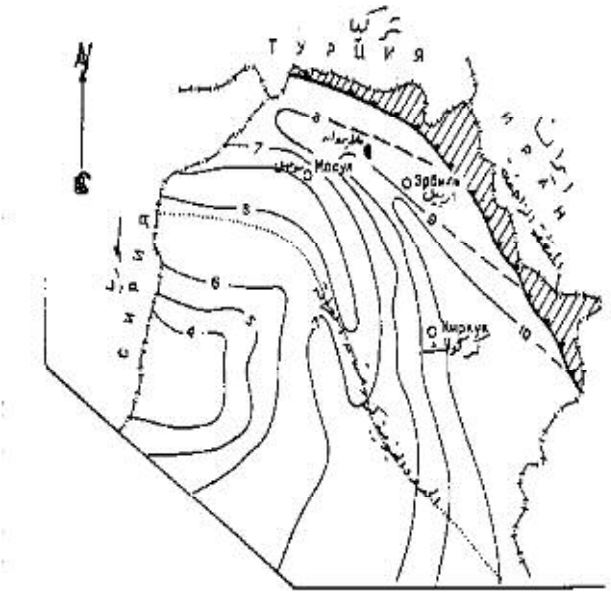

الخارطة الكتتورية لسمك الضخور الرسوبية في كردستان العراق اعده
(طولانكوف ن – ب – موسكو ١٩٨٨) سمك الكتتور بالكومبيوتر

نماذج لبعض الحقول النفطية في كردستان والمبينة في بعضها تسرب الرشوحات النفطية والغازية على سطح الارض عبر الفواق – المناطق الهشة

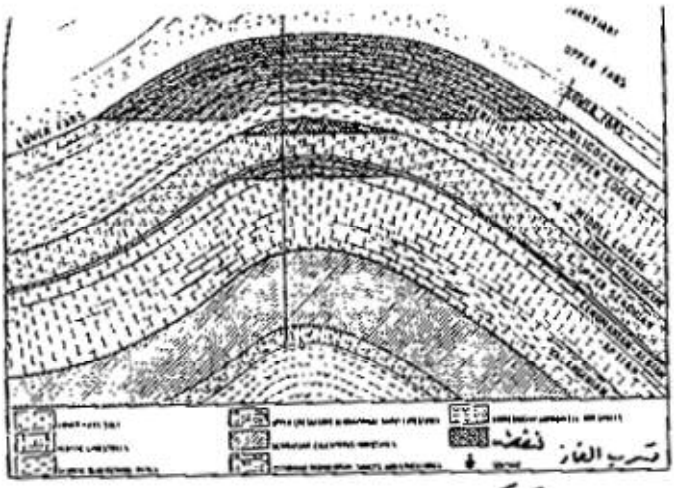

١- حقل كـركـوك

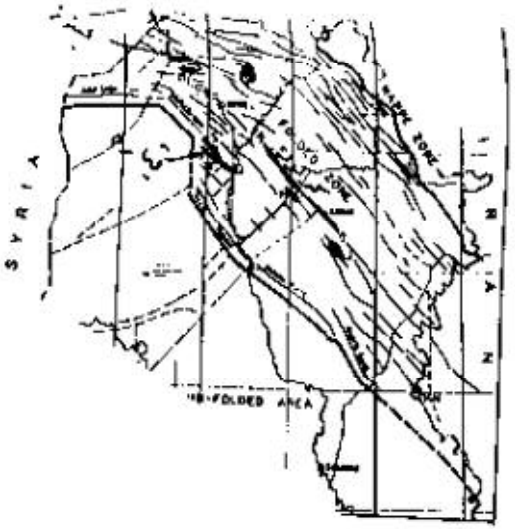

٢- خارطة كردستان العراق مبيناً عليها اهم الحقول النفط والغاز فيها

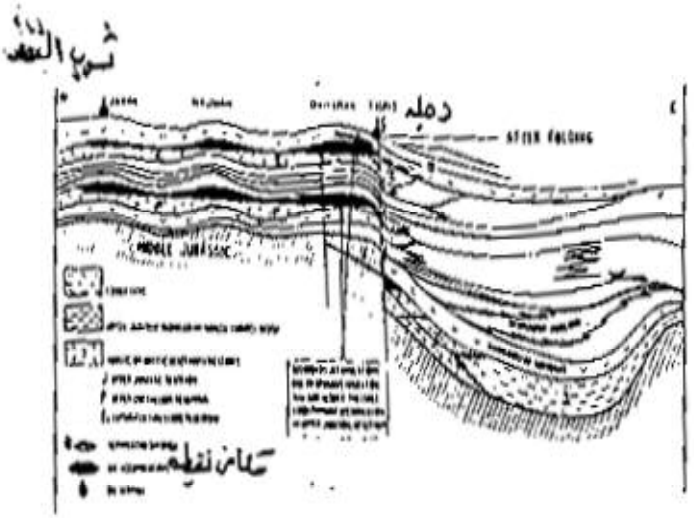

٣- حقـل قيـارة

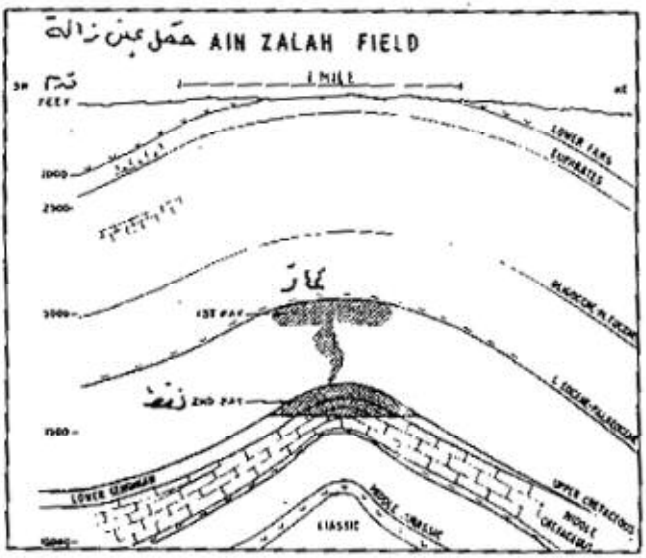

٤- حقـل عين زالـة